اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات
National Committee for Information Society

2010

التقرير السنوي ١٤٣١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكي

الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

الفهرس

كلمة رئيس اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات ٤

الملخص ٥

برنامج المعلومات للجميع (IFAP) ٦

أهداف اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات ١١

إنجازات اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات خلال عام ١٤٣١هـ ١٢

إنجازات الجهات الممثلة في عضوية اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات خلال عام ١٤٣١هـ ١٣

كلمة رئيس اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

إن تقدم الأمم ورقيها يعتمد بعد الله على قدرتها في توظيف مواردها البشرية والطبيعية والمالية؛ لتحقيق الرفاهية لشعوبها. وكانت التنمية بكل صورها، وما يتبعها من أنشطة من أهم الوسائل التي سعت إليها الدول لتوظيف مواردها، وتطوير اقتصادياتها؛ لتحقيق التقدم المنشود، ولم يكن ذلك يتحقق إلا بالتخطيط والتنفيذ السليمين للتنمية.

ومن هذا المنطلق؛ فإن اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات تهدف إلى رفع مستوى الفهم والوعي العام؛ لمساندة الأهداف والإستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة بمجتمع المعلومات، وتسعى إلى تعزيز الجهود؛ لتوسيع دائرة المشاركة بين جميع شرائح المجتمع ومن ثم تحقيق متطلبات التحول إلى مجتمع المعلومات، وهو الأمر الذي يعد اليوم توجها جوهريا ضمن الأولويات الوطنية لدفع مسيرة التنمية في البلاد.

ويسعدني باسم جميع أعضاء اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات أن أقدم التقرير السنوي الخاص باللجنة، الذي يستعرض أهم نشاطاتها، وإنجازاتها خلال العام ١٤٣٠- ١٤٣١هـ (٢٠١٠م). وهي انجازات ذات طيف واسع من التنوع؛ كان من أبرزها مشاركة اللجنة بحلقة نقاش تتعلق بالجوانب ذات العلاقة بمجتمع المعلومات، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي لتقنيات الاتصالات ٢٠١٠، بالإضافة إلى متابعة أعمال برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وكذلك متابعة إنجازات الجهات الممثلة باللجنة. وسوف تواصل اللجنة بعون الله جهودها الرامية إلى تحقيق التفاعل، والانفتاح مع العالم الخارجي؛ للوصول بالمملكة إلى مركز عالمي متقدم من التطور المعلوماتي، وتشجيع القطاع الخاص، والمجتمع المدني على الإسهام في ذلك، ورفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع.

وبهذه المناسبة أتقدم بالأصالة عن نفسي وباسم أعضاء اللجنة بالشكر الجزيل للرئيس السابق للجنة الوطنية لمجتمع المعلومات أخي معالي الدكتور/ عبدالرحمن بن أحمد الجعفري على ما قدم من دعم ومساندة خلال ترؤسه للجنة في السنوات الأربع الماضية، كما أشكر أعضاء اللجنة، وكذلك الجهات التي يمثلونها وكل من أسهم في نجاحها أو ساندها في القيام بأعمالها، ولم يكن لتلك الإنجازات من إمكانية للتحقق، والتطوير، لولا التوجيهات الراشدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين ودعمها المتواصل للقطاعات كافة؛ في سبيل تحقيق أهداف النهضة التنموية.

والله من وراء القصد، والهادي إلى سواء السبيل.

م. عبدالله بن عبدالعزيز الضـــرَّاب

محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
ورئيس اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

الملخص

يحتوي هذا التقرير على لمحات عن أبرز أنشطة اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات وإنجازاتها خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ(٢٠١٠م) وبرنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

كما يستعرض التقرير أيضاً أهم أنشطة الجهات الممثلة باللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات وإنجازاتها خلال فترة التقرير، وهي:

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- وزارة الخارجية.
- وزارة التعليم العالي.
- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة الثقافة والإعلام.
- وزارة التجارة والصناعة.
- وزارة المالية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- وزارة الصحة.
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
- جمعية المكتبات والمعلومات السعودية.
- جمعية الحاسبات السعودية.
- الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات.
- مجلس الغرف التجارية الصناعية.

برنامج المعلومات للجميع (IFAP)

إن مـن أبرز نتائج القمة العالمية لمجتمـع المعلومات بمرحلتيها الأولى والثانية؛ هـو تبني زعمـاء العالم لعـدد من المبـادئ الأساسيـة، والأهداف التـي تؤدي إلى بنـاء مجتمع معلوماتي جامـع، هدفه الإنسان، ويتجه نحـو التنمية؛ بحيث يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف، والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمهـا، ويتمكن فيـه الأفراد والمجتمعات مـن تسخـير إمكانياتهم كاملة؛ للنهوض بتنميتهم المستدامة، وتحسين نوعية حياتهم.

وقـد تم تحديد عـدد من خطوط العمـل التي شملت مهمـة الحكومات وجميع أصحـاب المصلحـة في النهوض بتكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات من أجل التنمية، وتدعيم البنى التحتية للمعلومات والاتصالات؛ لبناء مجتمع معلوماتي جامـع، والنفاذ إلى المعلومات والمعرفة، وبناء القـدرات، وبناء الثقة والأمن في استعمـال تكنولوجيا المعلومـات والاتصالات وتطبيقاتهـا، بالإضافة إلى البيئة التمكينيـة، والتنـوع الثقـافي واللغـوي، ووسائط الإعـلام والاهتمـام بالأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات.

وقد أدت مشاركة اليونسكو في المراحل المختلفة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ابتـداء من طرح فكرة القمة حتـى انتهاء المرحلة الثانيـة والأخيرة من القمة؛ إلى تغيير في بعض مفاهيم اليونسكو حول الأسباب التي أدت إلى وجود الفجوة المعلوماتية (المعرفية) بين دول الشمال والجنوب. إذ أدركت اليونسكو بأن العمل علـى سد الفجـوة الرقمية لن يـؤدي إلى تقليص الفجوة المعرفيـة والمعلوماتية فحسـب؛ بـل سيسهم أيضا في تخفيف الفقر والقضـاء على الجهل. وبناء على ذلك قامت اليونسكو بإنشاء برنامج المعلومات للجميع الذي يركز على عدد من البرامج في مجـال الاتصالات والمعلومات، كما اتخـذت العديد من الخطوات، لتنفيذ خطوط العمل التي أوكلت لليونسكو من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

كمـا قامت اليونسكو على إثـر مشاركاتها في اجتماعات القمـة العالمية لمجتمع المعلومات باعتماد بيان جديد لرسالتها؛ تم إدراجه في إستراتيجيتها المتوسطة الأجـل، للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣م. وفي هذه الرسالة تم إدخال (الاتصالات والمعلومـات) من ضمـن ألأركان الرئيسية لرسالة اليونسكـو، بجانب الأركان السابقة (التربية والعلوم والثقافة).

ويعد برنامج المعلومات للجميع أحد البرامج الدولية التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وتشارك فيه حكومات الدول، وهو موجـه لتعزيز حـق الحصول على المعلومات والمعرفة مـن أجل التنمية. ويسعى البرنامج إلى تحقيق عدد من الأهداف في الدول الأعضاء، والمساعدة في تقديم النصيحـة والمشورة لهم، لاسيما الذين لم تصل إليهـم إمكانيات النفاذ لبيئة مجتمع المعلومات، سواء أكانوا من الدول المتقدمة أم النامية. ومن أبرز أهداف البرنامج ما يلي:

- تحفيـز النقاش علـى المستوى العالمي حول التحديـات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية، المتعلقة بمجتمع المعلومات.
- تعزيـز وتوسعة النفاذ إلى المعلومات على النطاق الشعبي، من خلال تنظيم ورقمنه المعلومات وصونها.
- المساعـدة في تقـديم النصيحة والمشورة لأفراد المجتمعـات الذين يفتقرون لبيئة مجتمع المعلومات، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم النامية.
- دعم التدريب، واستمرارية التعليم، في مجال الاتصالات والمعرفة والمعلوماتية.
- دعم إنتاج المحتوى المحلي، وتبني تدريب وتثقيف السكان الأصليين.
- تعزيـز استخـدام المقاييس الدوليـة، وأفضـل الممارسـات في الاتصالات، والمعرفة، والمعلوماتية في المجالات المرتبطة باليونسكو.
- دعـم شبكات المعرفة، ومصـادر المعلومات والمعارف، علـى المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- دعم الترابط المعرفي والمعلوماتي على المستويات كافة.

أبرز أنشطة برنامج المعلومات للجميع (IFAP) في الفترة السابقة

اجتماع المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع – الدورة السادسة

عقد المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع اجتماعه خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ مارس ٢٠١٠ م بدار اليونسكو في باريس. ومن أبرز أعمال الدورة السادسة للمجلس:

- انتخاب السيد كوزمين من الاتحاد الروسي، رئيساً لمكتب برنامج آيفاب، وانتخاب الكويت (نائباً للرئيس)، والنمسا (نائباً للرئيس)، والفلبين (نائباً للرئيس)، والبرازيل (عضواً)، ومدغشقر (عضواً)، ولاتيفيا (عضواً)، وممثل من ساحل العاج مقرراً للمكتب.
- تقرير المديرة العامة عن أنشطة برنامج المعلومات للجميع الذي استعرضه مساعد المديرة العامة للاتصالات والمعلومات، وهو التقرير الخاص بأنشطة البرنامج ومشروعاته التي تم تنفيذها خلال السنتين الماضيتين، وتقع ضمن الأولويات الإستراتيجية للبرنامج. كما تضمن التقرير كيفية تحسين رؤية البرنامج، وجمع الأموال للبرنامج، بتنفيذ خطة الرؤية المعتمدة من المجلس في جلسته الرابعة. وفي ختام التقرير دعت المديرة العامة الدول الاعضاء إلى زيادة دعمهم المالي للبرنامج.
- تقرير الرئيس السابق لمجلس البرنامج عن الأنشطة التي اضطلع بها برنامج المعلومات للجميع؛ الذي وضح الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكان من بين الإنجازات المهمة التي تم تحقيقها إعداد وثيقة سياسة مجتمع المعلومات، وإنشاء مرصد لمجتمع المعلومات على شبكة الإنترنت، والتقرير السنوي العالمي لسياسات مجتمع المعلومات.
- الوضع المالي للبرنامج؛ إذ تمت الإشارة إلى شح الموارد المالية التي لا يمكن من خلالها تنفيذ أنشطة البرنامج وفعالياته، وقد أكدت بعض الدول على ضرورة إيجاد سبل أفضل لدعم البرنامج.
- أساليب تشغيل المجلس الدولي الحكومي للبرنامج في المستقبل؛ وقد تم استعراض وثيقة تحليل النظام الأساسي واللوائح التنظيمية لبرنامج المعلومات للجميع التي بينت وجود فجوة بين المهمات الأصلية المناطة بالبرنامج، والموارد الموضوعة تحت تصرفه لتنفيذها، كما أشارت الوثيقة إلى ضرورة معالجة هذه الفجوة؛ لكي لا يتعرض البرنامج لصعوبات في عمله ويتم الإيفاء بغايات البرنامج.
- اللجان الوطنية التابعة للبرنامج؛ إذ تم تقديم مختصر عن الاجتماع التشاوري الأول للجان الوطنية التابعة للآيفاب والذي عقد في موسكو-الاتحاد الروسي في الفترة من ٧-١٢ ديسمبر ٢٠٠٩.

مؤتمر حول أخلاقيات المعلومات في أفريقيا عقد في بوتسوانا

قامت اليونسكو برعاية المؤتمر الدولي حول أخلاقيات المعلومات في أفريقيا، الذي استضافته جامعة بوتسوانا يومي السادس والسابع من سبتمبر ٢٠١٠ م في مدينة جابورون. المؤتمر يعد الثالث في سلسلة هذه الأحداث، حيث ركز على البحث في مستقبل تطوير أخلاقيات المعلومات في المناهج الدراسية الأفريقية.

وتحت عنوان (تعليم أخلاقيات المعلومات في أفريقيا: الوضع الحالي والفرص والتحديات)، شارك في المؤتمر حوالي ٦٠ خبيراً في أخلاقيات المعلومات من أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا. كما شارك ممثلون عن الجامعات الأفريقية من جمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا، وجنوب افريقيا، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي، وقدموا تقارير عن الوضع الحالي في مؤسساتهم. كما تم استعراض الحاجة إلى مناهج دراسية

في أخلاقيات المعلومات في أفريقيا من وجهة نظر الحكومات والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، واليونسكو. كما وجهت الدعوة إلى الطلاب المحليين، والأطراف المعنية الأخرى في بوتسوانا لحضور المؤتمر جنبا إلى جنب مع العلماء الدوليين.

الجدير بالذكر أن أول مؤتمر لأخلاقيات المعلومات في أفريقيا عقد عام ٢٠٠٧م في تشواني (جنوب أفريقيا). واتفق الحضور حينها على تشكيل شبكة من المهنيين المهتمين في مجال أخلاقيات المعلومات من المنظور الأفريقي -- الشبكة الأفريقية لأخلاقيات المعلومات (ANIE)، وذلك لإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال والاسهام في تحقيق المثل العليا على النحو المنصوص عليه في إعلان تشواني. وفي العام ٢٠٠٩ م عقدت حلقة عمل حول أخلاقيات المعلومات والحكومة الإلكترونية في بريتوريا (جنوب أفريقيا)، وذلك في إطار برنامج المعلومات للجميع (إيفاب) التابع لليونسكو.

وكان من النتائج الرئيسية للمؤتمر الخروج بخارطة عمل هي الأولى على الإطلاق بالنسبة إلى أفريقيا لتطوير أخلاقيات المعلومات في المناهج الدراسية، من أجل توفير إطار حاسم للنظر في قضايا مثل:

- التقاليد الأخلاقية.
- المعلومات الخصوصية.
- ما يتعلق بدورة حياة المعلومات.
- الملكية وحقوق الطبع والنشر.
- الحصول على المعرفة.
- الأخلاق بين الثقافات.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات، الخ.

اليونسكو تدعم الاجتماع الخامس لأعضاء شبكة معلومات أسيا والمحيط الهادي، وورشة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحو الأمية

اليونسكو وبرنامجها الخاص بالمعلومات للجميع (IFAP) دعمت الاجتماع الخامس لشبكة معلومات آسيا والمحيط الهادئ (APIN) وورشة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحو الأمية، التي نظمت بالتعاون مع المعهد الآسيوي للصحافة والاتصالات (AIJC) في مانيلا، الفلبين، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٠ م. وتقوم الجمعية بجمع معلومات واضعي السياسات والمديرين التنفيذيين الذين يمثلون الدول الأعضاء في شبكة معلومات آسيا والمحيط الهادئ (APIN). ونظم الاجتماع الخامس في مانيلا تحت شعار سياسات المعلومات: الحصول على المعلومات، ثقافة الإعلام والمعلومات، وبعد الإلتزامات التي أعلنت خلال الاجتماع الرابع في هانوي في ٢٠٠٨. ركز الاجتماع على تحسين الوصول إلى المعلومات، وتعزيز ثقافة الإعلام والمعلومات، وهما من الأولويات الخمس لبرنامج المعلومات للجميع (IFAP). وهدف الاجتماع إلى تنسيق دستور شبكة معلومات آسيا والمحيط الهادئ (APIN) على ضوء الأولويات العامة لبرنامج المعلومات للجميع (IFAP). وسيتم عرض مشروع الدستور المعدل، الذي يعكس هذه الأولويات؛ للتصديق عليها من أعضاء شبكة معلومات آسيا والمحيط الهادئ (APIN) المشاركين في الاجتماع. كما سيقوم المشاركون أيضا بتطوير خطة عمل للتعاون في تطوير أدوات تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول الأعضاء. كما سيقوم أعضاء شبكة معلومات آسيا والمحيط الهادئ (APIN) بتقديم تقارير عن حالة الوصول إلى المعلومات، ووسائل الإعلام ومحو الأمية المعلوماتية في بلدانهم. وتجاربهم المتنوعة لتوفير مدخلات لخطة العمل.

أهداف اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

يتركز اهتمام اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات، في إطار برنامج المعلومات للجميع؛ على عدد من المحاور من أبرزها:

- التواصل مع برنامج (المعلومات للجميع) لإبراز خطط المملكة، وجهودها نحو التحول إلى مجتمع المعلومات.
- رفع مستوى الوعي بأهمية برنامج (المعلومات للجميع) وأهدافه.
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ للإسهام والتحول إلى مجتمع المعلومات، فيما يتعلق بخطط برنامج المعلومات للجميع.
- التنسيق مع برنامج المعلومات للجميع -منظمة اليونسكو- فيما يتعلق بمحور اهتمام اللجنة.
- الاستفادة من التعاون الإقليمي والدولي، من خلال الاتفاقيات، ومذكرات التفاهم وغيرها من برامج التعاون الدولية والإقليمية، فيما يتعلق بمحور اهتمام اللجنة.
- التنسيق بين أعمال اللجنة، والخطط الوطنية ذات العلاقة.
- الإعداد والتحضير والمشاركة في أنشطة برنامج المعلومات للجميع واجتماعاته.
- تحديد القضايا والأولويات؛ بناء على الوضع الراهن للمملكة، فيما له علاقة ببرنامج المعلومات للجميع.
- دعم توفير خدمات المعلومات والاتصالات؛ لتحقيق أهداف برنامج المعلومات للجميع.
- التنسيق مع الجهات الخارجية، وفقاً لما هو معمول به، فيما يخص برنامج المعلومات للجميع.
- متابعة تنفيذ مهمات اللجنة من خلال الجهات المعنية كل فيما يخصه.

أهم الأنشطة والإنجازات

رفع مستوى الوعي بأهمية التحول إلى مجتمع المعلومات

مـن محاور اهتمـام اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومـات، العمل على رفع مستوى الوعـي بأهمية برنامـج (المعلومـات للجميـع) وأهدافه، لذا حرصـت اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات على إصدار عدد من المطبوعات التعريفية في مختلف الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة ومن خلال الجهات الممثلة باللجنة وتوزيعها، وذلـك لرفع مستـوى الوعي لدى أفراد المجتمع نحو أهميـة التحول إلى مجتمع معلوماتـي، بالإضافة إلى التعريف بمهمات اللجنـة وأعمالها في إطار الإسهام في تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.

المشاركات الدولية

تقـوم اللجنة بالتواصـل مع المنظمات الدولية ذات العلاقـة ببرنامج المعلومات للجميـع، وذلـك عن طريق تمثيل المملكـة في الاجتماعات الرسميـة، كما تقوم بمتابعـة المستجدات الدولية ذات العلاقة بمجتمـع المعلومات، وإعداد التقارير الخاصة بمجتمع المعلومات في المملكة العربية السعودية.

مشاركة اللجنة في فعاليات المؤتمر الدولي لتقنيات الاتصالات

نظمـت اللجنة الوطنية لمجتمـع المعلومات حلقة حوار حـول مجتمع المعلومات، وذلـك ضمن مشاركتها في فعاليات المؤتمر الدولي لتقنيات الاتصالات ٢٠١٠م الـذي نظمته الجمعية السعودية لهندسة الاتصـالات، وذلك مساء يوم الاثنين ١٤٣١/٠٢/٠٤هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/١٨م.

وقـد افتتح المؤتمر بحلقة الحـوار التي ناقشت عدداً من المحـاور ذات العلاقة بمجتمع المعلومات وهي:

- تعريف مفهوم مجتمع المعلومات.
- دور الجهات الحكومية في تفعيل عملية التحول إلى مجتمع المعلومات.
- دور الخطط الوطنية المعتمدة في تحول المجتمع إلى مجتمع المعلومات.
- دور الإعلام في توعية المجتمع نحو أهمية التحول إلى مجتمع المعلومات.
- إسهام القطاع الخاص في دعم عملية التحول إلى مجتمع المعلومات.

إستراتيجية اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

تقـوم اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات بتنفيذ مشروع إستراتيجية عمل اللجنة الوطنيـة لمجتمع المعلومات؛ إذ يهـدف المشروع إلى تحديد القضايا والأولويات، للتحول إلى مجتمع المعلومات، بناءً على الوضع الراهن للمملكة، فيما له علاقة ببرنامـج المعلومـات للجميـع. كما يهدف المشـروع إلى استكمـال وضع الهيكل التنظيمـي والوظيفي للجنة الوطنيـة لمجتمع المعلومات، ممـا سينعكس إيجابا على عمل اللجنة.

إنجازات الجهات الممثلة في عضوية اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

١. الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإعداد خطة وطنية شاملة للاتصالات وتقنية المعلومات تحدد رؤية الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على المدى البعيد، وخطة خمسية لتنفيذ هذه الرؤية. وقد تم إقرار الخطة في في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، ورؤية الخطة هي: «التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل»، وفي هذا العام أصدرت الوزارة التقرير الخاص بالعام ١٤٣٠/١٤١هـ (٢٠٠٩م) بعنوان (التحول إلى مجتمع المعلومات)، كما استمرت الوزارة في متابعة تنفيذ الجهات الحكومية المناط بها تنفيذ مشاريع الخطة؛ لتحقيق الأهداف والرؤية، وعقد العديد من الإجتماعات وورش العمل، وكذلك تم متابعة مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات، وعمل المقارنة الدولية بين المملكة والدول الأخرى.

• برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية

تم إطلاق إستراتيجية وطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وخطة تنفيذية أولى للعمل منذ عام ٢٠٠٥م، برؤية محددة هي: «أن يتمكن الجميع بنهاية عام ٢٠١٠م من أي مكان، وفي أي وقت من الحصول على خدمات حكومية بمستوى متميز، تقدم بطريق متكاملة وسهلة من خلال العديد من الوسائل الإلكترونية الآمنة». ولهذا البرنامج ومبادراته أهمية في دعم التحول إلى مجتمع المعلومات، بالتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية، وقد كان للجهات الحكومية جهوداً ملحوظةً في تحويل أعمالها، من تعاملات ورقية إلى تعاملات إلكترونية بشكل تدريجي. وفيما يلي أبرز الأعمال التي تمت خلال فترة هذا التقرير:

- الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية للفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥م، تم العمل على إعداد هذه الخطة، والاعتماد على الخبرة المتراكمة من تنفيذ الخطة التنفيذية الأولى والدروس المستفادة منها. هذا ويشارك في إعداد الخطة التنفيذية الثانية لجنة استشارية تمثل عددًا من الجهات الحكومية، وأخرى تمثل القطاع الخاص إلى جانب استشاري من بيوت الخبرة العالمية.

- استمرار دعم مشاريع الخدمات الإلكترونية بالجهات الحكومية، إذ يستمر التواصل والتنسيق والدعم والمتابعة مع القطاعات الحكومية المختلفة، تتم متابعة تنفيذ مشاريع الخدمات الإلكترونية، وذلك لتحديد وضع الخدمة، ومتابعة التقدم بشأنها ونسبة تنفيذها، بدءًا من الدراسة وانتهاءً بالتنفيذ بصورة كلية، ويشمل ذلك تقديم خدمات استشارية متنوعة؛ وهذا يساعد على توفير هذه الخدمات بشكل متكامل ما بين الجهات الحكومية.

- توسعة شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية الآمنة (GSN)، إذ تهدف هذه الشبكة إلى ربط الجهات الحكومية بمركز بيانات التعاملات الإلكترونية الحكومية بالبرنامج، وتكون هذه الشبكة حلقة وصل بين مختلف الجهات الحكومية، كما تهدف إلى توحيد آلية الارتباط وتقليل تكلفتها، وتسهم في المشاركة في المعلومات بين الجهات، وقد تم تأسيس هذه الشبكة والمركز بأعلى المواصفات الفنية والأمنية، وقد تم حتى الآن ربط (٥٧) جهة.

- قناة التكامل الحكومية (GSB)، وتهدف القناة إلى توفير البنية التحتية المشتركة؛ لتمكين تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية، والقيام بعمليات التكامل اللازمة؛ إذ تعمل بوصفها نظاماً تكاملياً وسيطاً يتاح من خلاله العديد من الخدمات المشتركة بين الجهات الحكومية، كخدمات التيقن من هوية المستخدم، وأمن المعلومات، وخدمات الدفع والإشعار الإلكتروني، وتبادل البيانات المشتركة بين الجهات الحكومية، ويبلغ عدد الجهات المرتبطة بالقناة (٤١) جهة.

- استطلاع رضا العميل، وذلك بوصفه جزءاً من متطلبات إستراتيجية التعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة؛ إذ تم إجراء مسح شامل لقياس: مدى رضا العميل (الأفراد والشركات)، والتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية وتأثير التعاملات الإلكترونية الحكومية على العميل. وقد سعى المسح إلى تقييم مدى وعي العملاء بخدمات التعاملات الإلكترونية الحكومية، وأهم الخدمات الإلكترونية التي يستخدمونها، وتقييمهم للخدمات المقدمة، والعقبات والمشاكل التي تمنعهم أو تعيق استخدامهم لهذه الخدمات، فضلاً عن مدى رضاهم العام عن خدمات التعاملات الإلكترونية الحكومية.

• المركز الوطني للتصديق الرقمي

يجري العمل على تشغيل البنية التحتية للمفاتيح العامة، عن طريق المركز الوطني للتصديق الرقمي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الذي يهدف إلى تمكّين المتعاملين عن طريق شبكة الإنترنت بمختلف فئاتهم من إجراء العمليات الإلكترونية بموثوقية وسلامة تامة، إذ تم انتهاج الهيكل المركزي في ربط مراكز التصديق بمركز تصديق جذري وطني، على أن يتم إصدار الشهادات الرقمية من قبل الجهات الحكومية والتجارية لأغراض متعددة تستخدم فيها شهادات إثبات الهوية، وشهادات التوقيع الرقمي، وشهادات التشفير. وفي العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) تم البدء في المرحلة التجريبية لإصدار الشهادات الرقمية وذلك بإصدار ما يقارب (٥٠) خمسين شهادة رقمية لموظفي الوزارة وبعض الجهات الأخرى، وقد تم تعريفهم بالخدمة، واستخدامها في عمليات التشفير، والتوقيع على رسائل البريد الإلكتروني والملفات. وبدأ عدد من الجهات استعداداتهم للعمل بوصفهم مقدمي خدمات تصديق لموظفيهم، كما تم العمل مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للترخيص لعدد محدود من المؤسسات والشركات لتقديم الخدمة تجارياً، وسيتم ذلك خلال هذا العام.

• سياسة أمن المعلومات للجهات الحكومية

قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإعداد وثيقة اشتملت على دليل التخصيص لوثيقة سياسة أمن المعلومات للجهات الحكومية، بما يتناسب مع احتياجات كل جهة حكومية، وكذلك تم إعداد بعض الوثائق الأخرى ذات العلاقة، وتوفيرها باللغتين العربية والإنجليزية. وتهدف سياسة أمن المعلومات للجهات الحكومية إلى وضع الأطر العامة لإعداد سياسات أمن المعلومات التي تتماشى مع المعايير الدولية، وتمكن الجهات الحكومية من المحافظة على مستوى أمن المعلومات فيها؛ بما يكفل المحافظة على سرية الموارد المعلوماتية وتوافرها وتكاملها.

• البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي):

شهد العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) إطلاق تصميم جديد للبوابة الوطنية أكثر ملاءمة للمستفيدين، ودراسة المسمى التسويقي للبوابة الوطنية وتنفيذه، وإطلاق الاسم الجديد: (سعودي)، وإضافة (٧٠٠) خدمة إلكترونية جديدة مقدمة من الجهات الحكومية، وبذلك ارتفع عدد الخدمات الإلكترونية على (سعودي) إلى (١،٠٠٠) خدمة إلكترونية تقدمها (١٢٦) جهة حكومية رئيسية وفرعية، فضلاً عن إضافة (١٢٠) رابطاً لأنظمة ولوائح وقوانين وضوابط سعودية؛ ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للأنظمة واللوائح من (٢٩٥) إلى (٤١٥) نظاماً ولائحة. ويلحظ أن المعدل اليومي للزوار قد زاد بمعدل ١٦١٪ ما بين العامين الماضيين، وكذلك هناك زيادة تصاعدية في عدد الزوار الشهري.

• تطوير المحتوى الرقمي المحلي والوطني

إن تطوير المحتوى المحلي هو أحد الأهداف الأساسية للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وتقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتنفيذ جائزة التميز الرقمي، وهي مسابقة سنوية لتكريم أفضل المواقع الإلكترونية من حيث المحتوى العربي، في عدد من الفروع.

• جائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية الحكومية

أطلق برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات جائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية الحكومية لدورتها الأولى، التي تهدف إلى تحفيز الجهات الحكومية على تقديم خدمات أفضل للأفراد وبشكل أيسر، وتشجيع الجهات على العمل سويًا لتقديم خدمات إلكترونية متكاملة وذات كفاءة عالية للأفراد وقطاع الأعمال. وتمت عملية الرعاية والتنسيق، ودعم التنظيم دون التدخل في عملية تحكيم الجائزة ونتائجها، وقد شارك في الجائزة هذا العام أكثر من ١٥٠ جهة حكومية سعودية وسط ترشيحات عدة وتنافسية عالية. ويبلغ عدد فروع الجائزة ستة أفرع.

• المؤتمر الوطني الثاني للتعاملات الإلكترونية الحكومية

بعد النجاح الكبير للمؤتمر السابق الذي أقيم في العام ٢٠٠٧م، تم إقامة المؤتمر الوطني الثاني للتعاملات الإلكترونية الحكومية في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م)، تحت شعار (تعاون مثمر لنجاح يثمر)، وهدف المؤتمر إلى دعم تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، إضافةً إلى إبراز جهودِ العديد من الجهات الحكومية التي أطلقتْ خدماتها الإلكترونية، كما سعى المؤتمر إلى إيجاد بيئةِ تعاونٍ؛ لدعم الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتبادلِ الخبرات والمعرفة التقنية ونقلها إلى المملكة منْ خلال تظاهرة إلكترونية حكومية، يكون السعي فيها إلى رفع الوعي باستخدام التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتعريف المواطن والمُقيم، وقطاع الأعمال بالخدمات التي تُقدمها الجهات الحكومية وأثرُها في تسهيل إنجاز المعاملات اليومية التي يحتاجها كل فرد. وقد عُقد خلال المؤتمر (٨) جلسات رئيسة و(١٢) ورشة عمل متخصصة، وأُقيم معرض مصاحب ضم (١٣٥ منصةً) موزعةً بين القطاعين العام والخاص.

• تشجيع المشاركة الفعالة في المحافل الدولية المعنية بالاتصالات وتقنية المعلومات

تقوم الوزارة بتمثيل المملكة في المحافل الإقليمية والدولية لما لها من أهمية في خلق فرص لتبادل الخبرات في التحول لمجتمع المعلومات، ومن الأمثلة على ذلك:

- شاركت المملكة، ممثلة بالوزارة، في اجتماعات اللجنة الوزارية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات، لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولجنته التنفيذية.
- تشارك المملكة في اجتماعات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، ومكتبه التنفيذي، بانتظام على أعلى مستويات التمثيل بصفتها عضواً فيه. وقد أعيد انتخاب المملكة رئيساً للمكتب التنفيذي للعامين (٢٠١٠و٢٠١١م)، وللمملكة أثر فاعل في هذا التجمع الذي يمثل أعلى سلطة لقطاع الاتصالات والمعلومات في العالم العربي، تحت مظلة الجامعة العربية. وتدعم المملكة القرارات المهمة التي يصدرها، والخاصة بتخفيض التعرفة على خدمات الاتصالات؛ والإنترنت لضمان انتشار تلك الخدمات، وتوفيرها بأسعار معقولة لجميع الفئات.
- ترأس الوزارة مجلس إدارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، وهي إحدى المؤسسات العربية الرائدة التي تعمل تحت مظلة الجامعة العربية.
- المملكة ممثلة بالوزارة، عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات منذُ عام ١٩٤٩م.
- شاركت الوزارة في العديد من المؤتمرات والمنتديات والمعارض، وورش العمل الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات.

• زيادة الوعي في مجال المعلوماتية

يتم تنفيذ عدد من النشاطات ذات العلاقة، برفع الوعي في مجال المعلوماتية، وذلك على مختلف المستويات مثل:

- نشر وتحديث عدد من المنهجيات الاسترشادية، والوثائق الخاصة بتطبيقات التعاملات الإلكترونية، وأمن المعلومات والخصوصية.
- مبادرة بناء قدرات وتنمية مهارات التعاملات الإلكترونية في القطاع الحكومي (قدراتك)، فقد تم الإنتهاء من المرحلة الأولى من هذه المبادرة، التي تنفذها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، وقد تضمنت إتمام تدريب حوالي ٢،٩٠٠ متدرب من الجهات الحكومية.
- التعليم التنفيذي، وهو برنامج متكامل للقيادات التنفيذية لتقنية المعلومات، وذلك من خلال شراكة أكاديمية مع جهات أكاديمية عالمية، عبر ورش عمل أساسية.
- مبادرة (تعزيز الدور الإعلامي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات)، ففي سبيل تعزيز سُبل التواصل بين رجال الإعلام وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وبهدف الرقي بالمعالجات الإعلامية لقضايا الاتصالات وتقنية المعلومات؛ فقد صممت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات برنامجاً تدريبياً يستهدف الإعلاميين والمهتمين بهذا الشأن، تحت مسمى (أسس المعالجات الإعلامية لقضايا الاتصالات وتقنية المعلومات).
- عمل النشرات والكتيبات والأفلام؛ إذ تم تمت طباعة العديد من الكتيبات والمطويات، وتصميم وإخراج العديد من الأفلام التعريفية الخاصة بالتعاملات الإلكترونية الحكومية، وبالبنية التحتية للمفاتيح العامة باللغتين العربية والإنجليزية.

• المشاركة في المعارض والمناسبات المحلية، مثل

- المؤتمر الدولي لتقنيات الاتصالات ٢٠١٠م في الرياض في صفر ١٤٣١هـ (يناير ٢٠١٠م).
- معرض جايتكس السعودية ٢٠١٠؛ في الرياض في جمادى الأولى١٤٣١هـ (ابريل ٢٠١٠م).
- مؤتمر تبسيط الإجراءات ٢٠١٠م في الرياض في جمادى الأولى ١٤٣١هـ (مايو ٢٠١٠م).
- ملتقى تقنية المعلومات بعنوان (التحديات وفرص تنمية تقنية المعلومات في المملكة) في الرياض في جمادى الأولى ١٤٣١هـ (مايو ٢٠١٠م).
- ملتقى أمن الأعمال الإلكترونية، بعنوان (التوجهات وأفضل الممارسات) في جمادى الآخر ١٤٣١هـ (مايو ٢٠١٠م).
- ورشة عمل التخطيط الإستراتيجي للجامعة الافتراضية السعودية، في الخبر في شوال ١٤٣١هـ (أكتوبر ٢٠١٠م).
- حلقة نقاش (دور المكتبة الرقمية السعودية في خدمة التعليم العالي) في الرياض في ذي القعدة ١٤٣١هـ (أكتوبر ٢٠١٠م).
- المؤتمر السابع لريادة أمن المعلومات في ربيع الاخر١٤٣١هـ (مارس ٢٠١٠م).
- حلقة نقاش الدائرة المستديرة بعنوان (التحديات السعودية لأمن وسلامة المعلومات الشخصية في الفضاء الالكتروني والحلول المقترحة).

٢. إنجازات وزارة الخارجية

تحرص وزارة الخارجية على نشر المعلومات للجميع، وذلك بإتاحة الوصول إلى ما تملكه الوزارة من معلومات وخدمات، عن طريق البوابة الالكترونية للوزارة، وذلك من خلال تقديم العديد من الخدمات الإلكترونية والمعلوماتية من هذه الخدمات:

• الخدمات الإلكترونية

التزاماً بقرار مجلس الوزراء الموقر ذي الرقم ٤٠ والتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ الذي ينص على ضوابط تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاعات الحكومية وبناء على توجيهات صاحب السمو الملكي، وزير الخارجية تم إتاحة العديد من الخدمات الإلكترونية ومن هذه الخدمات:

- التأشيرات الإلكترونية: وذلك بالتعامل مع (حكومة / مواطن) ،(حكومة / قطاع أعمال) ، (حكومة / حكومة) . وانطلاقا من تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات، فانه تم التكامل مع الوزارات التالية: وزارة العمل، وزارة الحج، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للسياحة، الغرفة التجارية، مكاتب الاستقدام. ومما يجدر ذكره هنا بان مجموع ما اصدر من تأشيرات إلكترونية لعام ٢٠١٠م بلغ أكثر من ثمانية ملايين تأشيرة إلكترونية، وهو من أعلى المعدلات العالمية في إصدار التأشيرات الالكترونية.
- التفاويض الإلكترونية: تم اعتماد التفاويض الإلكترونية للمواطنين لتسهيل استخراج التأشيرات من البعثات السعودية في الخارج.
- الشهادات الصحية الإلكترونية: تم اعتماد الشهادات الصحية الالكترونية مع العديد من المراكز الطبية في الدول التي يوجد بها بعثات للمملكة العربية السعودية وذلك لتسهيل إجراءات التأشيرات والحد من علميات التزوير.

• الخدمات المعلوماتية

تم إطلاق البوابة الالكترونية للوزارة منذ عام ٢٠٠٥م. وتقدم البوابة العديد من الخدمات المعلوماتية والتي تمس حاجة المستفيدين من (مواطنين ،ورعايا سعوديين في الخارج، ومراجعين، وقطاع الأعمال، والقطاع الحكومي) وفي ما يلي بعض الخدمات المعلوماتية حول أدلة معلومات الاتصال مثل:

- دليل البعثات السعودية في الخارج: الذي يحتوي على معلومات الاتصال بالبعثات السعودية والأقسام الرئيسية بها.
- دليل البعثات الأجنبية بالمملكة: الذي يحتوي على معلومات الاتصال بالبعثات الأجنبية بالمملكة والأقسام الرئيسية بها.

• النشاطات والفعاليات

حرصت الوزارة على تنظيم العديد من النشاطات والفعاليات للتواصل مع المجتمع، وتبادل المعومات، والمشاركة في زيادة المحتوى المعلوماتي الإلكتروني ومن هذه النشاطات:

- لقاء المعرفة: تنظم الوزارة لقاء ثقافياً تستضيف فيه إحدى الشخصيات المؤثرة في المجتمع الثقافي، وتم حتى تاريخ إعداد هذا التقرير عقد أربعة لقاءات؛ الأول مع معالي الدكتور نزار بن عبيد مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية للحديث عن كتابه (دبلوماسي من طيبة) والثاني مع صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، في محاضرة بعنوان (الدبلوماسية السعودية) والثالث مع معالي الأستاذ / عبدا لرحمن بن محمد السد حان أمين عام مجلس الوزراء، للحديث عن كتابه (قطرات من سحائب الذكرى) والرابع مع سعادة الدكتور عبد الرحمن بن صالح الشبيلي عضو

مجلس الشورى سابقاً، الذي تحدث فيه عن كتابه (أعلام بلا إعلام) واستعرض خلاله الكثير من تجاربه العملية وأعماله الوظيفية.

- مهرجان الجنادرية: إنشىء موقع لمهرجان الجنادرية؛ لنشر أهم الأخبار والأنشطة والفعاليات المصاحبة للمهرجان، وعرض مشاركة وزارة الخارجية بالمهرجان.
- مسابقة السفير للفن التشكيلي، ومسابقة السفير للتصوير الفوتغرافي: قامت الوزارة بتنظيم مسابقتين للفن التشكيلي، والتصوير الفوتغرافي؛ وذلك للمشاركة مع المجتمع في إثراء النشاط الثقافي والمعرفي، وتم إنشاء موقع إلكتروني للمسابقتين على البوابة الإلكترونية.

• النشر الإلكتروني

يتم نشر العديد من المعلومات على البوابة الالكترونية، التي يتم تحديثها على مدار الساعة، ويتم نشر أغلب هذه المعلومات باللغتين الانجليزية والفرنسية بجانب اللغة العربية، وذلك حرصاً من الوزارة لإتاحة هذه المعلومات لأوسع شريحة من المستفيدين، ومن أبرز المعلومات المتاحة على البوابة الإلكترونية:

- الأخبار: أخبار القيادة، والحكومة، والوزارة، والبعثات السعودية في الخارج.
- الكلمات الرسمية لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد.
- الخطابات الرسمية للمملكة في المحافل الدولية.
- الكلمات الرسمية لسمو وزير الخارجية.
- البيانات الرسمية لمجلس الوزراء.
- التنبيهات والتحذيرات للرعايا السعوديين في الخارج عند حدوث الكوارث والاضطرابات.
- التعليمات والإرشادات المعينة على الاستفادة من الخدمات الإلكترونية.

٣. إنجازات وزارة التعليم العالي

- مشروع التواصل المجتمعي: بادرت وزارة التعليم العالي إلى بناء موقع تفاعلي على شبكة الإنترنت؛ لتعزيز التواصل المجتمعي مع القطاعات الإنتاجية، عبر تزويدها بالكوادر المؤهلة من خريجي برامج الابتعاث في الوزارة، إضافة إلى إتاحة الفرصة للكفاءات المؤهلة في القطاعين العام والخاص، للإسهام في التعاون البحثي والتعليمي مع الجامعات، وتزويد الجامعات بالمهارات المطلوبة لسوق العمل.
- الشراكة مع القطاع الخاص: إنفاذا للتوجيهات السامية بعقد الشراكات؛ لتنفيذ مبادرات الخطة الوطنية لتقنية المعلومات، فقد قام عدد من الجامعات بعقد شراكات محلية وعالمية، منها على سبيل المثال: شراكة كل من جامعة الملك سعود، وجامعة الأمير سلطان بن عبدالعزيز مع شركة سيسكو لتنفيذ برامج تدريبية، والاستفادة من مشاريع التخرج.
- تشجيع القطاع الخاص؛ لدعم البحث العلمي في الجامعات، من خلال طرح مشاريع خاصة: تم ذلك من خلال مشاركات القطاع الخاص بكراسي البحث العلمي في الجامعات السعودية.
- قامت الوزارة أيضا بإقامة معرض التعليم العالي الذي يعد فرصة حقيقية؛ للتواصل بين القطاعات الأكاديمية، والقطاعات الإنتاجية.
- أنجزت الوزارة حزمة من التعاملات الإلكترونية تقوم بتوفير المعلومات الدقيقة على مدار الساعة للفئات المستفيدة من الطلاب، والطلاب المبتعثين، وأعضاء الهيئات التدريسية، والمؤسسات الأكاديمية، والمؤسسات الرسمية، والملحقيات..الخ.
- أطلقت الوزارة منظومة لحفظ الدراسات والأبحاث واسترجاعها إلكترونيا؛ مما يسهل عملية الوصول إلى الدراسات والأبحاث بشكل سريع، وتشتمل على عدد كبير من الدراسات والأبحاث في مجالات متعددة.

- **اعتنت الوزارة بتطوير التعليم عن بعد من خلال**

- تأسيس المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وهو مركز متخصص لنقل الخبرة والمشاركة في التجارب الناجحة المحلية والعالمية.
- دعم الجامعات لتأسيس برامج تطويرية في هذا النطاق. ويتجلى ذلك من خلال:
  - تأسيس عمادات للتعليم الإلكتروني في عدد من الجامعات السعودية.
  - تنفيذ عدد من البرامج التدريبية ذات العلاقة بتقنية المعلومات، في برنامج تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
  - حضور عدد من أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات، والندوات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بتقنية المعلومات.
- إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.

- **فيما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية؛ فقد حققت الوزارة العديد من الإنجازات على هذا الصعيد تمثلت في**

- تطوير وتطبيق (١٨٠) خدمة إلكترونية تقدم عبر البوابة الإلكترونية للوزارة. وقد حصلت الوزارة على جائزة التميز في تطبيق التعاملات الإلكترونية من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتضمن تقييم الوزارة من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ممثلة في أمانة الخطة الوطنية لتقنية المعلومات، الحصول على نسبة ٩٢,٦٪ في التحول

للتعاملات الإلكترونية، وذلك في التقييم الذي تم في النصف الأخير من العام ٢٠١٠م. كما ذكر التقرير تميز الوزارة في عدد من محاور التقييم منها: أمن المعلومات، والترابط الداخلي، والخدمات الإلكترونية، والقيادة والتخطيط، وجودة الخدمة ومشاركة القطاع الخاص.

- تطبيق أساليب الجودة في مركز الاتصالات، وتقنية المعلومات؛ منها على سبيل المثال، منهجيات ISO 27000.
- تشجيع برامج إعداد العاملين والموظفين على التمكين من تطبيق معايير الجودة العالمية، والاختبارات القياسية المناسبة؛ لإثبات القدرات، واعتماد شهادات معاهد التدريب. وقد عملت الوزارة على تدريب عدد من المتخصصين لديها، وحثهم على الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة.
- تم تأسيس مركز التميز لأمن المعلومات في جامعة الملك سعود؛ للعناية بموضوع أمن المعلومات، وتيسير نقل الخبرة والمعرفة للمجتمع المحلي.

• حققت الوزارة العديد من الإنجازات في يتعلق بتطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات نوجزها فيما يأتي

- نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية. ويتجلى ذلك من خلال:
  - تأسيس عمادات للتعليم الإلكتروني في عدد من الجامعات السعودية.
  - تنفيذ عدد من البرامج التدريبية ذات العلاقة بتقنية المعلومات، في برنامج تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
  - حضور عدد من أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بتقنية المعلومات.
- زيادة الميزانيات المخصصة لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب: حرصت الوزارة على دعم الميزانيات المخصصة للتعليم والتدريب، وتطوير قدرات العاملين لديها، وأيضا تطوير مهارات الكوادر الأكاديمية والإدارية في الجامعات التابعة للوزارة.
- استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات: تعمل الوزارة بالتنسيق مع مجلس التعليم العالي على دراسة تطوير دبلومات متخصصة في الموضوعات التقنية والإدارية ذات الصلة بتقنية المعلومات والاتصالات.
- إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.
- استحداث عدد من الكليات الأهلية الخاصة بتقنية المعلومات.
- إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، والتخصصات الأخرى: أوصت الوزارة بضرورة توسيع نطاق الدراسات العليا المشتركة بين التخصصات المختلفة، ولا تزال بعض البرامج المتخصصة تحت الدراسة في مجلس التعليم العالي.
- استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنويا.
- تعزيز ونشر التدريب والتعليم على نحو فعال، خاصة في مجال العلوم والتقنيات المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات. ويظهر ذلك من خلال برنامج الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس، المتضمن عدداً من البرامج المتخصصة في تقنية المعلومات، ونشر الثقافة الإلكترونية في الجامعات.
- تطوير المناهج الحالية تتضمن مهارات في تقنية المعلومات والاتصالات في المستويات كافة، وتسريع انتشارها في جميع الجامعات.

- قـام عدد من الجامعات بتنفيذ عـدد من المشاريع والبرامج التي من شأنها رفع الوعي بمهارات تقنية المعلومات، وانتشارها وذلك عن طريق:
  - تضمنت مناهـج السنوات التحضيرية في الجامعـات السعودية مالا يقل عن ٢٠٪ في مجال تقنية المعلومات.
  - تنفيـذ عدد مـن الـدورات التدريبيـة لمساعدة أعضـاء هيئـة التدريس لاستخدام تقنية المعلومات.
- توفـير التعليم عـبر الإنترنت من خـلال التعليم الإلكـتروني؛ وتم ذلك من خـلال إنشـاء المركز الوطني للتعلـم الإلكتروني والتعليم عـن بعد كما ذكر آنفاً، وتوقيع عدد من الاتفاقيات بهذا الخصوص. وتنفيذ مبادرة (تجسير) مـع جامعة الملـك سعود هو أحـد أساليب دعم التعليـم الإلكتروني وتوفيره للقطاعات الأكاديمية بالمملكة.
- تطوير درجات للدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه في تقنيات المعلومات والاتصـالات: قام عدد من الجامعات السعودية باستحداث برامج لدرجتي الماجستـير والدكتـوراه في مجالات الاتصالات وتقنيـة المعلومات في كل من جامعـة الملك سعـود، وجامعة الملك فهـد للبترول والمعـادن، وجامعة الملك عبدالعزيز.
- توفير بيئة مناسبة للباحثين في تقنية المعلومات والاتصالات: تقوم الجامعات السعودية بتوفير بيئات مناسبة للباحثين من خلال:
  - إنشاء عدد من المعامل الحديثة والمراكز البحثية.
  - الاشـتراك في قواعـد البيانات، والمجـلات، والدوريـات المتخصصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

- **دعمـت وزارة التعليـم العـالي الجامعـات الحكوميـة السعوديـة بإنشاء مراكز نقل التقنية، من مثل**
  - مشـروع وادي الرياض للتقنية بجامعـة الملك سعود: يهدف هـذا المشروع إلى استقطـاب شراكات محلية وعالميـة للاستثمار داخل المشروع، وتوظيف الكفاءات لديها؛ لتسهم في تيسير إنماء المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.
  - مركز سلطان بن عبد العزيـز للعلوم والتقنية (سايتك) بجامعة الملك فهد للبـترول والمعادن: تتمثـل رسالة المركـز في نشر مبادئ العلـوم، وإبداعات التقنية عن طريق عرضها بأساليب حديثة وممتعة لأفراد المجتمع، وخاصة الناشئـة من أجل توسيع آفاقهم العلمية وتشجيعهم على الاهتمام بمجالات العلوم والتقنية؛ ليصبحوا قادرين على مواكبة المستجدات العلمية، ومؤهلين للرقي بأنفسهم ووطنهم إلى مستويات متميزة.
  - دعم ربط مؤسسات البحـث والتطوير بشبكة عالية السرعة: تدعم الوزارة مشـروع شبكة التعليـم العالي الذي تقـوم مدينة الملك عبـد العزيز للعلوم والتقنيـة بتنفيذه، ويهدف ربط الجامعات السعودية بعضها ببعض، وكذلك ربطها بالمراكز البحثية العالمية.

٤. إنجازات وزارة التربية والتعليم

مـن منطلق حر ص وزارة التربيـة والتعليم على توفير وتطويـر برامج تعليمية تعتمـد على الاتصـالات وتقنية المعلومـات، وبناء جيل معلوماتـي واعد، قامت الوزارة بإعداد خطة إستراتيجية متكاملة لتقنية المعلومات والاتصالات، تحوي العديد مـن المشاريع الإستراتيجية التقنيـة ذات العلاقة بمجتمع المعلومات في مجال التربية والتعليم وهي:

• الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب

- مشـروع الإدارة التربويـة الإلكترونيـة (نور): وهو نظـام معلوماتي خدمي شامل، يضمن ادخال أحدث نظم تقنية المعلومات إلى جميع المدارس (بنين وبنـات) في كافة مراحـل التعليم العام لتطوير العمليـة التربوية والتعليمية وربطهـا بقاعدة بيانات موحدة، يتوفر بهـا العديد من النظم والتطبيقات، ويقـدم نظام (نـور) أكثر من ٢٧٠٠ خدمـة إلكترونية، تخـدم ٥٥ شريحة مختلفة وتسهم في إعداد التقارير اللازمة لصناع القرار بالكيفية المناسبة، وفي الوقت المناسب.
- هنـاك اتفاقيـات إستراتيجيـة ومذكرات تفاهـم جاري بحثها مـع العديد مـن الشركاء التقنيـين الاستراتيجيين لتوفير التدريـب المتخصص لجميع المتعاملـين مـع هذه الأنظمة مـن معلمين ومعلمات وإداريـين وغيرهم. وقد تم توقيـع مذكـرة تفاهم مـع شركة انتـل واتفاقية (شـركاء في التعلم) مع مايكروسوفت.
- تقـوم الإدارة العامة للتدريب بالوزارة بمهمة حيوية لتحقيق هدف التدريب على تقنية المعلومات.
- تتضمـن الاتفاقية مـع مايكروسوفت، إنشاء مراكز تدريـب متخصصة في بعض مناطق المملكة الرئيسة.
- الخدمات الأخرى كالمكتبات وغيرها متوفرة على بوابة الوزارة تحت مسمى المكتبة الإلكترونية، وهي متاحة للجميع.

• استخدام نظم وتطبيقات التعلم الإلكتروني في جميع المستويات الدراسية

- مشـروع خـادم الحرمـين الشريفـين (تطوير) يعمـل على توفير مـا يتعلق بالمحتـوى الإلكتروني في مدارس التعليم العـام، وتجهيز القاعات الدراسية بالوسائط التقنية اللازمة لذلك.
- مشـروع أتمتة إدارة الموارد الماليـة والإدارية (فارس): ويهدف إلى استخدام أحدث أساليب تقنية المعلومات والاتصالات، لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الإداريـة والمالية للـوزارة، وذلك من خلال ميكنة جميـع الإجراءات الإدارية والمالية، وفق أفضل المعايير والممارسات المطبقة في الجهات الحكومية.
- مشـروع نظـام المعلومـات الجغرافية: ويهـدف إلى تلبيـة احتياجات وزارة التربية والتعليم، لإدارة ممتلكاتها وصيانتها، والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبـة، من خلال توفير قاعدة بيانات جغرافية تحتوي على جميع المواقع الجغرافيـة للمرافق التعليمية بالمملكة، مع إدخـال جميع البيانات الوصفية والمكانية لهذه المرافق.
- مشروع الربط الشبكي الواسع: ويعمل هذا المشروع على ربط جميع المدارس والإدارات بالإنترنـت وتمكينها من استخدام النظم الموجودة بالوزارة مثل: نظام نـور ونظام فارس ونظـام الخارطة التعليمية وغيرهـم من الأنظمة،

وقد تم الانتهاء من إعداد كراسة المواصفات الفنية للمشروع. وقد تم توفير الربط حاليا عن طريق DSL لما يقارب ٩٠٪ من إجمالي المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم (بنين وبنات). كما أن الربط سيشمل نحو ٨٠٠ مكتب تربية وتعليم ومبان إدارية سيتم ربطها عن طريق شبكة داخلية IP VPN على مستوى المملكة.

- مشروع ربط المدارس النائية: وبهدف إلى توفير الاتصال للمدارس النائية (حوالي ١٧٠٠ مدرسة) عن طريق الأقمار الصناعية VSAT.
- نظام الاجتماعات المرئية: يهدف إلى تمكين الاجتماعات المرئية في مواقع مختلفة بالوزارة وإدارات التربية والتعليم وذلك من خلال نظام اجتماعات مرئية عالي الجودة. وقد تم الانتهاء من كامل المشروع وتشغيله فعليا في قاعات الاجتماعات والمكاتب الإدارية المحددة.
- البوابات التربوية الإلكترونية.
- هناك مشروع متكامل لبوابة الوزارة الإلكترونية، وقد تم إطلاق المرحلة التشغيلية التجريبية على الموقع، وقد حقق موقع الوزارة درجة عالية (٩٢,٩١) في تقييم الأمم المتحدة والذي يُشرف عليه برنامج «يسر» وتحت إشراف خبير هيئة الأمم المتحدة. علما أن الإدارة العامة لتقنية المعلومات بصدد تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع البوابة الذي يحتوى على خطة لتطوير المنتديات والموقع الرئيسي والوكالات وإضافة العديد من الخدمات الالكترونية.

٥. إنجازات وزارة الثقافة والإعلام

- قيام أجهزة الوزارة المختلفة وخصوصاً المرئية والمسموعة، ببث برامج عن استخدامات التقنية، أو استضافة بعض المختصين للحديث عن هذا المجال في برامج أخرى.
- محاولة التنسيق مع القطاعات المعنية باستخدامات التقنية الحديثة، لإنتاج برامج تعنى بهذا الموضوع.
- القيام بتغطية جميع المناسبات والمؤتمرات والندوات التي تشجع على استخدامات التقنية وتوضيح فوائدها.
- الاشتراك في المؤتمرات والندوات العربية التي تشجع استخدامات التقنية وتوضح فوائدها.
- استضافت الوزارة باستضافة اجتماعات لجنة الإعلام الإلكتروني العربي في الرياض خلال نهاية عام ٢٠٠٧م وشاركت في الاجتماعات التالية لتلك اللجنة.
- تقوم الوزارة بتشجيع استخدامات التقنية الحديثة من خلال بث أجهزتها الإعلامية المسموعة والمرئية على الإنترنت، وكذلك محاولة وضع جميع أنشطتها الثقافية على الإنترنت، من أجل تسهيل حصول الجميع على المعلومات والنشاطات المتعددة.
- تقوم الوزارة برفع مستوى موظفيها بإلحاقهم بالدورات المختلفة لاستخدامات التقنية الحديثة، ودورات (ICDL) ويجري العمل على القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات والبرامج التي تدخل ضمن مهام الوزارة في العام الجديد.
- حصول الوزارة على جائزة التميز في تطبيق نظام تخطيط الموارد البشرية في المسابقة التي أقيمت في دبي على هامش معرض جايتكس.
- إطلاق الموقع الإلكتروني للبث الإذاعي والتلفزيوني للوزارة على الإنترنت (www.sm.gov.sa).

• تنوع واستقلالية وتعدد الإعلام

تعد وزارة الثقافة والإعلام هي الجهة المسئولة عن جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والمكتوبة، وما يتبعها من حركة التأليف والنشر والثقافة، وهي معنيه بوضع الأهداف العامة وآليات التنفيذ، والأسس الإستراتيجية والبرامج الإعلامية والثقافية، واللوائح والنظم الإعلامية للملكة ،كما تشرف على إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

وتمتلك المملكة العربية السعودية عدة وسائل إعلامية مرئية ومسموعة ومقروءة، وخاصة الشبكة الفضائية العربية الذي تمتلك فيه المملكة) ٢٨ (في المئة من إجمالي عدد القنوات التي يبلغ عددها أكثر من (٣٠٠) قناة فضائية.

بالإضافة إلى تسع (٩) قنوات تلفزيونية فضائية حكومية، وهناك القنوات الإذاعية السعودية المتعددة والتي يبث أغلبها ٢٤ ساعة، بالإضافة لبعض القنوات الموسمية مثل إذاعة التوعية في الحج، والموجهة مثل البرنامج الأوربي، كما تم الترخيص لخمس قنوات إذاعية خاصة تبث على موجات fm وقد بدأت بالبث منذ فترة وجيزة.

أما الصحافة فهناك عدة مؤسسات صحفية يصدر منها (١٣) صحيفة باللغة العربية، و(٣) ثلاث صحف باللغة الإنجليزية، وواحدة باللغة الأردية.

وفيما يتعلق بملكية وسائل الإعلام؛ فإن هناك وسائل إعلامية حكومية، وأخرى تتبع للقطاع الخاص، تشمل جميع الوسائل الإعلامية من إذاعة وتلفزيون وصحافة وصحف إلكترونية. كما تقوم وزارة الثقافة والإعلام على تحقيق الأهداف والسياسات المحددة للإعلام بأنواعه. وتشمل البرامج التوعوية التي تحمل رسائل هادفة في مختلف المجالات التعليمية والثقافية والصحية والعلاقات الاجتماعية، ومحاربة الظواهر السيئة ونشر العادات الحسنة، وإنتاج البرامج بأفضل الأساليب التي تشجع على نمو عقلية الأطفال والشباب، وحثهم على التحصيل العلمي والثقافة بأنواعها.

• الإعلام ومهمته في مجتمع المعلومات

تقوم وزارة الثقافة والإعلام وفق الأهداف والسياسات المحددة إلى إنتاج البرامج الداعية؛ لتكوين مجتمع معلومات سواء عبر البرامج التلفزيونية أو الإذاعية أو الإنتاج الصحفي.

وفي مجال استخدام الإعلام التقليدي في تقليص الفجوة المعرفية؛ لتيسير وصول المعرفة إلى المناطق الريفية خاصة؛ فقد قامت وزارة الثقافة والإعلام بإنشاء العديد من المرسلات الإذاعية والتلفزيونية في جميع أنحاء المملكة، وخاصة المناطق النائية والجبلية؛ لإيصال البث إلى أكبرقدر ممكن من مساحة المملكة العربية السعودية، وحث المؤسسات الصحفية على مستوى المملكة، وتقديم التسهيلات الضرورية لها؛ لإيصال الصحف إلى المناطق النائية، والتواصل عبر البرامج الإذاعية والتلفزيونية المباشرة مع الجماهير في تلك المناطق.

وقد تم السماح للقطاع الخاص مؤخرا بإنشاء محطات إذاعيه خاصة (fm) تغطي أغلب مناطق المملكة العربية السعودية.

ويتم التواصل في هذه المناطق أيضًا عبر الأنشطة والفعاليات الثقافية، سواء أكان ذلك عبر الأندية الأدبية أو عبر الأنشطة التي تقدمها المكتبات العامة في أكثر من (٨٠) مكتبة، ويمكنها أن تقوم بمهمة المراكز الثقافية إلى حين إنشائها.

٦. إنجازات وزارة التجارة الصناعة

لا شك أن سهولة الحصول على الخدمة، تعد أهم الوسائل في تعزيز الخدمات المقدمة في أي قطاع، وحافزاً رئيسياً لتنشيط حركة القطاع ودعمه؛ نتيجة لسهولة الحصول على الخدمة. ولقد أصبح لقطاع الأعمال في المملكة خبرة ودراية واسعة في إدارة أعماله واستثماراته في الداخل والخارج من خلال التعاملات الإلكترونية الحكومية، وأصبحت إسهاماته في دفع مسيرة النمو الاقتصادي في المملكة بارزة لدى الجميع، ولهذا فإن حكومة المملكة العربية السعودية عولت عليه كثيراً في دفع عجلة التنمية والتقدم، وذلك بجعل التعاملات الإلكترونية الحكومية خياراً إستراتيجياً للتنمية المستدامة، في ظل متانة الاقتصاد الوطني، والنظرة الصائبة للقيادة الحكيمة في المملكة.

لهذا فإن وزارة التجارة والصناعة حرصت على العمل وفق خطة إستراتيجية؛ للتحول إلى التعاملات الإلكترونية؛ وقد بدأ العمل على ذلك باستحداث الإدارة العامة لتقنية المعلومات قبل ٢٠ شهراً تقريبا؛ لتنفيذ إستراتيجية متكاملة للتحول إلى التعاملات الالكترونية، وكانت إحدى الثمار والنتائج السريعة لهذا العمل إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية لخدمة جميع شرائح المجتمع كمرحلة أولى، وحصول الوزارة على المركز الأول في الخدمات الإلكترونية بين الجهات الحكومية؛ ولا تزال تعمل على إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية في القريب العاجل، وذلك في سبيل تسهيل إجراءات العمل، وخدمة التاجر بشكل أفضل وأسرع.ولتحقيق ذلك اتخذت الوزارة عدداً من الإجراءات منها:

١. الإجراءات التنظيمية

- **استحداث الإدارة العامة لتقنية المعلومات وارتباطها بالمسؤول الأول:**

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر ذي الرقم (٢٤١) والتاريخ ١٤٢٨/٧/٢٣هـ أصدر معالي الوزير القرار الوزاري ذي الرقم (١٨٤٦) والتاريخ ١٤٣٠/٢/١٥ القاضي بتوحيد إدارات الحاسب الآلي تحت الإدارة العامة لتقنية المعلومات وربطها بالمشرف العام على تقنية المعلومات، والمرتبط بالمسؤول الأول في الجهاز، واستحداث إدارة الخدمات الإلكترونية المعنية بتحويل خدمات الوزارة إلى خدمات إلكترونية.

- **إعداد إستراتيجية تقديم الخدمات الإلكترونية**

تم دراسة جميع الخدمات التي يتم تقديمها للعموم، وتصنيفها على حسب ما نص عليه قرار مجلس الوزراء ذو الرقم (٤٠) والتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ في فقرته السادسة عشرة، والقاضية بحصر الخدمات، وإعداد خطة تحول للتعاملات الإلكترونية. وقد تم وضع خطة تنفيذية مدتها ثلاث سنوات، مع البدء بتنفيذها في حدود الميزانيات المعتمدة، والدعم المقدم من برنامج التعاملات الإلكترونية (يسر) كما سيتم بيانه لاحقاً من خدمات إلكترونية.

٢. الأنظمة الداخلية

• تنفيذ نظام الأرشفة الإلكترونية للوثائق الصناعية

تم تنفيذ مشروع نظام الأرشفة الإلكترونية لوكالة الصناعة بنجاح، وتم أرشفة مليوني وثيقة، وستعمم هذه التجربة بعد نجاحها على جميع قطاعات الوزارة.

• الخدمات الإلكترونية

حرصت الوزارة على تنويع الخدمات الالكترونية، حسب الشريحة المستفيدة من الخدمة، سواء أكانوا إفراد (G2C) أو قطاع أعمال (G2B) أو جهات حكومية أخرى G2G، بما يُحقق التنوع في الخدمات الإلكترونية لتشمل مختلف قطاعات الوزارة، وتعم جميع شرائح المستفيدين، وذلك ابتداء بخدمة مؤشر الأسعار الإلكتروني، والتي تهدف إلى خدمة المستهلك بالدرجة الأولى، مرورا بخدمات الأفراد والمنشآت التجارية، إذ تم إطلاق ما يقارب ٢٩ خدمة من أهمها الخدمات التفاعلية المتكاملة لحجز الاسم التجاري، وإصدار السجل التجاري إلكترونياً، دون مراجعة مبنى الوزارة، كذلك تمت مراعاة القطاع الصناعي بتوفير أكثر من ٢٥ خدمة الكترونية، أبرزها خدمة إصدار الرخصة الصناعية عن طريق الإنترنت، ودون الحاجة لمراجعة مبنى الوزارة، وإيصال الرخصة الصناعية للمستفيد النهائي عن طريق الناقل البريدي.

مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية، هو مؤشر يوضح حركة أسعار عدد من السلع التموينية الأساسية التي تقوم برصدها الوزارة من خلال مراقبيها، وكذلك التي يتم تزويد الوزارة بها إلكترونياً، من عدد من المراكز التجارية، خلال فترة معينة، ويهدف المؤشر إلى ما يلي:

- تقديم معلومات للمستهلك عن مستويات أسعار السلع التموينية.
- تمكين المستهلك (G2C) من التعرف على الأسعار، ومقارنتها بين منافذ البيع المختلفة؛ لاختيار المنافذ الأكثر ملاءمة في مستوى الأسعار.
- تعزيز المنافسة بين منافذ البيع (G2B) من خلال الإسهام في تقديم السلع الأساسية بأسعار ملائمة للمستهلك.
- تعدد قنوات الخدمة، بحيث تم توفير نسخ خاصة للأجهزة الذكية مثل (أيباد)، (آيفون)، (بلاكبيري) لتسهيل وصول المعلومة للمستهلك. من خلال قسم البلاغات عبر الموقع الإلكتروني أو عن طريق الهاتف الجوال؛ يتمكن المستهلك من تقديم أي شكوى إلكترونياً، ويتم تسجيلها في نظام المتابعة الخاص بالوزارة مباشرة، وسيتمكن المستهلك من متابعة حالة شكواه إلكترونيا، هذا بالإضافة إلى توفر مركز (تفاعل) لاستقبال آراء وشكاوى المستهلك على الرقم ٨٠٠١٢٤١٦١٦.
- تم تدشين بوابة مؤشر الأسعار برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله في ١٤٣١/٢/١١هـ. ويشمل المؤشر رصداً يومياً لأسعار السلع الأساسية، وبشكل إلكتروني مع منافذ البيع، كما يشمل متابعة لمتوسطات الأسعار الأسبوعية، ومقارنتها بالأسابيع السابقة. وتقارير استهلاكية عن تحرك السلع. كما يسهم في نشر الوعي الاستهلاكي بنشر كل ما يهم المستهلك الصادر من الوزارة، أو الجهات الحكومية الأخرى؛ في سبيل تسهيل الحصول على المعلومة وجمعها في بوابة واحدة.

- يمكن للمستهلك من خلال موقع الوزارة على شبكة الإنترنت التقديم آلياً على بلاغ عن حالة غش تجاري، أو غلاء الأسعار، ويتم متابعة الطلب داخل الوزارة بشكل فوري، ويمكن للمستفيد المتابعة عن طريق مركز التفاعل.

- تم تحديث مركز الاتصال،والمخصص لرعاية ومتابعة بلاغات المستهلك (الهاتف المجاني ٨٠٠ ١٢٤ ١٦١٦) وتحويلها إلى مركز تفاعل مع المستهلك؛ لاستقبال البلاغات، وآراء المستهلك، وتدعيمه بقنوات تواصل إضافية:
  - تضمينه في بوابة مؤشر الأسعار.
  - خدمة إلكترونية على الويب.
  - رسائل الجوال.
  - البريد الإلكتروني.
- الربط الإلكتروني مع عدة جهات حكومية أخرى (G2G). من أبرزها نظام سداد للمدفوعات، وكذلك المصلحة العامة للجمارك، ووزارة الداخلية، وتزويد بعض الجهات ببيانات السجل التجاري، وهو يؤدي إلى تسهيل في إجراءات تبادل المعلومات وتقديم الخدمات.
- خدمة حجز الاسم التجاري: تمكن التاجر(G2B) من حجز اسم تجاري جديد إلكترونيا، ودون مراجعة الوزارة، وهي متاحة حاليا على مستوى المملكة، وبالإمكان التقديم، وطلب حجز اسم تجاري إلكترونيا، وقد تم استقبال أكثر من ٥٠٠٠ طلب خلال ٤ أشهر من تدشين لخدمة.
- خدمة إصدار سجل تجاري: تمكن المستفيد (G2B) من إصدار سجل تجاري إلكترونيا (رئيسي/فرعي) لمؤسسة، ودون مراجعة الوزارة، الخدمة متاحة حالياً على مستوى الرياض، ويتم العمل على تعميمها على باقي مناطق المملكة بشكل تدريجي.
- خدمة إصدار ترخيص صناعي إلكترونيا (G2B)، تهدف الخدمة إلى تسهيل إجراءات الحصول على رخصة صناعية، والبدء بممارسة النشاط المتعلق بذلك، ومن ثم فهي تحفيز لممارسة المجال الصناعي في المملكة، والإقبال عليه، ويتم إصدار الرخصة لمقدم الطلب إلكترونيا أينما كان داخل المملكة، وتوصيلها إليه عن طريق الناقل البريدي خلال ٣ أيام عمل بحد أقصى.
- كذلك تم إطلاق مجموعة كبيرة من الخدمات الالكترونية التي تتيح للمراجع إمكانية التحقق، ومتابعة طلباته للوزارة بشكل إلكتروني، وتحديث آني، ودون الحاجة لمراجعة الوزارة. وقد وفرت الوقت والجهد المبذول من المراجعين للحصول على المعلومة؛ لتوفرها في كل مكان وفي أي وقت، دون عناء السفر أو التنقل.

• إحصائيات وأرقام

عدد التراخيص الصناعية المصدرة إلكترونيا منذ إطلاق الخدمة في يونيو الماضي وحتى ٢١ يناير الحالي تجاوز ال١٠٠٠ ترخيص:

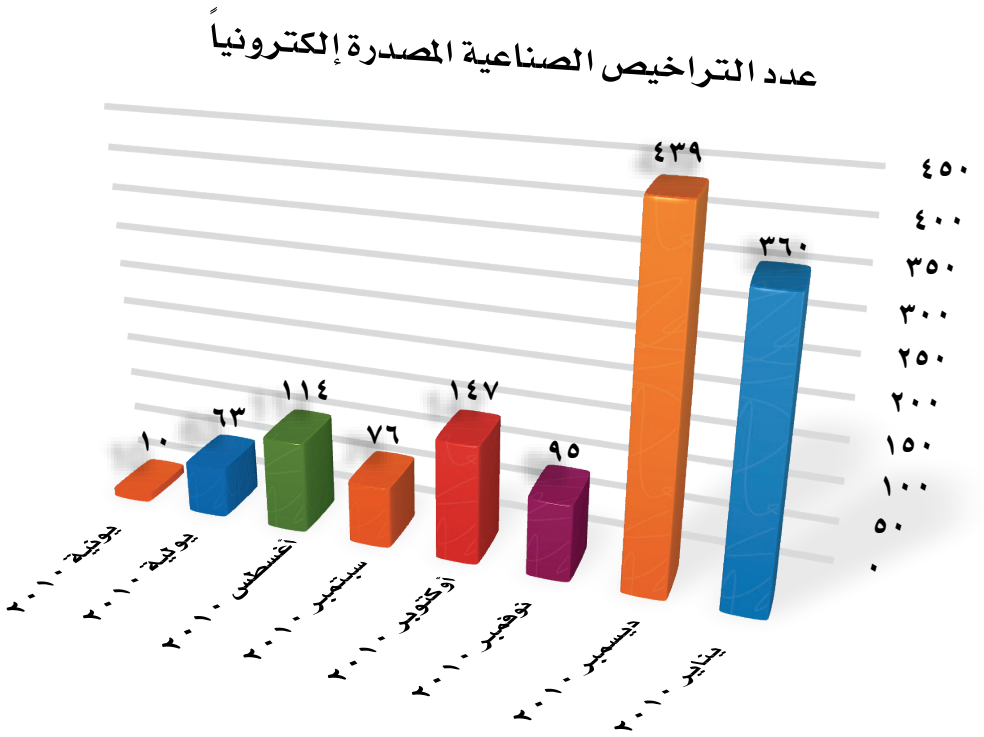

- بلغ عدد طلبات حجز الأسماء التجارية التي تمت معالجتها منذ إطلاق الخدمة الإلكترونية أكثر من ٨٠٠٠ طلب.
- بلغ عدد طلبات إصدار السجلات التي تم معالجتها إلكترونيا ما يقارب ال١٠٠٠ طلب.
- مدة تنفيذ بعض الخدمات قديما تصل إلى ١٥ يوما، وبعد إطلاق الخدمة بشكلها الإلكتروني تصل للمستفيد خلال ٣ أيام، وبدون الحاجة لمغادرة مقره.
- تجـاوز عـدد المستفيدين من الموقع الإلكتروني للـوزارة خلال العام الماضي المليون مستخدم من جميع أنحاء العالم، ويوضح الشكل التالي كثافة المستخدمين حسب التوزيع الجغرافي:

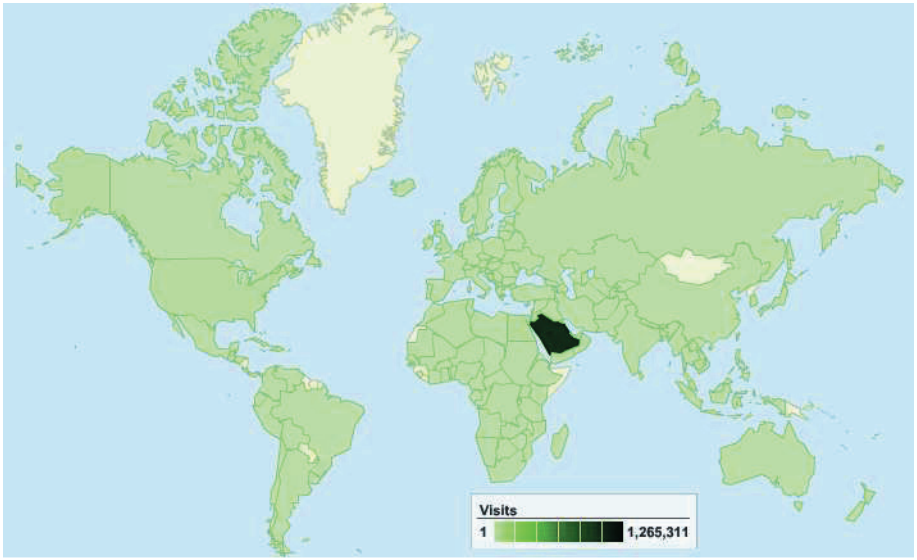

- بلغ إجمالي عدد المنشآت الجديدة المسجلة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات عام ٢٠١٠م عدد (٣٤٦٣) منشأ، برأس مال بلغ (١٠٠,٢٧٠,٥٠٠) ريال.

• نبذة عن المشاريع والخدمات الالكترونية التي مازالت في طور التطوير

لا تزال الوزارة تعمل وفق خطوات محددة للتحول إلى التعاملات الإلكترونية، وذلك وفق الخطة الإستراتيجية المعدة لذلك، بما يضمن بمشيئة الله مستقبلاً زاهراً للخدمات الإلكترونية المقدمة وتطورها في الكمّ والكيف، وبما يُحقق التنوع في الخدمات الإلكترونية لتشمل مختلف قطاعات الوزارة، وبحيث تعم الخدمات جميع شرائح المستفيدين. ومن أبرز المشاريع الحالية:

- تجديد السجل التجاري إلكترونيا: تعمل وزارة التجارة والصناعة حاليا مع الغرفة التجارية في جدة على إطلاق خدمة تجديد السجل التجاري إلكترونيا، ودون الحاجة لمراجعة الوزارة أو الغرفة التجارية، بحيث يتم تقديم الطلب وإتمامه إلكترونيا بالتنسيق بين الجهتين.
- مشروع البنية التحتية للسجل التجاري الإلكتروني المتكامل: يتم حاليا العمل على تطوير البنية التحتية بشكل كامل لخدمة السجل التجاري، بحيث يتم توفير الخدمة عبر جميع فروع المملكة بشكل أفضل، وذلك بالربط مع عدة جهات أخرى بغرض تيسير إجراءات العمل وتسهيلها على المراجع، لذا حرصت الوزارة على توفير البنية التحتية اللازمة لذلك، والعمل على تطوير نظام متكامل يساعد على تقديم خدمات إلكترونية متكاملة.
- الإعفاء الجمركي الإلكتروني: تعد الآلية الحالية لتقديم، ومعالجة طلبات الإعفاء الجمركي هاجساً رئيساً لأصحاب المصانع؛ لذا عملت الوزارة على إجراء بعض التعديلات على الآلية، وتقديم الخدمة بشكل إلكتروني بحيث تضمن تسهيل تقديم الطلب، وتسريع إجراءات المعالجة؛ لتنفيذ الخدمة ضمن فترة مناسبة للمصانع.
- إصدار سجل تجاري إلكترونيا: تعمل الوزارة على تعميم إصدار السجل التجاري بشكل إلكتروني للمؤسسات الفردية؛ ليشمل جميع مدن المملكة بشكل تدريجي، وقد تم إطلاق الخدمة في مدينة الرياض، ويتم التنسيق حاليا لإطلاقها في مدينة جدة، وكذلك يتم العمل على توفير الخدمة بشكل مناسب للشركات، عن طريق إيجاد آلية وحلول إلكترونية لتسهيل الإجراء الحالي لإصدار سجل تجاري لشركة.
- تقديم طلبات إقامة دعوى إلكترونيا: تتيح الخدمة للشركات والمؤسسات والبنوك والمحامين تقديم دعاوي منازعات الأوراق التجارية عن طريق الانترنت، ومن ثم مراجعتها من الوزارة، والبت فيها، وتحديد موعد الزيارة، وإرساله لمقدم الدعوى إلكترونيا.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات الأخرى مازالت قيد التطوير، وسيتم إطلاقها في القريب العاجل. ولمعرفة تفاصيل الخدمات الإلكترونية الحالية أو المستقبلية بالإمكان مراجعة دليل الخدمات الإلكترونية على موقع الوزارة الالكتروني.

• البريد الالكتروني

تم إعداد وتركيب نظام البريد الإلكتروني، ونظام الدخول، ومنح الصلاحيات لأمن المعلومات، ودليل للموظفين على حسب الأنظمة المنصوص عليها في نظام التعاملات الالكترونية، وتحويل عنوان البريد الإلكتروني للوزارة من commerce.gov.sa إلى mci.gov.sa وتعميمه على جميع موظفي الوزارة لاستخدامه في المخاطبات الداخلية والرسمية.

• الارتباط وتفعيل نظام سداد للمدفوعات الحكومية

تم تركيب واعتماد النظام المبسط للفواتير المقدم من وزارة المالية، والبدء في تحصيل جميع الرسوم للإدارة المالية والعلامات التجارية. كما تم اعتماد النظام وتجربته في جميع الخدمات الإلكترونية الآنفة الذكر.

- **الشبكة الحكومية الآمنة GSN**

تم الارتباط بالشبكة الحكومية الآمنة، وتفعيل استخدامها، وتزويد برنامج التعاملات الإلكترونية (يسر) ببيانات السجل التجاري بشكل دوري ومنتظم. كما تم اعتمادها بوصفها القناة الوحيدة في الربط مع الجهات الحكومية الأخرى.

- **قناة التكامل الحكومية GSB**

تم تفعيل التكامل مع مكتب العمل؛ لتزيدهم بمعلومات السجل التجاري بنجاح، وذلك للحاجة عند إصدار تراخيص العمل من التأكد من السجل التجاري.

- **تطوير مركز رئيسي للحاسب الآلي:**

تم تطوير مركز حاسب آلي مستقل يراعي طبيعة التطوير الحالي لتقنية المعلومات؛ مزود بخطوط ألياف ضوئية من مزودين للخدمات، وبنظام كهربائي مستمر، ومولدات طاقة احتياطية لضمان استمرار الخدمات.

- **إتاحة السجل التجاري على الشبكة الحكومية الآمنة**

يتم حالياً إتاحة قاعدة بيانات السجل التجاري على الشبكة الحكومية الآمنة، بتحديث أسبوعي لكل من:

- برنامج (يسر) للتعاملات الالكترونية.
- وزارة العمل – مكتب العمل.

- **تبادل المعلومات بشكل دوري**

يتم تبادل المعلومات بناءاً على الطلب الدوري مع كل من:

- الهيئة العامة للاستثمار.
- مصلحة الجمارك.

ويجري التنسيق مع هاتين الجهتين لتحويلها على الشبكة الحكومية الآمنة عند اكتمال انضمامهما لها.

- **برنامج تدريب المسؤولين بالوزارة على أساسيات الحاسب**

حرصاً على تفعيل استخدام الحاسب الآلي، والتأكد من الاستفادة القصوى من الأنظمة المتاحة، تم اعتماد برنامج تدريب المسؤولين على رأس العمل في مهارات استخدام الحاسب الآلي بتوفير استشاري متخصص في التدريب في مقام الوزارة، يقوم بالدعم المباشر عن الحاجة، وكذلك جدولة مواعيد تدريب على رأس العمل على حسب الوقت المناسب للمسؤولين.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود المرونة في المواعيد، وتوفر المدرب عند الطلب قد أسهمت إسهاما جيداً في تفعيل استخدام البريد الإلكتروني بشكل ملحوظ، وزيادة الاستفادة من الأنظمة المتاحة.

- **برنامج رخصة قيادة الحاسب**

تم التعاقد مع شركة متخصصة بالتدريب والتعليم؛ لتدريب وتأهيل منسوبيها على استخدام مهارات الحاسب الآلي؛ لانجاز الأعمال المكتبية بكفاءة وفاعلية، وذلك من خلال برنامج تدريبي مكثف على الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي ICDL وهي شهادة رائدة معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ووزارة الخدمة المدنية، ومعيار عالمي يتم من خلاله قياس مهارات استخدام الحاسب الآلي، وقد تم تجهيز معملين؛ معمل يغطي المبنى الرئيسي، ومعمل يغطي المبنى الثاني (مبنى الخدمات). كما سيغطي التدريب، تدريب الفئات الخاصة من الجهاز التنفيذي للوزارة على الاحتياجات التي تساعدهم على أداء وانجاز مهماتهم التنفيذية والإدارية.

٧. إنجازات وزارة المالية

١. تطوير الأنظمة التطبيقية للوزارة

استمـرار الوزارة في تطوير الأنظمة التطبيقية بعد أن استكملت تنفيذ الأنظمة الرئيسية بإستخدام أحـدث التقنيات المعروفة لتخطيط موارد المنشأة (ERP) وتشمل:

- تطويـر وتشغيل نظام إعداد وطباعة وتبليغ نظام الميزانية العامة للدولة بما في ذلك الوظائف.
- تطوير وتشغيل أنظمة الإيرادات العامة للدولة.
- تطوير وتشغيل أنظمة الحسابات العامة للدولة:
  - تطوير وتشغيل نظام أوامر الدفع.
  - تطوير وتشغيل نظام الاعتمادات المستندية.
  - تطوير وتشغيل نظام إعداد وطباعة الحساب الختامي للدولة.
  - تطوير وتشغيل نظام تمويل الميزانية العامة.
- تطوير وتشغيل نظام العقود وربطه آلياً بالإدارات ذات العلاقة وهي:
  - الميزانية العامة والإدارة القانونية.
  - تطوير وتشغيل نظام القروض.
  - تطوير وتشغيل نظام الإعانات.
  - تطوير وتشغيل نظام تحليل التكاليف.
  - تطوير وتشغيل الأنظمة الذكيـة (intelligence Business) لدعم القرار لأنظمة الميزانية والحسابات والإيرادات

كمـا قامـت الـوزارة بتنفيـذ مشـروع لإدارة المحتـوى وأرشفة الوثائـق وسير المعامـلات الكترونيـا لتقليل استخـدام الورق قدر الإمكان ممـا ساهم في رفع كفـاءة الأداء وتسهيل متابعة المعاملات آليـاً الأمر الذي يؤدي لزيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف.

وتخطـط الوزارة حالياً لتنفيـذ وميكنة مزيد من أعمالهـا وخصوصاً ما يتعلق بأملاك الدولة وإدارة المصروفـات مثل مصروفات الطوارئ في حالة الكوارث وغيرها.

٢. تطوير البنية التحية وتجهيزها لمرحلة التعاملات الالكترونية وهي

- إنشاء الشبكة الموحدة لجميع مباني وإدارات الوزارة داخل مجمع الوزارة.
- ربط كافة إدارات وفروع ومكاتب الوزارة خارج المجمع بالديوان العام.
- مشروع ربط الجهات الحكومية مع نظام سداد حيث تم ربط معظم الجهات الحكومية مع التفعيل كما سيأتي بالتفصيل.

٣. التعاملات الإلكترونية الحكومية

- **موقع الوزارة على الانترنت**

تم تطويـر وتحسين موقع الوزارة على الانترنـت ليتم تقديم الكثير من خدمات الوزارة سواءً ما يتعلق منها بالمعلومات مثل الأنظمة واللوائح والتعليمات أو فيما يتعلـق بمنجزات الوزارة مثـل المعلومات المتعلقة بالميزانيـة والعقود أو خدمات الوزارة، وكذلك الخدمات التفاعلية الاجتماعية كالفيسبوك وتويتر وغيرها.

- **خدمات الانترنت والتواصل الالكتروني**

قامـت الوزارة بتوفير خدمة الانترنت لمسئـولي وموظفي الوزارة وكذلك تقديم البريد الالكتروني لجميع الإدارات والموظفين الذين تقدموا بطلب الخدمة.

كمـا يتم تقـديم خدمات إرسال الرسائـل القصيرة للهواتـف النقالة للإشعار بإنجـاز المعاملات (بشكل جماعي أو فردي) لجميع الإدارات والفروع والمكاتب ممـا يساهم في سرعة إيصال المعلومـات للمستفيدين سواء موظفي الوزارة أو المراجعـين مما ساهم في تحسين بيئـة العمل ورفع الكفـاءة الإنتاجية وتسهيل تقديم الخدمات الكترونيا ومتابعة الأداء.

- **التبادل الالكتروني للمعلومات مع الجهات الحكومية**

- تقـديم أول خدمـة الكترونية حكوميـة وهي خدمة أوامر الدفـع للعديد من الجهـات الحكوميـة عن طريق الشبكـة الوطنية الآمنـة (GSN) من خلال برنامـج التعاملات الالكترونية الحكومية (يسـر) وتخطط الوزارة لتطوير إجـراءات الخدمة بشكل يغني تماما عـن استخدام الأوراق ويحول الخدمة إلى وسيلة الكترونية بشكل كامل.
- تحويـل رواتب موظفـي الدولة مباشـرة إلى حساباتهـم البنكية عن طريق نظام سريع.
- تحويل مستحقات المقاولين من الشركات والمؤسسات مباشرة إلى حساباتهم البنكية عن طريق نظام سريع، الأمر الذي مكّن المقاولين من الحصول على النقد بطريقة أسرع وأيسر.

وبعـد تطبيـق هذه الخدمـة (بدايـة عـام ٢٠١٠م) زاد الإنفـاق الحكومي عـبر الوسائل الالكترونية حيث وصل الإنفـاق إلى أكثر من ٦٠٪ من نفقات الميزانيـة العامـة للدولة تُصـرف الكترونيـاً بطريقة سريعـة وآمنة، وهذه النسبة في ازدياد مستمر ومتوقع لها تغطية معظم نفقات الدولة.

- تزويد مؤسسة النقد العربي السعودي بالمعلومات المتعلقة بالشيكات الوزارية المطبوعة.
- استقبال المعلومات المتعلقة بالإيرادات المحصلة من مؤسسة النقد آليا.
- استقبال المعلومـات المتعلقة بالشيكات المصروفة من مؤسسة النقد وإجراء المطابقة أليا.
- تقوم الـوزارة بالتبادل الالكـتروني للمعلومات المختلفـة للجهات الحكومية بعدة وسائط الكترونية منها:
  - تقديم المعلومات المتعلقة بالموظفين لصندوق التنمية العقارية
  - تقديم المعلومات المتعلقة بالعمال للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
  - تقديم المعلومات المتعلقة لديوان المراقبة العامة.
  - تقـديم المعلومات المتعلقـة بتبليغ الميزانية العامـة للجهات الحكومية مثل وزارة الخدمة المدنية.
  - تقديم المعلومات المتعلقة بنظام الفهرسة السعودي
- تطبيق تقنية الباركود في معاملات الوزارة مثل الاتصالات الإدارية.

- **الشركة السعودية لتبادل المعلومات الكترونيا (تبادل)**

وافـق مجلس الوزراء خـلال جلسته التي عقدها بتاريـخ ١٤٣٠/٧/٧هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/٣٠م، علـى الترخيـص بتأسيـس شركـة مساهمـة سعوديـة باسم «الشركـة السعوديـة لتبـادل المعلومـات إلكترونيـاً (تبـادل)» وفقـاً لنظامها الأساسي المرفق بالقرار.

وتهدف الشركة إلى الاستثمار في نشاط تقنية المعلومات والاتصالات والصناعات المعرفية على أسس تجارية.

وجاء تأسيس شركة تبادل بعد نجاح وزارة المالية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة وبالتعاون مع مصلحة الجمارك السعودية (الشريك الإستراتيجي) بتنفيذ المشروع السعودي لتبادل المعلومات إلكترونيا Saudi EDI وتطبيق خدماته الإلكترونية والذي يهدف «لخدمة المملكة رقمياً»، وتوفير السرعة والشفافية في الأعمال وتسريع وتبسيط الإجراءات الحكومية فيما بينها وبين القطاع الخاص، حيث يركز على قطاع التجارة الدولية (خدمات الاستيراد والتصدير e-trade).

وقد قام المشروع السعودي لتبادل المعلومات إلكترونياً بتطبيق وتنفيذ العديد من الخدمات الإلكترونية للاستيراد والتصدير – كتقديم المنافيست إلكترونياً، وتقديم وإدارة إذن التسليم إلكترونياً، وتقديم بيانات الاستيراد وبيانات التصدير وتصاريح التحميل إلكترونياً بالإضافة إلى الربط الإلكتروني المباشر (Host to Host) وتقديم خطابات التعديل إلكترونياً. وهذه الخدمات الإلكترونية من شأنها تسهيل الإجراءات التوثيقية لوكلاء الشحن والمخلصين الجمركيين والمستوردين بالمملكة العربية السعودية وربطهم إلكترونيا مع مصلحة الجمارك السعودية (الشريك الإستراتيجي) والمؤسسة العامة للموانئ وشركات متعهدي الموانئ وجميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة على سبيل المثال لا الحصر (الخطوط السعودية، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الداخلية، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ومصلحة الإحصاءات العامة، مصلحة الزكاة والدخل...)

• نتائج التطبيق حتى مايو ٢٠١٠

تم إطلاق أولى خدمات المشروع وهي خدمة تقديم مانيفست الاستيراد وإذن التسليم وبيانات الاستيراد في التاسع من أبريل من عام ٢٠٠٥ م من ميناء جدة الإسلامي والذي يعتبر أكبر ميناء في المملكة العربية السعودية حيث يمثل بما نسبته ٤٥٪ من إجمالي الواردات إلى المملكة.

كما تم إطلاق خدمة تقديم مانيفست التصدير وتصريح التحميل بميناء جدة الإسلامي في ديسمبر ٢٠٠٦، وقد تم بفضل الله إطلاق خدمة المانيفست للوارد في ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام في أكتوبر ٢٠٠٧.كما تم إطلاق خدمة تقديم مانيفست التصدير وتصريح التحميل بميناء جدة الإسلامي في ديسمبر ٢٠٠٦ والجدير بالذكر بأن عدد المانفيستات البحرية التي تم تقديمها في عام ٢٠٠٩م قد بلغ ٩١٢٠ مانيفيست بحري بنسبة ١٠٠٪ وعدد بيانات الاستيراد ٤٢٦٦٣٢ بنسبه ١٠٠٪ وكذلك عدد اذونات التسليم التي تجاوزت ٤٣٣٥٠٥ اذن تسليم وبنسبه ١٠٠٪ في ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبد العزيز في الدمام.

وتم تفعيل خدمة مانيفست القطار الوارد في الميناء الجاف بالرياض منذ ديسمبر ٢٠٠٧م حيث بلغ عدد المانيفستات في عام ٢٠٠٩م، ٤١١٧ مانيفست قطار وبنسبه ١٠٠٪ و٧٧٥٢٢ إذن تسليم وبنسبة ١٠٠٪، وتم البدء بخدمة بيانات الاستيراد في بداية عام ٢٠١٠م، حيث بلغ عدد بيانات الاستيراد ٢٣١٠٤ بياناً وبنسبة ١٠٠٪ في عام ٢٠١٠م، وبذلك بلغت نسبة التطبيق للخدمات ١٠٠٪ في منفذ الميناء الجاف بالرياض في نهاية شهر مارس ٢٠١٠ م.

وفي مطار الملك خالد بالرياض وصل عدد معاملات خدمة المانيفست للوارد ٢،٩٢٦ مانيفيست جوي وارد وبنسبه ١٨٪ منذ ديسمبر ٢٠٠٧م وسيتم بإذن الله تقديم جميع المانيفيستات الجوية واذونات التسليم بنسبة ١٠٠٪ في تاريخ

١٢ يونيو٢٠١٠م.كما سيتم تطبيق المانيفيست الصادر وبيانات الاستيراد والتصدير في مطار الملك خالد في تاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠م ومن المتوقع ان تصل النسبة إلى ١٠٠٪ لكامل الخدمات في مطار الملك خالد الدولي بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٠م.

وقد تم بفضل الله إطلاق خدمات البيان الوارد والصادر البري،البيان الإحصائي الوارد والصادر ، بيانات العبور والمانيفيست البري في منفذ جسر الملك فهد في تاريخ ١٠ ابريل ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن تصل نسبة التطبيق للخدمات ١٠٠٪ في منفذ جسر الملك فهد بتاريخ١٢ يونيو ٢٠١٠م.

وبلغت الإحصائيات النهائية حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٠م على كافة العمليات الالكترونية التفاعلية من خلال المشروع ما يزيد على ٣،٥٠٠،٠٠٠ معاملة الكترونية تفاعلية. وبالتتابع سوف تعمم بمشيئة الله هذه الخدمات الى جميع موانئ ومنافذ ومطارات المملكة البحرية والجوية والبرية الحالية والمستقبلية في المدن الاقتصادية الجديدة.

وترجمة النتائج التي جنتها الحكومة السعودية من تسهيل الإجراءات وتسريع عمليات الاستيراد والتصدير كما في تقرير البنك الدولي من حيث تنافسية بيئة الاستثمار، حيث وضعها في المركز (السادس عشر) على مستوى العالم بين ١٨١ دولة.

- **جوائز المشروع**

- جائزة الحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عمان) ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩:
- جائزة الأمم المتحدة لخدمة العامة لفئة «زيادة الشفافية والمسائلة واستجابة الخدمة العامة للاحتياجات (المركز الثاني على مستوى العالم)
- الحصول على درع تكريمي من قبل مصلحة الجمارك وذلك لدور الشركة في تطبيق مفهوم «النافذة الواحدة بالجمارك السعودية»:
- وفق البوابة الوطنية للتعاملات الالكترونية الحكومية تم تصنيف ست خدمات من خدمات نظام (Saudi Edi) لتكون ضمن أكثر تسع خدمات الكترونية استخداماً في البوابة الوطنية.

- **نظام المشتريات الحكومية الالكتروني (e-procurement)**

بدأت وزارة المالية بالإعداد لتنفيذ مشروع إستراتيجي وطني للمنافسات والمشتريات الحكومية الإلكترونية يتم خلاله تحويل إجراءات المنافسة وعمليات تأمين المشتريات الحكومية لتكون إلكترونية وسط بيئة آمنة تؤمِّن من خلالها الجهات الحكومية مستلزماتها وتتمكن من طرح منافساتها بسرعة وشفافية عالية، ويتم تنفيذ المشروع بالتدرج وفق عدة مراحل بدءاً بإعداد خطة استراتيجية وفق أحدث الأساليب بالاستفادة من تجارب دول أخرى سبق لها تنفيذ مشاريع مشابهة.

٤. اتفاقية كبار العملاء مع الشركات العالمية

تم توقيع اتفاقية مع بعض الشركات العالمية لترخيص منتجات الشركة المستخدمة في الوزارة والحصول على الدعم الفني لها.

٥. العمل على تطوير وتحسين الأنظمة الأخرى

- النظام المالي للوزارة.
- نظـام شئون الموظفـين والرواتـب: تم تدشين نظام حديـث يواكب تطلعات المسؤولين بتقديم خدمات الكترونية راقية لعموم الموظفين.
- نظام الاتصالات الإدارية بما في ذلك الاتصالات الإدارية لمكتب الوزير.
- نظام صرف المقررات والعوائد السنوية المركزي لكافة الفروع والمكاتب.
- تطوير نظام مصلحة أملاك الدولة والسجل العقاري.
- تطويـر البرامـج اللازمـة وتقديم الخدمـات لبعض الـوكالات والإدارات المتخصصة مثل الشئون الاقتصادية وصندوق الاستثمارات العامة، محطة كهرباء الناصرية ومصلحة مطابع الحكومة.
- الانتهاء من تطوير نظام الفهرسة السعودي باستخدام الأنظمة الحديثة.

٦. الإجراءات الإدارية

قامـت الوزارة بتنفيذ قـرارات مجلس الـوزراء المتعلقة بتقنيـة المعلومات مثل إنشـاء الإدارة العامة لتقنيـة المعلومات المرتبطة مباشـرة بمعالي الوزير ومثل تشكيل لجنة التعاملات الالكترونية بإشراف معالي الوزير ورئاسة معالي نائب الوزير وعضوية وكلاء الوزارة والمدراء العامين.

٧. مشاركات الوزارة

- الـوزارة شريك رئيسي في برنامج التعامـلات الالكترونية الحكومية ممثلة بمعالي وزير المالية في اللجنة الإشرافية العليا وكذلك مشاركة أربعة أعضاء من الـوزارة في اللجنة التوجيهية للبرنامج بمـا في ذلك نائب رئيس اللجنة التوجيهية للبرنامج ويقوم بذلك مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات
- عضويـة الـوزارة في مجلس إدارة هيئة الاتصـالات وتقنية المعلومات ممثلة بمدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات.
- عضويـة الـوزارة في اللجنـة الوطنية لمجتمـع المعلومات ممثلـة بمدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات.
- عضوية الوزارة في اللجنة الأمنية الدائمة للانترنت.
- شاركـت الـوزارة في الكثير مـن اللجـان المتخصصة في هيئـة الخبراء في مجلس الوزراء لدراسة الأنظمة واللوائح المتعلقة بتقنية المعلومات.
- المشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية.
- المشاركـة في اللجـان الداخليـة لبعض الجهـات الحكومية لتطويـر تقنية المعلومات مثل وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الداخلية وغيرها.

٨. التدريب

قامـت الـوزارة بتدريب معظم الموظفين عن طريق تقـديم العديد من الدورات في مختلـف المجالات المتعلقة بتقنية المعلومـات ومنها مقدمة في الحاسب الآلي والانترنـت، نظام قاعـدة البيانات أكسس، نظام الجـداول الالكترونية إكسل، نظـام معالجـة الكلمات الـورد، أمـن المعلومـات وإدارة الوقت، نظـام عرض التقريـر الباوربوينت بما في ذلـك التدريب على نظام تخطيط مـوارد المنشأة الجديد (ERP) وغيرها.

كمـا قامـت الـوزارة بالتنسيق مـع برنامج التعامـلات الالكترونيـة الحكومية (يسّر) بتدريب بعض الموظفين على دورة رخصة الشهادة الدولية

وتم ذلك بالاستفادة من مركز التدريب الحديث المزود بشبكة موحده ومرتبطة بجهاز عرض نموذجي يتميز بمواصفات تقنية عاليه لتقديم ندوات وتدريب وورش عمل لجميع موظفي وكالات وإدارات الوزارة وكذلك موظفي الجهات الحكومية المرتبطة بخدماتها.

كما تقوم الوزارة بتدريب عدد من خريجي الجامعات وكليات التقنية ومعهد الإدارة العامة في مرحلة التطبيق.

٩. منجزات بعض الجهات المالية الأخرى

تقوم وزارة المالية وفروعها مثل مصلحة الجمارك ومصلحة الزكاة والدخل وصناديق التنمية وصناديق الإقراض والجهات المالية الأخرى في المملكة مثل مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة التأمينات الاجتماعية بأدوار جليلة لتطوير الاقتصاد الوطني وفي الحفاظ على مكتسباته والذي يعد الأكبر في الشرق الأوسط والأحدث تنظيما وأنظمة ومنها: -

• الشبكة السعودية للمدفوعات

تعد شبكة المدفوعات السعودية (SPAN)، التي أنشئت عام ١٩٩٠م، شبكة المدفوعات الآلية الوحيدة في المملكة العربية السعودية، حيث تربط كافة أجهزة الصرف الآلي وطرفيات نقاط البيع في كافة أنحاء المملكة بشبكة مدفوعات مركزية تقوم بدورها بإعادة توجيه العمليات المالية إلى الجهة المصدرة للبطاقة، سواء كانت مصرفاً محلياً أو فيزا (VISA) أو أمكس (AMEX) أو ماستر كارد (MasterCard).

وتطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من كافة المصارف إصدار بطاقات سحب آلي متوافقة بشكل كامل مع الشبكة السعودية للمدفوعات وتقدم جميع الخدمات للعميل النهائي بدون رسوم، بصرف النظر عن جهاز السحب الآلي المستخدم أو الجهة المشغلة له أو الجهة المصدرة لبطاقة العميل.

ويوجد الآن حوالي عشرة ألاف جهاز سحب آلي ما يقارب الثمانين ألف نقطة بيع متصلة بالشبكة، وقد بلغ إجمالي عدد العمليات التي تم تنفيذها عبر شبكة (SPAN) في عام ٢٠٠٨م أكثر من ٤٥٠ مليون عملية بمبلغ يزيد عن ٢٣٠ مليار ريال (٦١,٣ مليار دولار أمريكي)

كما تعمل مؤسسة النقد حالياً على تحديث نظام شبكة المدفوعات عبر تطوير نظام (SPAN2) الذي يوفر مزيداً من الخدمات الالكترونية الآمنة باستخدام مفاتيح التشفير العمومية (PKI)، كما يتيح توفير خدمات الدفع الالكتروني عبر أجهزة الهاتف النقال.

• النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ «سريع»

تم تشغيل النظام من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في ١٤١٨/١/١٨هـ الموافق ١٩٩٧/٥/١٤م وهو من أحدث نظم المدفوعات والتسويات البنكية، متوجاً بذلك عقداً من الإنجازات الكبيرة التي شهدتها المملكة العربية السعودية ، وقد أحدث نظام «سريع» والذي تم تصميمه وفقاً لمفهوم التسويات الإجمالية الآنية ثورة في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة، حيث يشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة.

إن النقلة التقنية والخدمات المصرفية الحديثة التي أحدثها نظام «سريع» في القطاع المصرفي السعودي تعتبر علامة مميزة في تاريخ تطور نظم المدفوعات في المملكة منذ إصدار أول ريال معدني سعودي في عهد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز عام ١٣٤٦هـ وقد تم اقتباس شعار نظام «سريع» من هذا الريال لربط سلسلة تطور المدفوعات في المملكة.

• التسويات الإجمالية الآنية

إن نظـام «سريـع» نظام متكامـل للتسويـات الإجمالية الآنية حيـث يتيح لكافة المصـارف المحلية إجراء التحويلات المالية فيما بينها بالريال السعودي بصورة فوريـة مـن خـلال حساباتها لـدى المؤسسة، كما أنـه يتميز بعمله طيلـة الأربع والعشرين ساعة متيحا الاستفادة القصوى من إمكانيات النظام، بالإضافة إلى أنـه يضمن إنجاز الدفع مـع عدم قابلية النقض، كما أنه يعطي المصارف حرية الوصول لحساباتها لدى المؤسسة ومراقبة مراكزها المالية بصورة مستمرة.

• تحسين الكفاءة

يوفر نظام سريع مميزات تعمل على تحسين كفاءة النظام في المملكة من عدة أوجه:

- التقليل من احتياجات السيولة اللازمة لعملية تحويل الأموال
- اختصار الوقت المستغرق لإتمام عملية تحويل الأموال
- قـدرة المصارف على مراقبـة واستخدام سيولتها بصـورة أكثر فعالية من خلال السماح لها بإدارة المراكز المالية والسيولة بشكل مستمر
- من المزايا التي تؤدي إلى تعزيز الكفاءة أيضاً المكاسب التي يجنيها الجميع من التخلص من العمليات والإجراءات الورقية التي كانت تستخدم سابقا.

• مساندة تحويل الأموال على نطاق دولي

يهـدف نظام سريع بالدرجة الأولى إلى تقديم خدمة لتسهيل التحويلات المالية الداخليـة بالريال السعودي، ولكن تقديـراً لأهمية العمليات المالية الدولية فقد تم في نظـام سريع استخدام طريقة تتفق مع المعايير الدولية القائمة والمقترحة للتحويلات المالية عبر الحدود. فعلى سبيل المثال تم صياغة رسائل الدفع طبقاً للمعايير الدولية المستخدمة في شبكة (سويفت).

• المدفوعات ذات الاستحقاق الآجل

إن أحـد السمـات الرئيسيـة للنظام هي قدرتـه على معالجـة المدفوعات ذات الاستحقـاق الآجـل والمستحقـة بنفس اليـوم في عمليـة تنفيذية واحـدة، كما يستطيـع النظام تنفيذ العمليـات ذات القيمة المرتفعـة ومعاملات قيود مدين ودائـن بالجملـة. وبوجه خاص، يتمتع النظـام بإمكانيات يمكـن من خلالها تسوية مدفوعات التبادل التجاري والاعتمادات المخصصة للرواتب ومدفوعات الفواتير الدورية مثل فواتير الخدمات العامة.

• دمج متكامل لنتائج أنظمة المقاصة

يدمج نظام سريع نتائج المقاصة والتسوية لجميع الأنظمة القائمة مثل:

- الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN)،
- ونظام سوق الأسهم السعودية الآلي «تداول» (TADAWUL)،
- وغرف المقاصة الآلية (ACH)،

وبيـوت مقاصة أخرى في مركز مالي موحد يتم من خلاله تنفيذ التسويات بين المصـارف من خـلال حسابات المصارف لدى المؤسسة ممـا يقلل من المخاطر المرتبطة بأوضاع صافي التسويات المختلفة التي تنشأ عن هذه الأنظمة.

• السمات المرتبطة بأمن المعلومات

يتميـز نظام سريع بأنه يشمل عدداً مـن المعايير والإجراءات الأمنية المتقدمة، تشمل هذه المعايير التالي:

- استخدام التواقيع الإلكترونية لضمان مصدر المدفوعات.
- جميـع خطـوط الربـط وشبـكات الاتصـالات المستخدمة في نظـام سريع تستخدم تقنيات التشفير المتقدمة.

- لا يتاح الدخول لنظام سريع إلا من خلال البطاقات الذكية وللأشخاص المصرح لهم فقط.
- تتم مراقبة كافة مواقع نظام سريع بإحكام سواء في المؤسسة أو البنوك بحيث لا يسمح بالدخول إلى مواقع النظام إلا للموظفين المصرح لهم فقط.
- يوجد أيضا تدابير احتياطية تتمثل في تركيب مزدوج للأجهزة ومواقع احتياطية للطوارئ والمساندة عند الحاجة.
- هناك تدابير احتياطية إضافية ملائمة تتعلق بأمن المعلومات ورفع التقارير ومرونة النظام وغيرها.

هذه السمات الأمنية تخضع لمراجعة وتطوير مستمر لضمان عمل النظام بصورة سلسة وفي بيئة آمنة تقنيا وذات تحكم مركزي موثوق.

• بعض خدمات نظام سريع

- خدمة التحويلات المصرفية

لقد كانت التحويلات بين المصارف وعملائها قبل تقديم نظام «سريع» تنفذ باستخدام طرق تقليدية كالتلكس والشيكات أو حمل النقد بغرض التحويل مما يجعل إنجاز معاملات التحويل واتمامها يستغرق الكثير من الوقت والجهد ويعرضها إلى عدد من المخاطر، أما الآن فقد تم ربط جميع أنظمة المدفوعات المالية بين البنوك بواسطة نظام «سريع» بحيث يستطيع العملاء التحويل من والى أي حساب بنكي داخل المملكة العربية السعودية آلياً بيسر وآمان وفي فترة زمنية قياسية.

- خدمة إيداع الرواتب الشهرية.

لقد كان صرف الرواتب سابقاً يتم إصدار الشيكات أو الدفع نقداً وهي عملية بطيئة ومجهدة للقطاعين العام والخاص وكذلك للعملاء. أما الآن ومع نظام «سريع» فقد أصبح بإمكان المؤسسات الحكومية والتجارية صرف الرواتب والمستحقات الشهرية بصورة آلية بحيث يوفر نظام «سريع» خدمة التحويل السريع للراتب والذي بموجبه يتم تحويل الراتب مباشرة من القطاع أو صاحب العمل إلى الحساب المصرفي الخاص بالموظف ويغني عن الحضور الشخصي لفروع المصارف إضافة إلى إمكانية التمتع بمزايا الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) ونقاط البيع.

- خدمة الحسم المباشر

إن تكرار دفع الفواتير والأقساط الشهرية المنتظمة أحد الأسباب الرئيسية لازدحام المصارف وانتشار الطوابير والذي يؤدي إلي زيادة العبء على العملاء وموظفي المصارف بصورة غير مقبولة لكلا الطرفين. أما الآن وباستخدام نظام «سريع» فانه يمكن تسوية هذه المدفوعات آليا دون الحاجة إلى زيارة العميل للمصرف شخصياً حيث يسمح «سريع» بأن يقوم أي بنك بإجراء قيد مدين على حساب العميل وتحويل الأموال لحساب المستفيد لدى أي بنك في المملكة وبسقف أعلى للخصم الدوري يحدد من قبل العميل. وتورد الإحصائيات أن إجمالي مبالغ الدفعات عن طريق نظام سريع لعام ٢٠٠٩م تجاوز الـ (٦١) تريليون ريال وإجمالي عدد الدفعات يبلغ تقريبا (٣٣) مليون.

• نظام سداد للمدفوعات

نظام سداد للمدفوعات «سداد» هو أحد أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي، وهو نظام مركزي لعرض ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً في المملكة العربية السعودية، حيث أن مهمته الأساسية هي تسهيل وتسريع عملية دفع الفواتير والمدفوعات الأخرى عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك وأجهزة الصرف الآلي والهاتف المصرفي والإنترنت المصرفية).

تم بناء هذا النظام في الربع الثالث من ٢٠٠٤ ليكون الحل الفني الأسهل لجميع الأطراف وذلك بتقليص الارتباطات المتعددة إلى ارتباط واحد سواء للبنوك أو الشركات المفوترة، حيث يعمل سداد كوسيط بين الطرفين، ويضمن التنظيم المالي وتوزيع التكاليف والفوائد ويُمكن العميل من تسديد جميع فواتيره من خلال القنوات البنكية المتعددة دون تحديد بنك معين لهذه العمليات.

• خدمات سداد

- الربط مع سداد يمنح الجهات المفوترة التي ترغب بتحصيل مستحقاتها من عملائها القدرة على تحصيل مستحقاتها إلكترونياً عن طريق جميع القنوات البنكية المتاحة في المملكة وتشمل حالياً ١،٤٤٢ فرعاً مصرفياً و٩،٤٣٥ جهاز صرف آلي (وقريباً عبر أجهزة نقاط البيع)، بالإضافة إلى قنوات الهاتف المصرفي ومواقع البنوك على الإنترنت والتي تقدمها جميع المصارف المحلية في المملكة بحيث يستطيع أي شخص في أي مكان في المملكة أو حتى خارج المملكة أن يستخدم خدمة سداد بدون تسجيل مسبق في النظام
- تستطيع الجهات المفوترة الاختيار بين تقديم خدمة الدفع المسبق بدون فاتورة (مثل بطاقة الهاتف المسبق الدفع) وخدمات دفع الفواتير العادية أو كليهما في نفس الوقت، وكذلك الاختيار بين خدمة الإشعار الفوري أو غير الفوري بعمليات تسديد العملاء وذلك حسب احتياجات ومتطلبات الجهة
- لا يوجد حاجة لفتح حسابات في كل البنوك، حيث أن سداد يجمع المبالغ المدفوعة للمفوتر من جميع البنوك المرتبطة مع سداد وتحويلها الى الحسابات البنكية للمفوترين في يوم عمل واحد
- تقديم تقارير دورية للمفوترين عن جميع عمليات الدفع والتحويل عن طريق سداد ومطابقة الحسابات
- يوفر سداد خدماته لدعم عمليات الارتباطات مع نظام سداد من خلال فريق عمل متخصص يعمل على تهيئة البنوك والمفوترين للانضمام لنظام سداد
- توفير منفذ إلكتروني (Portal) للجهات المفوترة ليكون بمثابة وسيله اتصال يمكنهم من معرفة ومتابعة جميع تفاصيل العمليات المرتبطة بسداد والتي تحدث بشكل فوري، ويسمح لهم بإرسال الشكاوي أو الاستفسارات
- توفير مركز لخدمات العملاء لخدمة البنوك والمفوترين على مدار الساعة ويقدم خدمات الدعم الفني والتقني

ولنظام سداد دور فعال في وضع وتطوير المقاييس والمعايير الوطنية للدفع والبرتوكولات الآمنة للتعامل الإلكتروني المالي وتكوين قاعدة هامة لتطوير الخدمات الإلكترونية والتي تتعدى حدودها عمليات تسديد الفواتير الاعتيادية، كما سيساعد في وضع بنية مالية تحتية للحكومة الإلكترونية مع تحقيق عدة أهداف إستراتيجية لمؤسسة النقد العربي السعودي من أهمها التكامل فيما بين البنوك والمفوترين، والتقليل من حمل النقد داخل المملكة لما فيه من أخطار مثل احتمال تعرضه للسرقة أو التلف أو الضياع، وتوحيد أسس المدفوعات الإلكترونية والهدف الأخير هو تعزيز الثقة والأمان في الدفع الإلكتروني في المملكة.

وقد قام سداد بربط وتشغيل اثنا عشر بنكاً وأكثر من ١٠٠ جهة مفوترة حكومية وقطاع خاص، وجاري العمل على ربط المزيد من الجهات الحكومية

وغير الحكومية، وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تم ربطها بالنظام خلال عام ٢٠١٠م (٢٩) جهة ليصل بذلك عدد الجهات الحكومية إلى (٣٩) جهة.

بلـغ حجم العمليات المالية المنفذة عبر نظـام سداد للمدفوعات «سداد» – أحد الأنظمـة التابعـة لمؤسسة النقد العربـي السعودي «ساما» عـام ٢٠٠٩ نحو ٤٣ مليـار ريال نفذت من خـلال ٦٨ مليون عملية تقريبـا أسهمت جميعها في ربط متحصلات الشركات والجهات الحكومية المشتركة في النظام عن طريق شبكة إلكترونيـة للسداد الفوري وقللت إلى حد كبير من حمل النقد والاعتماد بصفة أساسية على نظام مصرفي إلكتروني.

وشهـد النظـام ارتفاعا في عـدد مستخدميـه عبر السنـوات الماضيـة بوتيرة متسارعة، إذ استحوذ على ٩١ في المائة من عمليات تحصيل المدفوعات الفورية عام ٢٠٠٩ م بينما لم يتجاوز في عام ٢٠٠٣ نسبة ٢٧ في المائة فقط.

وقـد حصـل نظام سـداد للمدفوعـات على المركـز الأول في جائـزة الحكومة الالكترونيـة لـدول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربي في مجـال الاقتصاد الالكـتروني وذلـك في المؤتمر الخليجـي الأول للحكومـة الالكترونية المنعقد في ديسمبر ٢٠٠٩ في مسقط.

كمـا حصل علـى جائزة الدفـع الإلكتروني في المؤتمـر السابع عشـر للحكومة والخدمـات الإلكترونية بدول مجلس التعاون الخليجي الذي نظمته داتاماتكس في مايو ٢٠١٠م.

كمـا يخطط القائمـون على نظـام (سـداد) إلى إطلاق مزيد مـن الخدمات الالكترونية التي تلبي حاجة المستخدمين مثل زيادة عدد المفوترين إلى أكثر من عشرة آلاف مفوتر، وخدمات الدفع الفوري وغيرها.

• السوق المالية السعودية (تداول)

بلغـت القيمـة السوقية للأسهم المصـدرة في نهاية عـام ٢٠١٠ م ١،٣٢٥ مليار ريـال. بلغـت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خـلال عام ٢٠١٠ م نحو ٧٥٩ مليار ريال.

وبلـغ إجمالي عـدد الأسهـم المتداولة خلال عـام ٢٠١٠م ٣٣مليـار سهم أما إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام ٢٠١٠ م فقد بلغت ٢٠ مليون صفقة.

٨. إنجازات وزارة الاقتصاد والتخطيط

تعد الوزارة خطط التنمية بالتنسيق مع الجهات المعنية في قطاعات الدولة كافة. وقد نص الهدف الثامن من الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة على «التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات». ونصت الآلية السابعة من آليات تنفيذ الأهداف العامة على «تهيئة البيئة المواتية للتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والتحول التدريجي نحو مجتمع المعلومات» وذلك من خلال ما يلي:

- التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله.
- إيجاد البيئة المؤسسية والنظامية الملائمة للمعلوماتية، وتطوير البنية التحتية لإدارة المعرفة.
- العمل على زيادة قدرة المملكة في مجال البحث والتطوير وتوليد المعرفة، ونقل التقنية وتوطينها ونشرها واستثمارها، وذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز منظومة العلوم والتقنية وترسيخ ترابطها مع القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- تحفيز القطاع الخاص للتوجه نحو فعاليات الإنتاج والخدمات القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية.
- تحسين المحتوى المعرفي للسلع والخدمات المنتجة بالمملكة، والارتقاء بالإنتاجية والقدرة التنافسية.
- تقليص الفجوة المعرفية والرقمية بين مناطق المملكة، وشرائح المجتمع المختلفة.
- تطوير برنامج تدريب القوى الوطنية وتأهيلها، بما يواكب المعارف والتقنيات الحديثة.

وقد أبان الفصل الخامس (الاقتصاد القائم على المعرفة) والفصل الرابع والعشرون (الاتصالات وتقنية المعلومات) من وثيقة خطة التنمية التاسعة عن هذه التوجهات.

فالتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة يعد احد أهم ملامح خطة التنمية التاسعة. وقد ابرز الفصل الخامس من وثيقة الخطة مضامين هذا التوجه. إذ نصت الرؤية المستقبلية على أنه «بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، سيكون اقتصاد المملكة قد خطا خطوات كبيرة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، معتمداً على مجتمع يعمق من المستوى المعرفي لأفراده علماً ومهارةً وخبرةً، وسيكون قد اقترب من المستويات التي تشهدها الدول المتقدمة في هذا المجال».

وفي هذا الإطار تضمن الفصل الخامس من وثيقة الخطة الأهداف العامة التالية:

- تعزيز التنمية البشرية، ونشر المعرفة، وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات.
- تعزيز جهود نقل المعرفة وتوطينها في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى قدرات المملكة في إنتاج المعرفة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى المعرفة ومحتواها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.

- توفير البيئة التقنية والإدارية والتنظيمية، فضلا عن البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- تقليص الفجوة المعرفية بين المناطق، وزيادة وعي المواطنين بأهمية المعرفة، فضلا عن زيادة المحتوى الرقمي العربي.

وأوضح الفصل الرابع والعشرون (الاتصالات وتقنية المعلومات) من وثيقة خطة التنمية التاسعة الرؤية المستقبلية لهذا القطاع المستندة إلى الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ، التي تنص على «التحول إلى مجتمع معلوماتي ، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل».

ونصت الأهداف العامة للقطاع على:

- توفير بنية أساسية لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع؛ على قدر عال من الجودة والأمن والاعتمادية، وبأسعار ملائمة، وفي جميع المناطق.
- تكريس أمن وخصوصية معلومات مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وحمايتها.
- بناء القدرات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
- بناء صناعة وطنية لتقنية الاتصالات والمعلومات؛ تسهم بفعالية في تغطية الطلب على السلع والخدمات.
- أما أبرز السياسات في هذا الإطار فتتمثل فيما يلي:
- مواصلة جهود وبرامج تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتنظيمه.
- نشر تجهيزات النطاق العريض في جميع مناطق المملكة.
- توظيف موارد صندوق الخدمات الشاملة لتوفير الخدمات في المناطق الأكثر احتياجاً.
- إيصال شبكات النطاق العريض والإنترنت السريع لجميع الجهات الحكومية والمدارس والجامعات والمستشفيات ومؤسسات المجتمع المدني.
- التوسع في توفير خدمات الحكومة الإلكترونية، واعتماد التعاملات الإلكترونية في الخدمات التي توفرها الدولة، أو تشارك القطاع الخاص في توفيرها.
- توفير مختلف الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صناعة تقنية المعلومات.
- تطوير قدرات شركات ومؤسسات الأعمال، وزيادة استخدامها لتقنية الاتصالات والمعلومات.
- تشجيع التعليم الإلكتروني، ودعم التوجه نحو العمل عن بعد.
- دعم المحتوى العربي على الإنترنت.

في إطار محور التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي، حرصت الوزارة على التطوير الشامل لخدمات المكتبة، باستخدام التقنية الحديثة؛ مما يتيح للمستفيدين الدخول على قواعد البيانات، والمواقع المتخصصة من خلال شبكة الإنترنت باستخدام أجهزة الحاسب الآلي داخل المكتبة،بالإضافة إلى استخدام أجهزة OPAC في عمليات البحث عن مصادر المعلومات المتوفرة في المكتبة من كتب أو مقالات منشورة في الدوريات أو الرسائل الجامعية، وذلك من خلال الفهرس الآلي للمكتبة. كما تستخدم المكتبة البرنامج المتكامل للمكتبات (سيمفوني) وهو نظام عالمي معياري متعدد اللغات، يحتوي عدة

وظائف، تقدم حلولا متكاملة في إدارة المكتبات، مثل:

- نظام البحث من الفهرس.
- نظام الفهرسة والضبط الإستنادي.
- نظام الإعارة الإلكترونية.
- نظام ضبط وإدارة الدوريات.

كما تهتم المكتبة بأرشفة البحوث والمؤتمرات والندوات العلمية، وتعمل على التصوير الرقمي لجميع الأبحاث والدراسات التي تقتنيها المكتبة، وتخزينها في صيغ إلكترونية مرتبطة بالبحث الآلي في فهرس المكتبة.

في إطار محور تقنية المعلومات والاتصالات؛ لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، تشير البيانات إلى تطور معدلات النمو في مؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٤-٢٠١٠). فقد ارتفع معدل عدد المشتركين في الهاتف المتنقل من (٤٠,٣٪) من السكان في عام ٢٠٠٤م إلى (١٨٦٪) بنهاية عام ٢٠١٠م وارتفع معدل مستخدمي الإنترنت من (١٠,٣٪) من السكان إلى (٤١٪) للفترة نفسها، في حين بلغ معدل خطوط الهاتف الثابت العاملة (١٥٪) من السكان ٢٠١٠م مقارنة بـ (١٦,٢٪) في عام ٢٠٠٤م.

9. إنجازات وزارة الصحة

• تطوير البوابة الإلكترونية

انطلاقا من أهمية وزارة الصحة في تعزيز التواصل مع جميع المواطنين والمقيمين من غير الجنسيات العربية في كل ما يهم، في سبيل التمتع بحياة ذات طابع صحي أفضل، واستكمالا للتوظيف الحثيث والمستمر لتقنية المعلومات في سبيل تحقيق العدالة في توفر موارد المعلومات والمعارف الطبية والصحية من مصادرها، قامت الوزارة بتدشين البوابة الإلكترونية الجديدة، التي تم تطويرها وتحسين المحتوى الطبي والمعرفي بها. ولقد روعي فيها مرونة التصفح، وتوفر النسخة الإنجليزية بشكل كامل، ولقد تم إضافة العديد من النقاط المهمة نذكر منها:

- خدمة التسجيل بالموقع.
- خدمة الاشتراك بالتنبيهات لما هو جديد بالموقع.
- دليل للجهات التابعة بالوزارة.
- دليل المراكز الصحية شاملاً بيانات الاتصال.
- روابط للوصول لجميع مديريات الشؤون الصحية التابعة للوزارة.
- دليل للمدن الطبية، وبيانات الاتصال لهذه الجهات.
- خارطة الطريق لإستراتيجية الصحة الإلكترونية للوزارة.
- تطوير وربط نظام للتبليغ عن الأحداث الطبية الجسيمة بالبوابة.

كما وتم ربط واستكمال تطوير نظام المعلومات الجغرافية بوصفها خدمة مقدمة للمواطنين ومرتادي البوابة؛ إذ يتم من خلال هذه الخدمة معرفة موقع مركز رعاية صحية أولية، أو مستشفى تابع للوزارة جغرافيا، وبصور طبيعية؛ مما يسهل في الوصول إلى المرفق الصحي المطلوب بكل يسر وسهولة.

- **تنفيذ مشروع الاتصال المرئي** Video conference

استمرار للأعمال المنوط بوزارة الصحة في التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات، والتوسع فيها في إطار توفير المساعدات الطبية والإنسانية في حالات الطوارئ، أو الكوارث أو الإخلاءات الطبية؛ قامت الوزارة بربط غرفة الطوارئ بديوان الوزارة بغرفة الطوارئ في بقية مديريات الشؤون الصحية بجميع المناطق وذلك للتواصل في حالة الكوارث، أو الطوارئ لإدارة الأزمة، ودراسة الحالة، واتخاذ القرارات في حينها، وذلك من خلال شبكة اتصالات ذات سرعات عالية؛ لنقل الصوت والصورة وعرض للبيانات، وتحت مستوى عال من التشفير للبيانات، والسرية العالية، بالإضافه إلى تقنيات تسجيل وحفظ لجميع المحادثات التي تتم، والتي تشكل مصدراً لتقييم الوضع، وتقييم الحالة، ورصد الدروس المستفادة من الحالة.

- تطوير نظام استفتاء المرضى الإلكتروني، وذلك بالتنسيق مع إدارة حقوق المرض بالوزارة.
- تطوير نظام إلكتروني لمراقبة الجودة النوعية المستشفيات.
- تطوير نظام إلكتروني لقياس مؤشرات الأداء في المستشفيات التابعة للوزارة
- بناء الملف الطبي الموحد:

يراجع ملايين المرضى المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والخاصة في المملكة سنويًا، إلا أنه لا يوجد لكل مراجع ملف طبي موحد يمكن تبادل محتوياته بين الجهات الصحية المختلفة. ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد ملف صحي إلكتروني موحد يحوي البيانات الصحية لكل مواطن ومقيم في المملكة من الولاده إلى الوفاه، ليشمل جميع التشخيصات والأحداث والإجراءات، والخدمات الطبية المهمة التي قدمت للمريض في جميع المرافق المقدمة للخدمة الصحية، وسيتم ذلك على مراحل خلال الخطتين الخمسية الحالية واللاحقة؛ إذ سيتم بناء مركز المعلومات الصحية الموحد، وإرساء سياسات سرية المعلومات الإلكترونية ، وتوحيد الترميز الإكلينيكي للأمراض، والأدوية، والإجراءات الطبية، والمصطلحات الإكلينيكية للخدمات المختلفة، وسيتم إرساء معايير تبادل البيانات بين المرافق الصحية ومراكز المعلومات من خلال قناة التكامل المعلوماتية الصحية (EHB). وسيدعم هذا المشروع خلال مراحل التطبيق رفع مستوى جودة الخدمة الصحية لجميع القطاعات الصحية، من خلال توفير البيانات الطبية في مواقع تقديم الخدمة الطبية، مما يقلل من الأخطاء الطبية، والمشاركة، والترشيد في الاستفادة من الموارد، وتحقيق مستوى رضى أفضل للمستفيدين من الخدمة، من خلال الخدمات الذاتية المستهدفة ، إضافة للفوائد البحثية والمعلوماتية المساندة لمتخذي القرار. وفي سبيل بناء الملف الموحد تم البدء بالنشاطات الكفيلة للوصول إلى هذه الغاية وهي على النحو التالي:

- البدء بتطوير كراسة إنشاء مركز المعلومات الصحية الموحد، وطرح المشروع وتنفيذه، مع الاستخدام المؤقت لمراكز مؤجره.
- بدء عمل لجان فنية خاصة؛ لتوحيد الترميز الإكلينيكي للأمراض والأدوية، والإجراءات الطبية، والمصطلحات الإكلينيكي للخدمات المختلفة، واعتمادها لجميع المنشآت الصحية الحكومية والخاصة؛ لتهيئة بيئة جاهزة للتبادل المعلوماتي، تمهيداً للوصول إلى للملف الصحي الموحد.
- البدء بإرساء سياسات سرية المعلومات الإلكترونية.

• تطوير الخطة الإستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية

نظراً للحاجة الملحة لوجود إطار عام تتفاعل فيه معطيات تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات، والموارد الطبية الأخرى من كوادر بشرية، وتجهيزات، ونقل للمعرفة، ومؤاومتها مع السياسيات، والخطط الوطنية والتنموية، والإجراءات الكفيلة بتقديم خدمات صحية على مستوى عال من الجودة، ضمن سلسلة من الخطوات الثابتة والطموحة؛ قامت الوزارة بتطوير إستراتيجية وطنية للصحة الإلكترونية، وخطة العمل الخمسية لها، وذلك بالتعاون مع مستشارين سعوديين وعالميين وشركة IBM، ولقد تمحورت الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية على التالي:

- رعاية المرضى.
- ربط موفري الخدمة بجميع مستويات الرعاية الصحية.
- قياس أداء توفير الرعاية الصحية.
- التحويل بما يتوافق مع المقاييس العالمية.

و حيث أن تنفيذ هذه الرؤية يحتاج إلى إقرار العديد من المشاريع المهمة، تم اعتماد خارطة الطريق لهذه المشاريع، وتمت مراجعتها من قبل لجنة عالمية من المتخصصين في الصحة الإلكترونية، واعتمدت من وزارة الصحة. مع العلم بأن هذه المشاريع ستؤثر على العامة من الناس في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية:

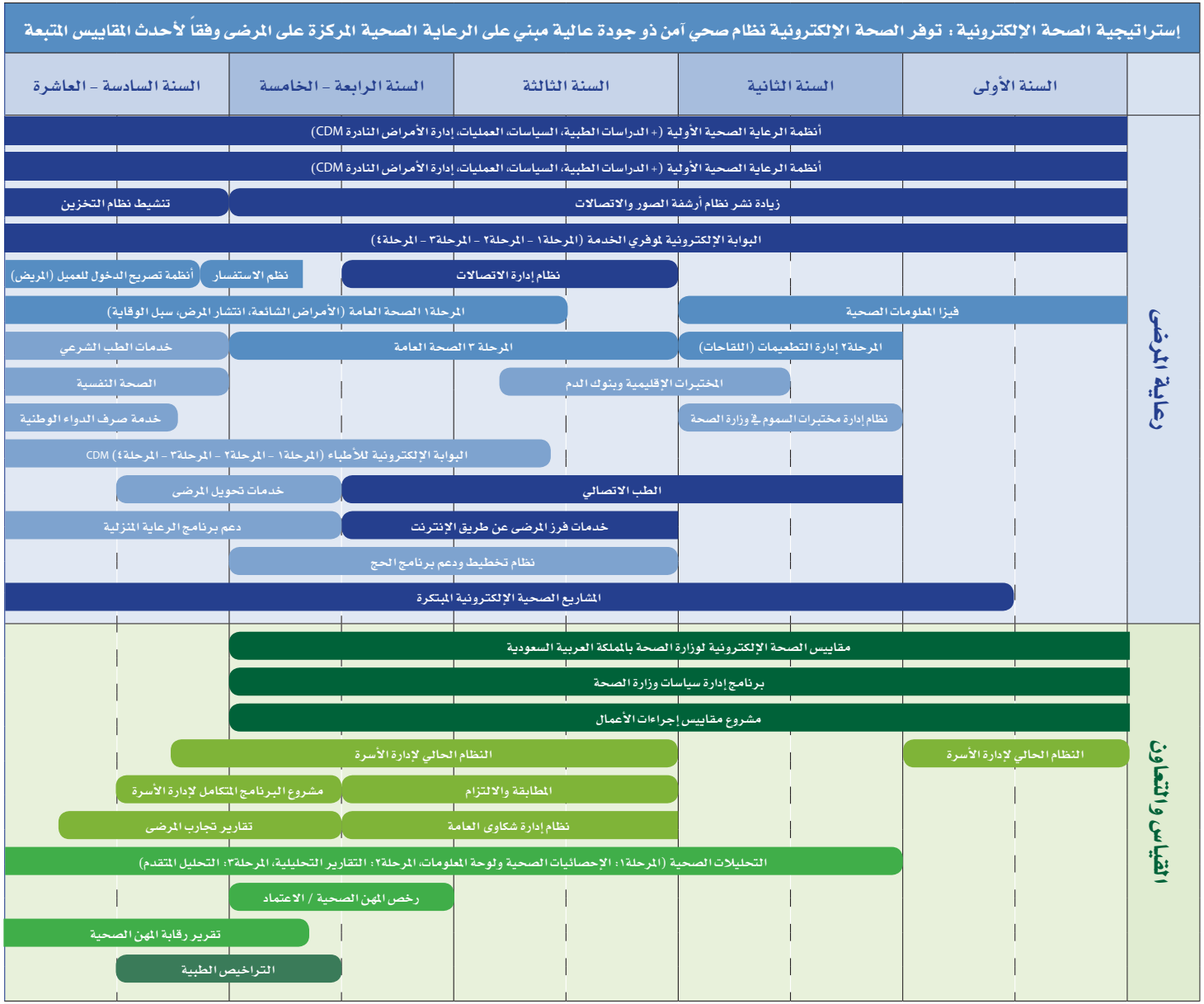
إستراتيجية الصحة الإلكترونية : توفر الصحة الإلكترونية نظام صحي آمن ذو جودة عالية مبني على الرعاية الصحية المركزة على المرضى وفقاً لأحدث المقاييس المتبعة
السنة الأولى
السنة الثانية
السنة الثالثة
السنة الرابعة – الخامسة
السنة السادسة – العاشرة
رعاية المرضى
القياس والتعاون
أنظمة الرعاية الصحية الأولية (+ الدراسات الطبية، السياسات، العمليات، إدارة الأمراض النادرة CDM)
أنظمة الرعاية الصحية الأولية (+ الدراسات الطبية، السياسات، العمليات، إدارة الأمراض النادرة CDM)
زيادة نشر نظام أرشفة الصور والاتصالات
تنشيط نظام التخزين
البوابة الإلكترونية لموفري الخدمة (المرحلة١ – المرحلة٢ – المرحلة٣ – المرحلة٤)
نظام إدارة الاتصالات
نظم الاستفسار
أنظمة تصريح الدخول للعميل (المريض)
فيزا المعلومات الصحية
المرحلة١ الصحة العامة (الأمراض الشائعة، انتشار المرض، سبل الوقاية)
المرحلة٢ إدارة التطعيمات (اللقاحات)
المرحلة ٣ الصحة العامة
خدمات الطب الشرعي
المختبرات الإقليمية وبنوك الدم
الصحة النفسية
نظام إدارة مختبرات السموم في وزارة الصحة
خدمة صرف الدواء الوطنية
البوابة الإلكترونية للأطباء (المرحلة١ – المرحلة٢ – المرحلة٣ – المرحلة٤) CDM
الطب الاتصالي
خدمات تحويل المرضى
خدمات فرز المرضى عن طريق الإنترنت
دعم برنامج الرعاية المنزلية
نظام تخطيط ودعم برنامج الحج
المشاريع الصحية الإلكترونية المبتكرة
مقاييس الصحة الإلكترونية لوزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية
برنامج إدارة سياسات وزارة الصحة
مشروع مقاييس إجراءات الأعمال
النظام الحالي لإدارة الأسرة
النظام الحالي لإدارة الأسرة
المطابقة والالتزام
مشروع البرنامج المتكامل لإدارة الأسرة
نظام إدارة شكاوى العامة
تقارير تجارب المرضى
التحليلات الصحية (المرحلة١: الإحصائيات الصحية ولوحة المعلومات، المرحلة٢: التقارير التحليلية، المرحلة٣: التحليل المتقدم)
رخص المهن الصحية / الاعتماد
تقرير رقابة المهن الصحية
التراخيص الطبية

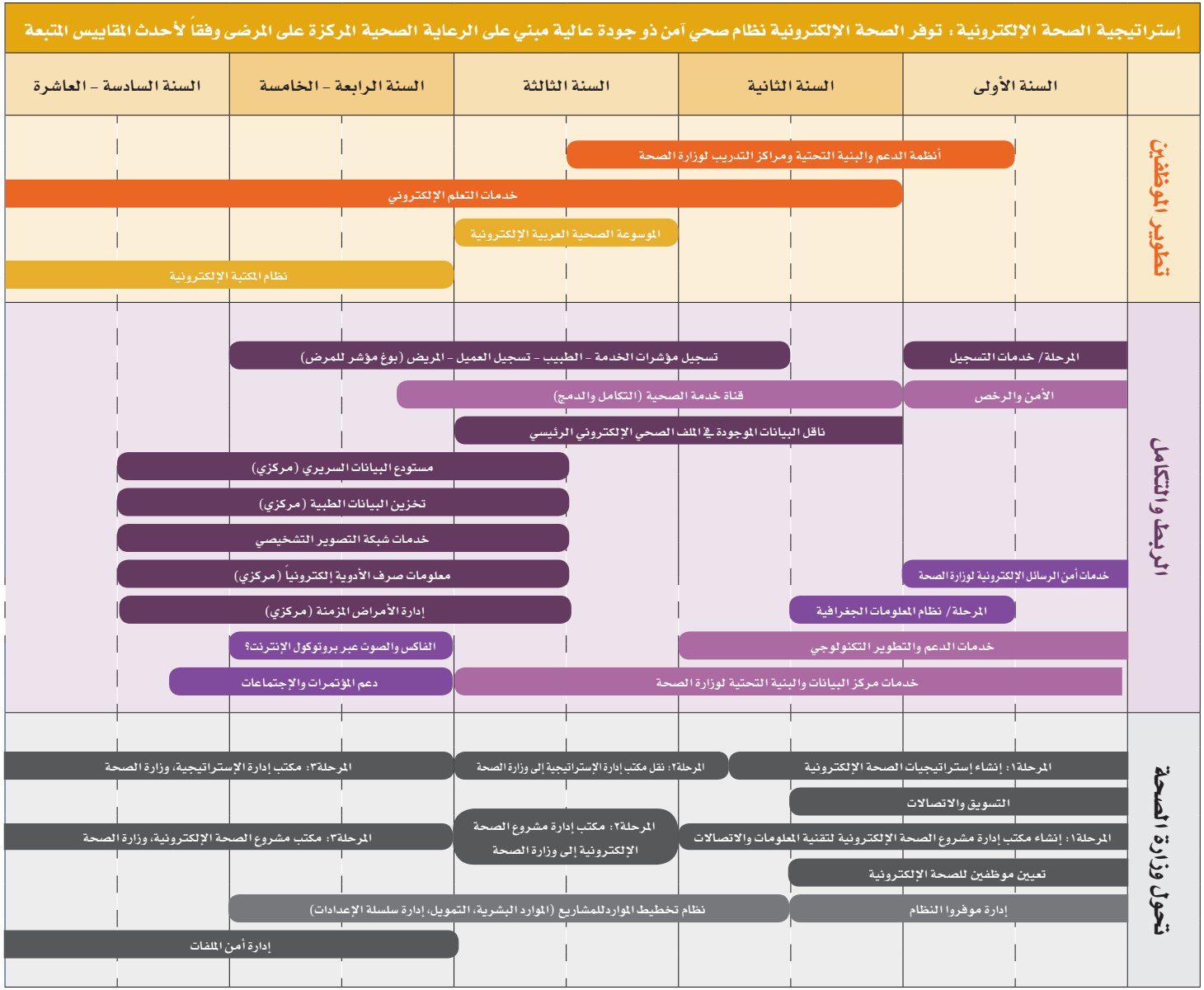
إستراتيجية الصحة الالكترونية : توفر الصحة الإلكترونية نظام صحي آمن ذو جودة عالية مبني على الرعاية الصحية المركزة على المرضى وفقاً لأحدث المقاييس المتبعة
السنة الأولى
السنة الثانية
السنة الثالثة
السنة الرابعة - الخامسة
السنة السادسة - العاشرة
تطوير الموظفين
أنظمة الدعم والبنية التحتية ومراكز التدريب لوزارة الصحة
خدمات التعلم الإلكتروني
الموسوعة الصحية العربية الإلكترونية
نظام المكتبة الإلكترونية
الربط والتكامل
المرحلة/ خدمات التسجيل
تسجيل مؤشرات الخدمة - الطبيب - تسجيل العميل - المريض (بوغ مؤشر للمرض)
الأمن والرخص
قناة خدمة الصحية (التكامل والدمج)
ناقل البيانات الموجودة في الملف الصحي الإلكتروني الرئيسي
مستودع البيانات السريري (مركزي)
تخزين البيانات الطبية (مركزي)
خدمات شبكة التصوير التشخيصي
خدمات أمن الرسائل الإلكترونية لوزارة الصحة
معلومات صرف الأدوية إلكترونياً (مركزي)
المرحلة/ نظام المعلومات الجغرافية
إدارة الأمراض المزمنة (مركزي)
خدمات الدعم والتطوير التكنولوجي
الفاكس والصوت عبر بروتوكول الإنترنت؟
خدمات مركز البيانات والبنية التحتية لوزارة الصحة
دعم المؤتمرات والإجتماعات
تحول وزارة الصحة
المرحلة١: إنشاء إستراتيجيات الصحة الإلكترونية
المرحلة٢: نقل مكتب إدارة الإستراتيجية إلى وزارة الصحة
المرحلة٣: مكتب إدارة الاستراتيجية، وزارة الصحة
التسويق والاتصالات
المرحلة١: إنشاء مكتب إدارة مشروع الصحة الإلكترونية لتقنية المعلومات والاتصالات
المرحلة٢: مكتب إدارة مشروع الصحة الإلكترونية إلى وزارة الصحة
المرحلة٣: مكتب مشروع الصحة الإلكترونية، وزارة الصحة
تعيين موظفين للصحة الإلكترونية
إدارة موفروا النظام
نظام تخطيط الموارد للمشاريع (الموارد البشرية، التمويل، إدارة سلسلة الإعدادات)
إدارة أمن الملفات

١٠. إنجازات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

١- تعزيز المنافسة وتطوير القطاع

• التراخيص وتحرير السوق

واصلت الهيئة أنشطتها نحو تعزيز المنافسة بإصدار تراخيص جديدة لعدد من الخدمات المختلفة، وإلغاء بعض التراخيص الأخرى. وقد بلغ إجمالي التراخيص الصادرة ٣١٣ ترخيصاً بنهاية العام ٢٠١٠م مقارنة بـ ٢٩٨ ترخيصاً بنهاية ٢٠٠٩م، وهذه التراخيص مدرجة في الملحق (و).

واستكمالاً لبرنامج تحرير سوق الاتصالات الثابتة وفتحه للمنافسة، وصدور قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٣٨) والتاريخ ١٤٢٩/٢/١٨هـ (٢٠٠٨/٢/٢٦م) بالموافقة على منح تراخيص إنشاء شبكات اتصالات ثابتة عامة، وتقديم خدماتها، لكل من شركة اتحاد عذيب، وشركة اتحاد الاتصالات الضوئية، وشركة اتحاد المتكاملة؛ فقد تم إصدار الترخيص لشركة اتحاد عذيب في ١٤٣٠/٤/٥هـ بعد طرح أسهمها للاكتتاب العام، وأطلقت الشركة خدماتها تجارياً في ١٤٣٠/٦/١٢هـ (٢٠٠٩/٦/٦م). وتواصل الهيئة المتابعة مع المؤهلين الآخرين (شركة اتحاد الاتصالات الضوئية، وشركة اتحاد المتكاملة)، كما تواصل المتابعة مع هيئة السوق المالية لطرح أسهم الشركتين للاكتتاب العام؛ تمهيداً لاستكمال باقي إجراءات إصدار التراخيص لهما، وبناء شبكاتهما، ومن ثم إطلاق خدماتهما تجارياً.

كما يتم بشكل دوري متابعة التزام مقدمي خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وخدمات المعطيات المرخص لهم، بخطط نشر الشبكة والتغطية المضمنة بالعروض المقدمة منهم للحصول على الرخصة.

• التراخيص الموحدة وإعادة بيع الخدمات

بهدف تعزيز المنافسة وتشجيع انتشار الخدمات؛ قامت الهيئة بتبني مشروع يهدف إلى دراسة التوجهات العالمية في مجال التراخيص الموحدة، وإعادة بيع الخدمات، ومدى مناسبتها للتطبيق في المملكة، ودراسة أثرها على أسواق خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحديد المنهج الأمثل والوقت المناسب للتطبيق، وفق أفضل الممارسات العالمية؛ وتم التعاقد مع شركة استشارية في هذا المجال، وسيتم البدء في إنجاز هذا المشروع المهم مع بداية عام ٢٠١١م.

• ترخيص خدمة تأجير مرافق الاتصالات

تعمل الهيئة على الاستخدام الأمثل من البنية التحتية لمرافق الاتصالات لدى شركات المرافق العامة، واستخدامها في تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة؛ بما ينتج عنه من خفض في تكلفة بناء الشبكات لشركات الاتصالات، وبما يسهم في سرعة نشر الخدمات، وانخفاض تكلفتها في جميع مناطق المملكة، ولاسيما المناطق النائية. ونظراً لوجود مرافق اتصالات لدى شركات المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه، وسكك الحديد (كوابل ألياف بصرية وأبراج) في مناطق المملكة للأغراض الخاصة بأعمالها، وضرورة تمكينهم من تأجير الفائض من تلك المرافق لشركات الاتصالات ذوات البنية التحتية المرخص لها في المملكة؛ قامت الهيئة بإعداد دراسة حول هذا الموضوع، تتضمن التوصيةً بالمقابل المالي لقاء الترخيص لمثل هذه الجهات. وقد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الهيئة بعد عرضها عليه، ويجري حالياً التنسيق مع وزارة المالية لاعتمادها.

• تراخيص تقديم خدمات التصديق الرقمي في المملكة

ضمن مساعي الهيئة نحو تعزيز المنافسة، وبهدف تشجيع استخدام الخدمات الإلكترونية، ولأهمية تيسير التعاملات والتوقيعات الإلكترونية على الصعيدين المحلي والدولي، وإضفاء الثقة في صحة التعاملات والتوقيعات، والسجلات الإلكترونية وسلامتها، وإزالة العوائق أمام استخدام هذه التعاملات؛ قامت الهيئة بإعداد الشروط الخاصة، والعامة، والتزامات الترخيص لتقديم خدمات التصديق الرقمي في المملكة، بهدف تمكين الشركات والمؤسسات التي سيتم الترخيص لها من إصدار شهادات التصديق الرقمي من خلال المركز الوطني للتصديق الرقمي، كما تم إعداد دراسة حول المقابل المالي لتقديم هذه الخدمة، ويجري حالياً العمل على استكمال إعداد وثيقة طلب الترخيص.

• إستراتيجية النطاق العريض

نظراً للأهمية المتزايدة للنطاق العريض، وانعكاساته على التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولتسريع ردم الفجوة الرقمية والتحول لمجتمع المعرفة؛ قامت الهيئة بالعمل على تطوير إستراتيجية للنطاق العريض في المملكة. وتم الانتهاء من إعداد مسودة الإستراتيجية التي عرَّفت ماهية النطاق العريض، وحددت الأهداف الأساسية للإستراتيجية، مع وضع تصور لمهمة الهيئة، ومهمة مقدمي الخدمات، وجميع الجهات المعنية الأخرى، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه نشر شبكات النطاق العريض وخدماته، وسبل التعامل معها.

وتم إعداد دراسة بهذا الشأن، وتحليل لسوق النطاق العريض في المملكة، وإجراء المقارنات الدولية بغرض استطلاع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، كما تم وضع الخطط والبرامج والمبادرات الهادفة إلى تحفيز انتشار خدمات النطاق العريض في جميع أنحاء المملكة، بالإضافة إلى مراجعة مسودة إستراتيجية النطاق العريض التي أعدتها الهيئة، ومن ثم وضعها في صيغتها النهائية. ويجري حالياً إعداد التقرير النهائي للمشروع، تمهيداً لاعتماده.

• العرض المرجعي لربط الاتصال البيني

استمراراً لجهود مراجعة العرض المرجعي لربط الاتصال البيني وتحديثه بصورة دورية؛ تم استطلاع مرئيات العموم حول الوثيقة المعدلة (النسخة الرابعة) المقدمة من شركة الاتصالات السعودية بوصفها مقدم خدمة مسيطر، وتحليل المرئيات التي تم استلامها، وإجراء الدراسات المقارنة مع الدول الأخرى، ومن ثم مقارنتها بالأسعار والخدمات المعروضة في الوثيقة. وتم تحديد التعديلات المطلوب إدخالها على وثيقة العرض المرجعي، ويجري إصدار قرار باعتماد تلك التعديلات.

• العرض المرجعي لإتاحة حق الوصول إلى دوائر النفاذ المحلية

سبق للهيئة أن أصدرت في عام ٢٠٠٧م قراراً باعتماد النسخة الأولى من وثيقة العرض المرجعي، لدوائر النفاذ المحلية المقدمة من شركة الاتصالات السعودية، بوصفها مقدم خدمة مسيطر. وقد تضمن القرار إلزام الشركة بتقديم بعض المتطلبات لمقدمي خدمات الاتصالات الهاتفية الثابتة، ومقدمي خدمات المعطيات. وقد تم البدء بإجراءات مراجعة للوثيقة؛ لتحديد الخدمات التي سيتم تعديلها أو إضافتها، وأسعار تلك الخدمات، وتم استطلاع مرئيات العموم حيالها، وتحليل المرئيات المستلمة، وإجراء المقارنات الدولية حول أسعار الخدمات المضمنة بالعرض المرجعي، وقد صدر قرار من الهيئة باعتماد التعديلات المطلوبة.

• تحديد الأسواق والسيطرة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يهدف المشروع إلى مراجعة أفضل الممارسات والتجارب العالمية، في تصنيف أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات من الناحية التنظيمية، وتعريف الأسواق المحددة ذات العلاقة، ومراجعة المعايير التي يجب تطبيقها؛ لتحديد مقدمي الخدمة الذين لهم سيطرة في أي من الأسواق المحددة، وتحديد المتطلبات التنظيمية للتعامل مع الآثار الفعلية أو المتوقعة على المنافسة، أو مستخدمي خدمات الاتصالات. وبناءا على الدراسات التي أُجريت؛ تم إعداد الإطار التنظيمي لتحديد الأسواق والسيطرة؛ وتم عرضة واعتماده من مجلس إدارة الهيئة، وصدر بقرار من الهيئة، وأعد تقرير لتحديد السيطرة، وتحديد الأسواق، فصدرت (١٠) عشرة قرارات تتضمن الأسواق الخاضعة للسيطرة، ومقدمي الخدمة المسيطرين، والمتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة، ويجري حالياً متابعة تنفيذ هذه القرارات.

• تحديث سياسة الفصل المحاسبي

يهدف هذا المشروع إلى مراجعة سياسة الفصل المحاسبي الحالية، ودراسة الخيارات المطروحة بما يتماشى مع التغيرات التي طرأت على سوق الاتصالات في المملكة، وإعداد إرشادات تنظيمية للفصل المحاسبي، وإلزام مقدمي الخدمة بإتباعها عند تقديم المعلومات والقوائم المالية المتعلقة بوحدات العمل المختلفة لديهم. وتم في هذا الصدد خلال العام ٢٠١٠م إنجاز ما يلي:

- إجراء دراسات المقارنة لأفضل التجارب الدولية.
- إعداد ورقة مناقشة لتحديد الخيارات، والتوجهات الأفضل لسياسة الفصل المحاسبي في المملكة، والأنواع الأخرى من الفصل التنظيمي.
- إعداد مسودات وثيقتي الإطار التنظيمي، والإرشادات الخاصة بالفصل المحاسبي، وتم استطلاع مرئيات العموم حولهما.

ويجري حالياً تحليل مرئيات العموم المستلمة، وإعداد الوثائق في صيغتها النهائية، تمهيداً لاعتمادها.

• مقاسم الإنترنت المحلية والدولية

يهدف هذا المشروع إلى دراسة مدى فعالية إنشاء مقاسم إنترنت لخدمة حركة الإنترنت المحلية والدولية في المملكة، ودراسة مدى الحاجة إلى ترخيص لها من عدمه، بما يؤدي في النهاية إلى تحسين خدمات الإنترنت، وتقليل أسعارها على المستخدمين النهائيين، وحصر حركة الإنترنت المحلية داخل المملكة، بالإضافة إلى جذب حركة الإنترنت الإقليمية والدولية؛ وقد تم في هذا الصدد خلال العام ٢٠١٠م إنجاز ما يلي:

- تحليل الوضع الحالي لمقاسم الإنترنت الدولية والوطنية ودراسته.
- إجراء دراسات مقارنة لأفضل التجارب الدولية.
- إعداد وثيقة مرئيات عموم بشأن الحاجة لإنشاء مقاسم إنترنت دولية في المملكة، ومن ثم إصدارها.

ويجري العمل حالياً على تحليل مرئيات العموم، ومن ثم إعداد التقرير عن مدى الحاجة إلى وضع التنظيمات الخاصة بمقاسم الإنترنت المحلية والدولية أو تعديلها، في حال إقرارها.

• إعداد مؤشرات الأداء لسوق خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

بهدف مراقبة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وتحليل أداء المرخص لهم؛ تم تطوير تقرير شامل ربع سنوي لأسواق خدمات الاتصالات في المملكة، من خلال تحليل البيانات والأرقام الواردة من الشركات، وحساب مؤشرات الأداء الخاصة بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد تم إعداد المؤشرات ونشرها في نهاية كل ربع سنة خلال العام ٢٠١٠م، وسيتم الاستمرار في ذلك خلال الأعوام القادمة.

• الاندماجات، وشراء الحصص، والإفلاس في قطاع الاتصالات

تعد الهيئة مشروعاً يهدف إلى إعداد الإطار التنظيمي لشراء الحصص والاندماجات والإفلاس، وإجراءات دراسة الطلبات المقدمة للهيئة بشأنها من قبل مقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات المرخص لهم. وتم دراسة الأنظمة المعمول بها في المملكة لتحديد مسؤوليات الجهات المختصة بتلك الأمور،وإعداد دراسة المقارنات الدولية، وإجراءات دراسة طلبات الاندماج، كما تم استطلاع مرئيات العموم حيالها وتحليلها؛ ويجري حالياً إعداد الإجراءات في صيغتها النهائية، تمهيداً لاعتمادها.

• نقل الأرقام

تعمل الهيئة على إعداد إرشادات نقل أرقام خدمات الاتصالات الثابتة، وتحديث وثيقة إرشادات نقل الأرقام لخدمات الاتصالات المتنقلة، ودمجهما في إرشادات موحدة. وتم في هذا الصدد خلال عام ٢٠١٠م إنجاز ما يلي:

- دراسة أنواع نقل الأرقام، وميزات كل نوع وعيوبه، ودراسة تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، وتقديم التوصيات حول تطبيقها في المملكة.
- وضع الأساليب والإجراءات الخاصة بنقل الأرقام، وتحديد التعرفة المناسبة للخدمة.
- دراسة تأثيرات تطبيق التقنيات الحديثة مثل شبكات الجيل القادم، والخدمة الصوتية عبر بروتوكول الإنترنت على خدمة نقل الرقم، بناء على أفضل الممارسات الدولية.
- دراسة إمكانية دمج أنظمة نقل أرقام الاتصالات المتنقلة مع الأنظمة المقترحة، وتبيان التأثيرات المتوقعة على مقدمي خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة.
- دراسة جوانب إرشادات نقل أرقام الاتصالات المتنقلة الحالية، التي تتطلب تحديثاً، وذلك لضمها لإرشادات نقل الأرقام العامة (لخدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة) المقترحة.
- مراجعة مسودة إرشادات نقل الأرقام وتنقيحها.

ويجري حالياً إعداد مسودة وثيقة إرشادات نقل الأرقام لاستطلاع مرئيات العموم حولها، تمهيداً لإعدادها بشكلها النهائي.

وفي مجال الإشراف على خدمة نقل الأرقام للاتصالات المتنقلة، قامت الهيئة بدراسة وحل (١٢١٦٣) شكوى خلال العام ٢٠١٠م، كما واجهت الهيئة مشاكل في تنفيذ نقل الأرقام من قبل المشغلين، واتخذت في ذلك الإجراءات النظامية تجاههم بإحالتهم للجنة النظر في الفصل في المخالفات..

• المركز السعودي لمعلومات الشبكة

واصل المركز السعودي لمعلومات الشبكة نشاطه في تسجيل أسماء النطاقات السعودية على شبكة الإنترنت، وإدارتها. كما قام بإعتماد عدد من الإضافات المهمة للخدمات المقدمة للمستخدمين عبر بوابة الخدمات الإلكترونية، التي ستمكنهم من إنجاز العديد من المهمات والإجراءات ذاتيا بمرونة وسرعة عاليتين، وقد تم خلال العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) إنجاز مايلي:

- إصدار نسخة جديدة من قواعد تسجيل أسماء النطاقات، إذ تعد هذه الخدمة من أهم الخدمات الوطنية التي تقدمها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتسعى دوما إلى تطويرها بغرض زيادة انتشار استخدام أسماء النطاقات السعودية.

إصدار النسخة المحدثة من لائحة تسجيل أسماء النطاقات، ضمن النطاق العلوي السعودي (.sa).

- إعداد شروط استخدام البوابة الإلكترونية للمركز السعودي لمعلومات الشبكة وأحكامه.
- إعداد الإرشادات التنظيمية ونشرها؛ لاختيار أسماء النطاقات للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- إعداد نسخة جديدة ونشرها من وثيقة معايير تحديد العلاقة بين اسم النطاق والمسجل.

• رفع جاهزية المملكة للانتقال للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6)

نتيجةً للتطور السريع في استخدامات الإنترنت، والزيادة الكبيرة في الشبكات المبنية على أساس بروتوكول الإنترنت، واستهلاك أكثر من ٩٠٪ من العناوين المتاحة من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنت (IPv4) المستخدم حاليا؛ تواصل الهيئة العمل على رفع جاهزية المملكة للانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) الذي سيتيح توفير عددٍ ضخم من العناوين؛ للوفاء بالمتطلبات العالمية الحالية والمستقبلية. وقد تم في هذا الصدد إنجاز ما يلي:

- ترقية أجهزة البنية التحتية لخدمات الإنترنت وأنظمتها من أجهزة خوادم، وشبكات، وأنظمة تشغيل؛ لتتواكب والتطور المستمر في أنظمة خدمات الإنترنت، من خلال توافقها مع الاصدار السادس.
- تفعيل الوصول إلى جميع خدمات الإنترنت التي تشرف عليها الهيئة، من خلال شبكة الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت IPv6.
- الحصول على عناوين الإصدار السادس للإنترنت IPv6 الخاصة بالهيئة.
- تطوير نظام لتوفير ربط المستخدم بشبكة الإصدار السادس، لبروتوكول الإنترنت IPv6.
- عقد ورشة عمل داخلية عن تجربة الهيئة في تطبيق الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت IPv6.

ونتيجة لجهود الهيئة؛ فقد ارتفع عدد الجهات الحاصلة على عناوين الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت IPv6 إلى ١٩ جهة، منها ست جهات حصلت عليها في عام ٢٠١٠. وتواصل الهيئة جهودها في تحفيز جميع الجهات للتحول للإصدار الجديد.

٢- حماية المستهلك

• شكاوى المستخدمين

وفقاً لأنظمة الهيئة بخصوص توفير الحماية للمستخدمين؛ تم العمل على معالجة (١٦٠٣٣) شكوى وإنهائها خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م)، مقارنة بـ (٩٣٧٠) شكوى خلال العام (٢٠٠٩م). وتتعلق الشكاوى بالفوترة، والإزعاجات الهاتفية، وجودة الخدمات، أو عدم توفرها، ونقل الرقم وفصل الخدمة وغيرها.

• الفصل في مخالفات نظام الاتصالات

قامت الهيئة بوصفها ممثلاً للادعاء العام في مجال الاتصالات – برفع ما يقارب (١٦٠٢) مخالفة إلى (لجنة الفصل في مخالفات نظام الاتصالات) خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) مقارنة بحوالي (١١٩٠) مخالفة خلال العام (٢٠٠٩م). وقامت اللجنة من جهتها بدراسة هذه المخالفات، وإصدار القرارات الخاصة بها. وتتمثل معظم هذه المخالفات في قطوعات الكيابل الهاتفية، وتمرير المكالمات الهاتفية بطريقة غير نظامية، وحيازة أجهزة اتصالات غير مرخصة وبيعها، وبيع بطاقات اتصال مسبق الدفع بطرق غير نظامية، وكذلك مخالفات تتعلق بتراخيص تقديم خدمات الاتصالات، ونقل الرقم، وغيرها

• تنظيم أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

من منطلق السعي لحماية حقوق المستهلكين، وتعزيز المنافسة العادلة؛ تعمل الهيئة على تطبيق أفضل الإجراءات لتنظيم تعرفة خدمات المشغلين كافة. وفي هذا الإطار، تم البدء بمشروع لتنظيم إجراءات التعرفة بهدف تطوير إطار تنظيمي، ووضع إجراءات محددة للتعامل مع تقديم الخدمات والعروض، وفق أفضل الممارسات العالمية؛ فتم إعداد تقرير عن المقارنات الدولية، وإعداد مسودة الإطار التنظيمي، وإجراءات طلب الموافقة على تعرفة الخدمات، وتم استطلاع مرئيات العموم حيالهما، وتحليل الردود المستلمة؛ تمهيداً لاعتمادهما.

وفي السياق نفسه ووفقاً للأنظمة والقواعد المعتمدة لتحديد سقوف الأسعار، واصلت الهيئة دراسة طلبات شركة الاتصالات السعودية (بوصفها مقدم خدمة مسيطر) فيما يخص تعرفه خدماتها، وإصدار القرارات التنظيمية المناسبة بشأنها. وفيما يلي ملخص لأهم تلك القرارات (التفاصيل في الملحق (ب) وموقع الهيئة على شبكة الإنترنت):

• تخفيض المقابل المالي لبعض الخدمات مثل

- تخفيض أسعار خدمات آفاق الخطوط الرقمية.
- تخفيض أسعار خدمة الوصول للإنترنت المفلتر.
- تخفيض أسعار خدمة النفاذ للإنترنت.
- تخفيض تعرفة الاشتراك الشهري لخدمة آفاق الخطوط الرقمية.
- تعديل تعرفة خدمة الشبكة الافتراضية باستخدام بروتوكول الإنترنت.
- تعديل باقات خدمات برافو.
- تعديل تعرفة باقات جوال لقطاع الأعمال.
- تعديل تعرفة برودباند جود بلس.

• **الموافقة على المقابل المالي لعدد من الخدمات والباقات الجديدة مثل**

- خدمة برودباند بسرعة ١ ميجابت في الثانية.
- خدمتي (ماكس برودباند جود) و(ماكس برودباند جود بلس).
- تعرفة باقات برافو الجديدة (برافو داتا ٥٠/برافو ٢٢٠).
- تعرفة باقات الجوال الجديدة وخدماتها المضافة.
- خدمة السنترال الافتراضي لقطاع الأعمال.
- تعرفة خدمة الأرقام المختصرة الخماسية والسداسية.
- خدمة الإنترنت عالي السرعة (١٠٠ ميجا/ثانية) على تقنية الألياف البصرية.

• **تحديث مؤشرات جودة الخدمة ومتابعة تطبيقها**

حرصاً على حماية حقوق المستخدمين، ولضمان تقديم الخدمات بجودة عالية، تقوم الهيئة بشكل ربع سنوي بدراسة التقارير الفنية الدورية الواردة من مقدمي الخدمة وتحليلها، واستخلاص النتائج. والمتابعة المستمرة معهم؛ لتحسين جودة الخدمة المقدمة. وبالإضافة إلى هذا تم التأكد من صحة بعض العروض الترويجية التي تمس جودة الخدمة من خلال التجارب الميدانية.

• **مركز أمن خدمات الإنترنت**

من منطلق تنفيذ المهمات المناطة بالهيئة فيما يتعلق بترشيح مواقع الإنترنت الهادف الى الحد من المحتوى السيئ في الانترنت، وحماية المستفيدين من هذه الخدمة، قام مركز أمن خدمات الإنترنت بإدارة أنظمة ترشيح البيانات في المملكة وتنظيمها ومراقبتها، وفى هذا الصدد، تم إنجاز ما يلي:

- معالجة أكثر من (٦٧٦٩٠١) طلب للحجب أو لرفع الحجب، إضافة إلى التعامل مع طلبات الاستفسارات الأمنية.
- تجديد أنظمة الوصول الآمن المستخدمة؛ لتأمين دخول الجهات ذات العلاقة، ومقدمي الخدمات على نظام إدارة الترشيح، بما يدعم الوصول الآمن للجهات الحكومية لأنظمة الهيئة.
- دراسة عدد من برامج تجاوز أنظمة الترشيح، بهدف تطوير نظام الترشيح في المستقبل.
- التشغيل التجريبي لبعض التطبيقات المختصة في التعرف على المواقع التي تقوم بتجاوز أنظمة الترشيح.
- التعامل مع ما يقارب من ١٧٥ حالة تتعلق بتجاوز الحجب وإيقافها.
- إعداد السياسة العامة لترشيح مواقع الإنترنت وخدماتها.

• **مكافحة الرسائل الاقتحامية**

تمثل الرسائل الاقتحامية إزعاجاً وتهديداً لمستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على المستوى الوطني والعالمي، وأصبحت تشكل خطراً على مستقبل الاتصالات، والتعاملات الإلكترونية، وأمن المعلومات والمستهلكين، ومجتمعات الأعمال؛ فضلاً عما تشكله تلك الرسائل من انتهاك لخصوصية الأشخاص، وإمكانية استخدامها وعاءً للترويج للإباحية، والغش والتزييف والخداع والتضليل، ونقل الفيروسات، والأشكال الأخرى من المحتويات المرفوضة.

واستكمالاً للمراحل السابقة التي انتهت بإعداد المسودة الأولى لوثيقة الحلول المقترحة للحد من مشكلات الرسائل الاقتحامية، ووضع خطة العمل المقسمة إلى تسع مبادرات؛ تم إعداد مجموعة من المواد التوعوية ونشرها، وتدشين موقع البرنامج على شبكة الإنترنت (www.spam.gov.sa). كما قامت الهيئة

بإعـداد ضوابـط للحد من الرسائـل الاقتحامية، تشتمل علـى ضوابط إرسال الرسائـل الإلكترونية، وواجبـات المرسل والمستقبل لتلـك الرسائل وحقوقهما، ومهمـات ومسؤوليات مقدمي الخدمات المرخص لهم بالمملكة. وتم اعتماد تلك الضوابط وإصدارها بقرار من الهيئة.

• تحديث المواصفات الفنية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات

تم البـدء في تحديث المواصفـات الفنية لأجهزة الاتصـالات وتقنية المعلومات، إضافـةً إلى إعـداد مواصفات جديدة للتقنيـات المستجدة، وفقـاً للمواصفات والمعايـير الدوليـة؛ وذلك لضمـان تسهيل استـيراد الأجهزة، ولتفـادي وجود تكاليف إضافية، نتيجة لاختـلاف المواصفات عما هو معمول به محلياً وعالمياً. وتم في هذا الصدد خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) إنجاز ما يلي:

- استطلاع مرئيات العموم حول مسـودة وثيقة المواصفات؛ وتحليلها وإدخال التحديثات المطلوبة.
- إكمال تحديث المواصفات.
- تدريب فريق العمل على تطبيق المواصفات الفنية المحدثة، والآلية المتبعة في تحديث المواصفات الفنية مستقبلاً.

• نظام فسح أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات الإلكتروني واعتماده

يهـدف المشـروع إلى تطوير نظـام فسح أجهـزة الاتصالات وتقنيـة المعلومات في الهيئـة؛ عن طريق تأسيس قاعـدة معلومات للأجهزة المعتمـدة والمفسوحة مـن قبل الهيئة، وإنشـاء بوابة إلكترونية عبر موقع الهيئـة الإلكتروني؛ لتقديم طلبـات الموافقة على الاستيراد، والفسح الجمركـي لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومـات، والبـت في الطلبـات إلكترونيـا، وربـط النظام مع نظـام مصلحة الجمارك، وذلك لإرسال إفادة الهيئة المتعلقة بالفسوحات الجمركية إلكترونياً؛ لتحقيـق الفعالية المنشـودة من النظام. بحيث يُمكن النظـام الجديد الجهات الداخليـة والخارجية من تقديم طلبات الفسح، واعتماد الأجهزة إلكترونياً إلى الهيئة، بالإضافة إلى إنجاز إجراءات الفسح واعتماد الأجهزة بشكل إلكتروني كامل. وتم في هذا الصدد خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) إنجاز ما يلي:

- إعداد وثيقة تحصر الإجراءات الحالية.
- إعداد مسودة وثيقة الإجراءات التي سيتم العمل بها عند إنشاء النظام.
- تحديـد المتطلبات الخاصـة بعملية ربط نظـام الفسح، مع نظـام مصلحة الجمارك والمتطلبات الخاصة بإنشاء النظام وإدارته.

ويجـري العمـل حالياً علـى تطوير النظـام، والربط مع الجهـات ذات العلاقة داخـل الهيئـة وخارجها،واعتماد وثيقـة الإجراءات التي سيتـم العمل بها عند إنشاء النظام.

• الإشراف على خدمات الاتصالات خلال موسمي رمضان والحج

ضمـن سعي الهيئة للقيام بواجباتها في ضمان تقديم أفضل الخدمات للحجاج والـزوار والمعتمرين؛ تم تشكيـل فريق عمل من المختصين للقيـام بمتابعة أداء خدمـات الاتصالات بمكة المكرمـة، والمدينة المنورة، والمشاعـر المقدسة خلال شهر رمضان وموسم الحج.

- **برنامج التوعية بأمن المعلومات**

يهدف البرنامج إلى رفع الوعي بأمن المعلومات على المستوى الوطني، خلال السنوات الخمس القادمة. ويحتوي البرنامج على مجموعة من الخطط الزمنية التي تستهدف رفع الوعي العام بأمن المعلومات لجميع شرائح المجتمع بالمملكة. ويتكون هذا البرنامج من أدوات قياس مستوى الوعي العام بأمن المعلومات على المستوى الوطني، والاستعانة في ذلك بآليات وحملات إعلامية؛ لرفع هذا المستوى وفق خطة زمنية، وأهداف قياسية، وإستراتيجية محددة.

- **التوعية حول الاستخدام الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات**

تسعى الهيئة لنشر الوعي حول الاتصالات والمعلوماتية، وتعزيز الثقافة الرقمية، وطرق الاستفادة المثلى منها، وحماية للمستخدمين، والمستفيدين من تلك الخدمات والتقنيات الحديثة. وفي هذا السياق، أطلقت الهيئة حملتها التوعوية الثانية، لرفع الوعي بأهمية استخدام تقنية الإنترنت، والتوعية بالمخاطر المحتملة نتيجة للاستخدام السلبي، وغير الرشيد لخدمات الشبكة.

- **برنامج التوعية بالحقائق حول التعرض للموجات الكهرومغناطيسية**

يهدف هذا البرنامج توعية العموم حول الموجات الكهرومغناطيسية للترددات الراديوية الصادرة من هواتف ومحطات الهاتف المتنقل، وما يثار حولها من مفاهيم. وفي هذا الجانب تم عقد عدد من الندوات التوعوية عن الإشعاعات الكهرومغناطيسية غير المؤينة في مناسبات وأماكن مختلفة من المملكة. كما تم تحديث كتيب بعنوان (الحقائق والمفاهيم الخاطئة حول الموجات اللاسلكية الصادرة عن الهواتف المتنقلة والمحطات القاعدية اللاسلكية) الذي يجيب عن الاستفسارات الشائعة حول هذا الموضوع. وكذلك نشر الأخبار المتعلقة بالإشعاعات الكهرومغناطيسية، والرد على المقالات الصحفية التي لا تعتمد على أسلوب علمي في معالجتها للموضوع، وإجراء المقابلات التلفزيونية والإذاعية، وعرض الإنجازات والنشاطات المتعلقة بالإشعاعات الكهرومغناطيسية التي تقوم بها الهيئة على المستوى الدولي.

٣- إدارة الموارد المحدودة

- **إدارة الترددات ومتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للطيف الترددي**

اعتمد مجلس الوزراء (الخطة الوطنية للطيف الترددي) بالقرار ذي الرقم (٦١) والتاريخ ١٤٢٩/٣/٢هـ (٢٠٠٨/٣/١٠م)، وتتضمن الخطة تحديد فئات المستخدمين، وجدول توزيع الترددات على الخدمات المختلفة، بما يتوافق مع احتياجات مستخدمي الترددات في المملكة، ويتسق مع الاتجاهات العالمية. وتم البدء بتنفيذها حسب الجدول المرسوم ابتداءً من ١٤٢٩/٥/٢هـ على فترات محددة في الخطة (عامين، ثلاثة أعوام وخمسة أعوام). وفيما يلي نسب إخلاء الترددات بنهاية عام ٢٠١٠م:

	مستوى التخصيص	نسبة الإخلاء
الترددات المطلوب إخلاؤها خلال عامين من تاريخ بدء تنفيذ الخطة	المملكة	٢٨٪
	منطقة كاملة	١٩,٧٪
	مدينة كاملة	٧٠,٦٪
	موقع محدد	٨٥,٣٪
الترددات المطلوب إخلاؤها خلال (٣) ثلاثة أعوام	المملكة	٠,٥٪
	منطقة كاملة	٤٦,٨٪
	مدينة كاملة	١٢,٤٪
	موقع محدد	٧,٣٪
الترددات المطلوب إخلاؤها خلال (٥) خمسة أعوام	المملكة	٤,٥٪
	منطقة كاملة	١,٧٪
	مدينة كاملة	١٦,٤٪
	موقع محدد	١١٪

وكما يتضح من الجدول فهناك تأخر كبير في تنفيذ الخطة مقارنة بالمستهدف، وذلك بسبب عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية في تنفيذ ما يخصها من الخطة خلال الفترة المنقضية منذ بدء سريانها (أنظر الفصل ٩-١). وستواصل الهيئة متابعة تنفيذ الخطة الوطنية، ومطالبة جميع الجهات التي لها مخصصات ترددية غير متوافقة مع الخطة، بإخلاء تلك الترددات، حسب الإطار الزمني المعتمد في الخطة.

• تحديث الخطة الوطنية للترقيم وإدارتها

استكمالاً للنشاطات الخاصة بتحديث الخطة الوطنية للترقيم لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة لاستيعاب التقنيات والخدمات الجديدة؛ تم إعداد مسودة الخطة الوطنية المحدثة للترقيم، وطلبت مرئيات العموم حيالها، تمهيداً لإعدادها بشكلها النهائي، ورفعها لمجلس إدارة الهيئة لاعتمادها.

وفي مجال إدارة الخطة الحالية، تمت دراسة طلبات تخصيص نطاقات الأرقام والرموز من مقدمي الخدمات، وبعض الجهات، والبت فيها، والتنسيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص رموز تعريف الشبكات اللاسلكية. وكذلك دراسة طلب تخصيص رمز رسائل قصيرة لجمع التبرعات لصالح جمعية البر الخيرية في محافظة الزلفي، وللهيئة العامة للسياحة والآثار لاستخدامه في أحدى الخدمات الإلكترونية التفاعلية التي تقدمها الهيئة للمستفيدين. وأيضاً دراسة طلب للمديرية العامة لمكافحة المخدرات لاستخدامه في البرنامج الوقائي الوطني للطلاب والطالبات. كما تمت دراسة طلب استخدام الرمز (٩١١١) من قبل الهيئة الملكية في ينبع الصناعية، ودراسة طلب تخصيص رقم اتصال مجاني لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية.

• إرشادات حق استخدام الطريق لتمديد الشبكات الخارجية

من منطلق السعي لتشجيع المنافسة، ونشر شبكات الاتصالات وخدماتها، ولزيادة أعداد المشغلين؛ فقد قامت الهيئة بإعداد مسودة إرشادات حق استخدام الطريق لتمديد الشبكات، وإرشادات المشاركة في استخدام المواقع لتأسيس الشبكات الخارجية. وتم استطلاع مرئيات العموم حيالها وتحليلها، وإجراء دراسة مقارنة دولية للممارسات العالمية في هذا الشأن، ووضعت المسودة النهائية لتلك الإرشادات، تمهيداً لاعتمادها وإصدارها.

٤- البيئة التنظيمية والشفافية

• مراجعة أنظمة الهيئة

يهدف هذا المشروع إلى إجراء مراجعة شاملة لأنظمة الهيئة، على ضوء المسؤوليات المناطة بها، ونقل مهمات تقنية المعلومات والإنترنت إليها، خاصة بعد انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية. وقد تم الانتهاء من رفع مسودة لتعديل نظام الاتصالات إلى مجلس الوزراء الموقر؛ للنظر فيها، ومن ثم إقرارها وفق الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

• تحديث البيئة التنظيمية

تسعى الهيئة لتحديث أنظمتها وفق المستجدات، وأفضل الممارسات العالمية؛ وفي ضوء المسؤوليات المناطة بها، تم خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) إنجاز ما يلي:

- ضوابط الحد من الرسائل الاقتحامية.
- الإطار التنظيمي لتحديد الأسواق والسيطرة.
- ضوابط جمع التبرعات الخيرية عن طريق الرسائل النصية القصيرة.
- ضوابط تقديم خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية باستخدام المحطات المتناهية الصغر (الفيسات).
- مراجعة نظام الاتصالات، واقتراح التعديلات، والرفع للجهات المختصة للاعتماد.

• استطلاعات مرئيات العموم

تحرص الهيئة على الالتزام بأسس الوضوح والشفافية، والمشاركة في الرأي، والالتزام بمبادئ العدالة والتوازن بين جميع الأطراف ذات العلاقة بمن فيهم المستخدمون من أفراد ومؤسسات، والمستثمرون ومقدمو الخدمات، والحكومة والصالح العام؛ ولهذا فقد تم خلال العام المنصرم ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) نشر خمسة طلبات لمرئيات العموم عن بعض القضايا المهمة المتعلقة بالقطاع. ويوضح الملحق (ج) تفاصيل تلك الطلبات.

• قرارات الهيئة

انطلاقاً من مهمات الهيئة وأنظمتها المتعلقة بتنظيم القطاع، وخاصة تلك المرتبطة بمراقبة أداء الشركات المرخص لها، واتخاذ الإجراءات؛ لضمان التزام تلك الشركات بشروط التراخيص الصادرة لها، والنظر في الأمور المرتبطة بالقطاع، واتخاذ القرارات اللازمة حيالها؛ فقد تم خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) إصدار (٣٩) قراراً تنظيمياً.

• نشر مؤشرات الأداء لسوق خدمات الاتصالات

في إطار سعي الهيئة لمراقبة أداء سوق خدمات الاتصالات؛ فقد تم إعداد تقارير ربع سنوية خلال العام المنصرم (٢٠١٠م) تشتمل على مؤشرات الأداء للقطاع من خلال تحليل البيانات الواردة من الشركات المقدمة للخدمات. وتم نشر ملخص لها (نشرة الهيئة الإلكترونية) على موقع الهيئة الإلكتروني.

• تقرير عن قطاع تقنية المعلومات

يحتاج قطـاع تقنية المعلومات في المملكة إلى التغلـب على العديد من المعوقات، والاستفـادة مـن الفرص المتاحـة؛ لتنميـة هـذا القطـاع وتطويره مـن جهة، وجـذب الاستثمارات مـن جهة أخرى. ومن هـذا المنطلق قامـت الهيئة خلال العـام (٢٠٠٩م) بالبدء بمشـروع لإصدار تقرير سنوي عـن وضع قطاع تقنية المعلومات في المملكة، بحيث يكـون أداةً لجذب الاهتمام العام بأوضاع القطاع، وتحفيز صانعي القرار في الجهات العامة والخاصة؛ لإزالة العقبات التي تواجه نمـوه، وخلق بيئة تنافسية شفافة، تجذب الاستثمار فيه وتقود إلى تطويره. وتم الإنتهـاء من التقرير واعتماده ونشره خـلال العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م)، كمـا تم تنظيم ملتقىً حضره أكثر من (٦٠٠) شخص لرفع الوعي بموضوعات التقرير وتوصياته، ومناقشة مخرجاته، وسبل التعاون بين المعنيين بالقطاع.

• النشاطات الإعلامية

تدرك الهيئة مهمتها في توعية المستخدمين والجمهور، والتفاعل مع الرأي العام، والترويـج للفرص الاستثمارية في القطـاع. ولذا تم تعيين متحدث رسمي باسم الهيئـة للتعامل مع وسائل الإعلام المختلفـة، والمشاركة في الأنشطة والفعاليات الإعلامية، وإطلاق نشرة إلكترونية ربع سنوية لمؤشرات أداء القطاع.

٥- الخدمة الشاملة

• الخطة الإستراتيجية لصندوق الخدمة الشاملة

استكمالاً للمراحل السابقة التي انتهت بإنشاء صندوق الخدمة الشاملة؛ فقد تم الانتهـاء من إعداد الخطة الإستراتيجية، واعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية للصندوق، المنبثقـة عن مجلس إدارة الهيئة، وهي التي تحدد الأهداف لتوجيه عمليات الصندوق؛ لتطبيق سياسة الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، وتعمل على تنفيذ البرامج والمشاريع؛ لتوفير الخدمات الصوتية وخدمات الإنترنت ذات النطـاق العريض وإتاحتها للمناطق النائية غير المربحة تجارياً، ولا تتوفر فيها خدمات الاتصالات، وفيما يلي أبرز النشاطات التي أنجزت في هذا المجال:

- مراجعة قواعد بيانات الصندوق وتحديثها.
- إعداد مسودة الخطة الإستراتيجية للصندوق، واستطلاع المرئيات حيالها.
- إجراء عـدة دراسات حول تحديد مقدمي الخدمـات المؤهلين للمنافسة في تنفيذ مشروعات الصندوق، وحـول مصادر تمويله، وإجراء دراسة مقارنة عالمية حول نشر النطاق العريض.

• الخطط التشغيلية السنوية للصندوق

بنـاءاً على الأهداف والإستراتيجيات المضمنـة بالخطة الإستراتيجية المعتمدة للصندوق؛ فقد تم انجاز مايلي:

- إعداد الخطط التشغيليـة السنوية الأولى للعام ٢٠١٠م واعتمادها في ضوء الميزانيـة المعتمـدة؛ إذ اشتمل نطـاق عمل الخطة على مشـروع واحد يضم تسـع محافظات، وهي جميـع المحافظات التابعة لمنطقة الحـدود الشمالية (عرعـر، ورفحـاء، وطريـف) وجميع المحافظـات التابعـة لمنطقة الجوف

(القريات، ودومة الجندل، وسكاكا) إضافة إلى محافظات (الداير، والريث، والدرب) بمنطقة جازان. وبلغ إجمالي عدد مواقع الخدمة الإلزامية التى تضمنتها الخطة ٤٦٢ موقعاً.

- إعداد الخطة التشغيلية السنوية الثانية للعام ٢٠١١م واعتمادها، وإعداد الموازنة المالية لها، وقد اشتملت الخطة على مشروعين: أولهما يغطي محافظة القنفذة في منطقة مكة المكرمة، ومحافظات (النماص، وبلقرن، وبيشة) في منطقة عسير؛ إضافة إلى جميع المحافظات في منطقة الباحة (العقيق، والباحة، والمندق، والمخواة، والقرى، وبلجرشي، وقلوة). ويبلغ إجمالي مواقع الخدمة الإلزامية للصندوق التي يغطيها نطاق عمل هذا المشروع ٢١٩٦ موقعاً. والمشروع الثاني يغطي محافظتي (المجمعة، ورماح) بمنطقة الرياض، إضافة إلى محافظات (الخفجي، وحفر الباطن، وقرية العليا) بالمنطقة الشرقية. ويبلغ إجمالي مواقع الخدمة الإلزامية للصندوق التي يغطيها نطاق عمل هذا المشروع ١٣٨ موقعاً.
- إعداد مسودة نطاق عمل مشروع تقديم خدمات الاتصالات لمواقع الهزات الأرضية غير المخدومة بمنطقة تبوك، ومنطقة المدينة المنورة، وحساب مبلغ الدعم، وإعداد الموازنة المالية للمشروع؛ وقد تم رفعه إلى وزارة المالية لاعتماد الميزانية المطلوبة.

• أنشطة تنفيذ مشروعات الصندوق

- المشروع الاستكشافي (المشروع الأول)

يهدف المشروع الاستكشافي لصندوق الخدمة الشاملة إلى تقييم الطرق البديلة؛ لتوفير خدمات الصندوق (الخدمة الصوتية وخدمة الإنترنت ذات النطاق العريض) وتقييم الخيارات الفنية والمالية والإدارية، وقياس تحديات الجودة، والجدوى الاقتصادية، واستجابة السوق، ونماذج الخدمة، والمواصفات الفنية. وتم تحديد نطاق عمل المشروع والموافقة عليه من قبل (اللجنة التنفيذية للصندوق)، وإعداد وثائق المنافسة التي تشمل: وثيقة طلب تقديم العروض، والمواصفات الفنية، ونطاق العمل، ووثيقة اتفاقية الصندوق التي سيتم إبرامها مع مقدمي الخدمة الشاملة. وتم طرح المشروع في الربع الأخير من عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م). ليكون المشروع الأول للصندوق، والبداية الفعلية لبرامج الصندوق للخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل للخدمة الصوتية، وخدمة الإنترنت ذات النطاق العريض. وهي التي تغطي جميع التجمعات السكانية غير المخدومة في محافظة المهد في منطقة المدينة المنورة، ومحافظتي خليص، والكامل في منطقة مكة المكرمة، وتم استقبال العروض وتحليلها وتقييمها، وتم ترسية المشروع، وتوقيع اتفاقية خدمات الصندوق مع مقدم العرض الفائز، شركة اتحاد اتصالات (موبايلي)، وبُدئ في التنفيذ.

• المشروع الثاني (الخطة التشغيلية الأولى)

تم إعداد وثائق عمليات المنافسة وطرحها (وثيقة طلب تقديم العروض والمواصفات الفنية ووثيقة اتفاقية الصندوق) وإعداد الموازنات لمشروع الخطة التشغيلية الأولى للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) الذي يمثل المشروع الثاني للصندوق. وهو يشتمل على جميع المحافظات في كل من منطقة الحدود الشمالية (عرعر، ورفحاء، وطريف) وجميع المحافظات التابعة لمنطقة الجوف (القريات، ودومة الجندل، وسكاكا) إضافة إلى محافظات (الداير، والريث، والدرب) بمنطقة جازان، كما تم استقبال العروض وتقييمها، وتوقيع اتفاقية خدمات الصندوق، مع مقدم العرض الفائز؛ شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين)، وبُدئ في التنفيذ.

١١. إنجازات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

• سياسات مجتمع المعلومات الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية

أعدت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خطة تحدد الأولويات الإستراتيجية لتقنية المعلومات، فيما يتعلق بجانب البحث والتطوير والابتكار في مجال تقنية المعلومات. ويعد هذه الخطة مكملة للخطة الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات، التي أعدتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام ٢٠٠٤.

وقد بنيت هذه الخطة على مدخلات مستخدمي تقنية المعلومات، والجهات ذات العلاقة بها في المملكة، بما في ذلك الجهات الحكومية، والقطاع الخاص والجامعات التي تستخدم تقنية المعلومات، أو تقوم بأعمال البحث والتطوير في هذا المجال.

وقد حددت الخطة أربع مجالات، ذات أولوية إستراتيجية في مجال البحث والتطوير في تقنية المعلومات، وهي ذات أهمية للمملكة وتتمثل في ١) المعالجة الآلية للكلام واللغة ٢) الحوسبة فائقة الأداء ٣) النظم والشبكات ٤) هندسة البرمجيات والأنظمة المبتكرة.

• الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة متعددة القطاعات

فيما يتعلق بمبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربى الرقمى؛ قامت المدينة بعقد شراكات بينها وبين العديد من الجهات ذات العلاقة فى المملكة، كوزارة الثقافة والإعلام، وبعض الجامعات السعودية، والتربية والتعليم؛ وذلك لإثراء الشبكة العالمية بالمحتوى العربى الرقمى.

• البنية الأساسية للإنترنت

واصلت المدينة تقديم خدماتها فى مجال الإنترنت للجهات الأكاديمية والبحثية، وبعض الجهات الحكومية، تطبيقاً للقرار السامى ذي الرقم ٢٢٩، حيث تم إنجاز المشاريع الإستراتيجية، والخدمات التى من أبرزها ما يلى:

السعات الدولية:تم تعزيز الطاقة الاستيعابية للخطوط الدولية، سعياً لتأمين خدمة الإنترنت باستمرارية وجودة عالية وخصوصية معلوماتية مميزة؛ وذلك بزيادة قدرها ٦٠٪ لخطوط الارتباط الدولية. بلغ حجم الاستهلاك الكلى ٦٢٪ من السعة الإجمالية، ويحتل القطاع الأكاديمى نسبة عالية منها. كما تمتلك المدينة سعة احتياطية بنسبة ٣٨٪ للحالات الطارئة. وبلغ إجمالى الجهات المرتبطة بالخدمة ٣٦ مستفيداً منهم ٢٣ جهة أكاديمية وبحثية و١٣ جهة حكومية.

استحداث فرع وحدة خدمات الإنترنت بمحافظة جدة: تم اختيار حرم جامعة الملك عبد العزيز مقراً لوحدة خدمات الإنترنت؛ وذلك لرفع درجة جودة الخدمة، وضمان استمراريتها.

مشروع بناء الشبكة الأكاديمية التى تربط جميع الجهات الأكاديمية والبحثية فى المملكة، بسعات عالية فيما بينها؛ للاستفادة من التطبيقات الحديثة مثل: التعليم عن بعد، والمؤتمرات والمحاضرات الحية، فضلاً عن توفير الربط البينى بين هذه الشبكة من جهة والشبكات الأكاديمية من جهة أخرى (الخليجية، العربية، والعالمية).

مشروع الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6)؛ وتعد المدينة أول من قام بتطبيق البروتوكول فى المملكة، كما تعد أيضاً من الأوائل فى منطقة الشرق الأوسط.

تطويـر البنية الأساسية للشبكـة بشكل مستمر، لتحقيق جـودة عالية متميزة؛ حيث بلغ حجم السعة المؤمنة ١٠ جيجابيت، كما تم رفع درجة الأمن المعلوماتى، واستبـدال غالبية الخادمات الرئيسة بأجهزة أخرى متطورة، فضلاً عن توفير نظام حديث متكامل لحفظ البيانات الاحتياطية، والرجوع لها عند الحاجة.

تقدم المدينة دعماً فنياً استباقياً بصورة دائمة، يشمل مراقبة الشبكة، ومراقبة خطـوط الاتصـالات الداخلية والخارجيـة، ومعرفة سعة الخطـوط، وحوادث الانقطـاع العالميـة، والتحكم فى توجيههـا، ويعمل الدعم الفنـى على مدار ٢٤ ساعـة طيلة أيام العام. وقد بلغ عدد طلبات الدعم ٣٤٢ طلباً تم استقبالها من خـلال نظام الاستقبال الإلكترونى، وكذلـك المئات من الاتصالات الهاتفية فى مجال التخصص.

• الاستثمـار في تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والتدابـير الحكومية الداعمة

تبنـت المدينة آليـة إنشاء حاضنات التقنية، واستعانت فـى ذلك باختيار أفضل المؤسسـات الدوليـة فى هذا مجـال؛ لتقـديم خدماتها الإداريـة، ونقل الخبرة لفريق العمل الوطنى. بلغ عدد الحاضنات التى أنشأتها المدينة ثلاث حاضنات؛ منهـا حاضنة (بـادر) لتقنية الاتصالات والمعلومـات، ويوجد فى (بادر) تمثيل لعـدد مـن الجهات بما فيهـا الغرفـة التجاريـة الصناعية بالرياض، وجمعية الحاسبـات السعوديـة، والجمعيـة السعوديـة لهندسـة الاتصـالات، وجمعيـة المخترعين السعوديين.

احتضنـت (بـادر) ٢٦ فكرة علمية منبثقة عن نتائج بحثيـة، بالإضافة إلى ٩٥ طلب احتضان لا تزال تحت إجراءات التقويم، و٩ طلبات أحيلت لجهات أخرى. وجدير بالذكر أن ٦ من المشاريع التى احتضنتها (بادر) قد أفلحت في الحصول على دعم تمويلى من بنك التسليف لتأسيس شركات منتجة للتقنية المحتضنة.

بلغـت استثمـارات العمـلاء ١٥٠ مليون ريال، منهـا استثمارات مقدمـة على أنها قروض بـ ٥٣,٦٧ مليون ريال، وفرت ١٧٤ وظيفة، وبلغ الدخل الأولي لـ ١٢ محتضناً ٢٩٢ ألف ريال شهرياً، ولدى اثنين منهم مشاريع مطلوبة بـ ١٢ مليون ريال.

بلغ عـدد المبتعثين من المدينة فـى مجالات الهندسة والتقنيـة حتى عام ٢٠٠٩ (٩٠) مبتعثاً.

• تطوير المحتوى الرقمي المحلي والوطني

يقدر حجم المحتوى العربي الرقمي المنشور على صفحات شبكة الإنترنت، وعلى مختلف الوسائط الإلكترونيـة حسب تقديرات كبرى محركات البحث العالمية، مثـل جوجـل وياهو بأكـثر من ١٪ من مجمـل المحتوى الرقمي العالمـي، بعد أن كانت قبل سنوات قليلة لا يتجاوز ٠,٣٪. وتعد هذه النسبة دون المستوى المقبول مقارنـة بنسبة المتحدثين باللغـة العربية في العالم، التي تبلغ ٥٪ كما لا تتناسب أيضـاً مع نسبة المستخدمـين العرب للإنترنت التي تبلغ اليـوم ٣,٣٪. وإدراكاً لأهميـة عنصر المحتـوى بوصفة ثالث العناصـر الأساسية لمجتمـع المعلومات، إضافـة إلى العنصرين الآخرين وهما العنصر البشري المتعلم، وعنصر البنية التحتيـة، بما في ذلك نظم الاتصـالات والأجهزة الرقمية، ولمـا يمثله المحتوى الرقمـي مـن أهمية للعـالم العربي بصفة عامـة والمملكة بصفـة خاصة؛ نظر لكونهـا قبلة العـالم الإسلامي، ومنبع اللغة العربية؛ فقـد وجه خادم الحرمين الشريفـين حفظه الله بإطلاق مبـادرة الملك عبد الله للمحتـوى العربي لتكون مبـادرة وطنية رائدة ذات تأثير وأبعاد إقليمية عربيـة وعالمية. وقد وُضِع لهذه المبادرة رؤية طموحة وواضحة تتمثل فيما يلي:

- «تعزيـز المحتـوى الرقمـي العربـي إنتاجـاً واستخداما بما يحقـق التنمية والتحول لمجتمع المعرفة، مع الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية».
- ولأن تحقيـق رؤية المبـادرة يتطلب تفعيـل منظومة من المشاريـع والبرامج

الوطنيـة والعربية؛ فإن رسم خطة إستراتيجيـة، تضم جميع الجهات ذات العلاقـة، في قالب موحد من الأهـداف والأولويات والمشاريـع؛ يصبح أمراً بالغ الأهمية، لهذا فقد قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وهي الجهة التي تشرفت بالإشراف على تنفيذ هذه المبادرة، بإعداد خطة وطنية للمحتوى الرقمي تهدف إلى:

- تسخير المحتوى الرقمي لدعم التنمية والتحول إلى مجتمع معرفي.
- ضمان حصول جميع شرائح المجتمع على المعلومات الإلكترونية، والفرص المتاحة عبرها.
- الحفـاظ على الهويـة العربيـة والإسلاميـة للمجتمع، وتعزيـز المخزون الثقافي والحضاري الرقمي.
- تمكـين المملكة والعـالم العربي من إنتـاج محتوى إلكـتروني عربي ثري؛ لخدمة المجتمعات العربية والإسلامية.

وقـد تضمن إعداد الخطة الكثـير من البحث والتحليـل، والدراسات والتشاور مـع ذوي العلاقة في المملكة وخارجها. كما كان هناك تواصل وتشاور مكثف مع العديـد من القيادات البارزة والخبراء، في القطاعين العام والخاص من خلال فـرق عمل متخصصة عملت بالتـوازي مع فريق إعـداد الخطة. وقد اقترحت الخطـة أكـثر من ٥٠ مشروعـاً تضم كوكبـة متناسقة، ومتكاملة مـن المشاريع التطويرية والتنظيميـة. وتم تقسيم هذه المشاريع وفق خمسة مسارات أساسية هـي ١) بيئة سوق المحتوى الرقمي ٢) التعريـب والثقافة الإسلامية ٣) إسهام القطاع الحكومي ٤) الجوانب التنظيمية ٥) البنية التحتية الإلكترونية. ولمزيد مـن المعلومات عن مبادرة الملك عبـدالله للمحتوى العربي؛ يمكـن زيارة موقع المبادرة الإلكتروني على الرابط www.econtent.org.sa.

- **أدوات وبرمجيـات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات وبرامـج البحث والتطوير في معالجة اللغة العربية**

يعـد معهد بحـوث الحاسب في مدينـة الملـك عبدالعزيز للعلـوم والتقنية أحد المراكـز الرائـدة في المملكة، في مجال تقنيـة المعلومات بشـكل عام وفي مجال معالجة اللغة العربية بشكل خاص. وقد قام المعهد بإجراء العديد من الأبحاث، لتطويـر العديد من النظم الخاصة بمعالجة اللغـة العربية المكتوبة والمنطوقة. وتشمـل هذه النظم نظم التعرف على الـكلام ونطقه، ونظم التشكيل والتحليل الصـرفي والنحـوي، وقواعـد البيانـات الخاصة بهـا. كما طور المعهـد أنظمة للتعـرف الضوئـي على النصوص العربية المطبوعة، ومجموعـة من الخطوط العربيـة مفتوحة المصدر، ومعجم عربي تفاعلي. كمـا يعمل المعهد على تطوير محرك بحث عربي شامل متوافق مع خصائص اللغة العربية، وأنظمة للترجمة الآليـة. أيضاً، طور المعهد العديد من التطبيقات العربية المخصصة للعمل على الهواتف المحمولة. وتخضع جميع هذه الأنظمة والأدوات للتطوير المستمر داخل المعهد للوصول إلى أعلى جودة ممكنة.

وفي مجـال البرمجيات المفتوحـة المصدر؛ قام معهد بحـوث الحاسب بتدشين مشـروع متخصـص في هـذا المجـال. وذلك بهـدف تشجيـع استخـدام هذه البرمجيات وتعزيزها من خلال القيام بالمهمات التالية:

- الإسهام في إعداد السياسات الوطنية حول معايير وتقنيات المصادر المفتوحة.
- إنشاء مكتبة رقمية للبرمجيات المفتوحة المصدر.
- التعـاون في إدخال مفاهيم البرمجيـات المفتوحة في المقررات الدراسية، في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات.

- نشر الوعي العام بالبرمجيات المفتوحة المصدر، والمعايير المفتوحة، والمحتوى المفتوح، والنفاذ المفتوح.
- توفير آليات الدعم الفني والاستشاري للقطاع الحكومي الذي يقرر الانتقال جزئياً أو كلياً للبرمجيات المفتوحة المصدر، أو المعايير المفتوحة.
- التعاون في تطوير وتوفير البرامج التدريبية للتقنيات الحرة والمفتوحة المصدر.
- دعم البحث والتطوير في مجال البرمجيات المفتوحة المصدر؛ لخدمة الاحتياجات المحلية والإقليمية.
- التعاون مع حاضنات تقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة؛ لدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الواعدة التي توظف التقنيات المفتوحة.

ولمزيد من المعلومات حول المشروع الوطني لتقنيات البرمجيات المفتوحة المصدر، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للبرنامج على النطاق العربي (متاح. السعودية) أو النطاق الانجليزي (www.motah.org.sa).

• البحث والتطوير والمبادرات/المشاريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تولي مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عناية كبيرة بالأبحاث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث يعد معهد بحوث الحاسب، التابع للمدينة، من المراكز المتخصصة المتميزة في هذا المجال. وقد أنشئ هذا المعهد عام ١٩٩٢ م ليكون مركزاً لإعداد البحوث والدراسات، وتقديم الحلول المبتكرة بجودة عالية وتقنيات متقدمة، كما يقوم بتقديم الاستشارات وإقامة المؤتمرات واللقاءات العلمية، ومد جسور التعاون مع مراكز الأبحاث والتطوير الدولية والإسهام في تأهيل الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة من خلال برنامج الابتعاث للدراسات العليا. وتغطي نشاطات معهد بحوث الحاسب أربعة مجالات رئيسية هي:

- الصوتيات واللغويات.
- النظم والشبكات.
- الحوسبة العلمية.
- هندسة البرمجيات والنظم المبتكرة.

ففي مجال الصوتيات واللغويات؛ قام المعهد بإجراء العديد من الأبحاث، وتطوير العديد من النظم الخاصة بمعالجة اللغة العربية، مثل نظم التعرف على الكلام، والحروف المطبوعة، والتحليل النحوي والصرفي، والترجمة الآلية، ومحركات البحث. وفي مجال النظم والشبكات، أسس المعهد معملاً متخصصاً بشبكات الحساسات اللاسلكية، كما نفذ العديد من المشاريع المتخصصة في أمن المعلومات. أما فيما يتعلق بهندسة البرمجيات والنظم المبتكرة؛ فيقوم المعهد حاليا بتنفيذ مشروع وطني للبرمجيات المفتوحة المصدر، ويقوم أيضاً بتطوير وأقلمة مجموعة من التطبيقات الخاصة بالأجهزة المحمولة، ونظم معالجة القياسات الحيوية. كما يقوم المعهد حاليا ببناء معمل متطور للحاسبات فائقة الأداء؛ لتوفير متطلبات الحوسبة العلمية المتقدمة مثل النمذجة والمحاكاة.

١٢. إنجازات جمعية المكتبات والمعلومات السعودية

- **تسجيل اسم الجمعية في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المشروع الوطني لتقنية المعلومات**

تم تنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة؛ لتسجيل الجمعية في الهيئة ضمن المشروع الوطني لتقنية المعلومات.

- **افتتاح فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة**

يهدف فرع الجمعية في مكة المكرمة إلى العمل على تحقيق رسالة الجمعية الأم، وأهدافها الرئيسية في جميع أنحاء المنطقة الغربية.

تحقيق أعلى مستوى جودة للارتقاء بالمهنة والمهنيين وتعزيز مكانتهم في المجتمع، وتحسين خدمات المكتبات والمعلومات، بما يحقق وصول المعلومات لجميع أفراد المجتمع السعودي.

وقد أشرف الفرع على تنفيذ اللقاء العلمي الأول، وتنظيم يوم المهنة، فضلا عن تفاعله المستمر وتعاونه؛ لتحقيق أهداف الجمعية.

- **تحديث موقع الجمعية وتطويره وإعادة تصميمه**

اهتمت إدارة الجمعية بتطوير موقع الإنترنت www.slia.org.sa وإعادة تصميمه؛ ليتواكب مع التطوير المستمر في الخدمات الالكترونية.

وقد تم تحديث وزيادة المحتوى، وتخصيص صفحات خاصة بكل فعالية، وهناك مواقع خاصة بالمؤتمرات، ومواقع خاصة بالمنتدى.

ومن خلال تلك المواقع تم التواصل والتفاعل مع المسجلين في المؤتمرات والمنتديات، وتم وضع قاعدة بيانات إلكترونية للأعضاء والمهتمين بقطاع المكتبات والمعلومات، يتم تزويدهم بأخبار الجمعية والتخصص.

- **إعداد دليل معايير اختيار الكتب من قبل أمناء المكتبات**

يتم العمل على وضع معايير اختيار الكتب، حتى يتمكن أمناء المكتبات من الرجوع لهذه المعايير، وللحد من الاجتهادات الفردية، بحيث تكون جميع المكتبات بالمملكة بنظام موحد.

- **إعداد مشروع لإنشاء جمعية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي باسم دراسات المعلومات تنبثق من الجمعيات الوطنية**

تم إعداد ورقة تتضمن نظام وأهداف الجمعية، وسلمت لأمانة مجلس التعاون، وهي في مرحلة الاعتماد.

- **التوعية المهنية**

تسعى جمعية المكتبات والمعلومات السعودية إلى تعريف المتخصصين والمهتمين بقطاع المكتبات والمعلومات بأهمية مهنتهم، وأنها مهنة ذات طابع خدمي يسعى فيه المختص جاهدا إلى خدمة المستفيدين بجميع شرائحهم، خدمة ذات تميز، تمكن المستفيد من الوصول إلى المعلومة بأيسر الطرق وأقصرها. كما تقوم بنشر ثقافة التعليم المستمر، وذلك بتذليل العقبات التي تواجه المستفيدين في الحصول على المعلومات، وتعريف المجتمع بأهمية المتخصص في خدمة المعلومة، ونقلها لهم. والدعوة إلى الدورات وورش العمل والمؤتمرات التي ترعاها، وقد نجحت الجمعية في ذلك، حيث نظمت مؤتمرين ومنتديين، وملتقيين، ودورتين، وأصدرت مجموعة من الكتب ودورية.

• برنامج التعاون مع الأقسام العلمية التي تدرس التخصص

تحرص الجمعية على أن يكون هناك تواصل دائم بينها وبين الأقسام العلمية التي تدرس التخصص، ويتمثل هذا التواصل في استشارة أعضاء هيئة التدريس في الأقسام العلمية وإشراكهم، وطرح موضوعات وقضايا يتم مناقشتها وإقرارها من قبل الأعضاء، ومن ثم فإن التعاون في هذا وثيق، وتحرص الجمعية عليه. إيماناً منها بأن أعضاء هيئة التدريس في الأقسام العلمية هم أدري بهموم المهنة، وأعرف بمضامين التخصص وخصائصه. وقد نجحت الجمعية في ذلك حيث دعت أعضاء الأقسام في مجال المكتبات والمعلومات في جميع الجامعات للمشاركة في مانظمته الجمعية.

• إقامة المؤتمر السادس لجمعية المكتبات

تم تنظيم المؤتمر السادس بعنوان (البيئة المعلوماتية الآمنة: التشريعات والمفاهيم والتطبيقات). وكانت محاور المؤتمر هي: المحور الأول القوانين والسياسات والتشريعات المعلوماتية؛ مثل التشريعات القانونية للمعاملات الإلكترونية، وتشريعات وأنظمة حماية المعلومات، وقوانين وآليات حماية حقوق الملكية الفكرية، وقوانين وتشريعات حماية المجتمع، والرقابة. والمحور الثاني: إتاحة المعلومات وسلامتها كإتاحة المعلومات في ظل تطبيقات الويب، ومصادر الوصول الحر، ومصداقية المعلومات وموثوقيتها، واستراتيجيات أمن المعلومات وتقنياتها، وأمن شبكات المعلومات. وبروتوكولات ومعايير حماية وتأمين المعلومات. أما المحور الثالث فهو خاص بالخصوصية: مثل الخصوصية، وتقنيات تعزيز الخصوصية، والخصوصية وحماية البيانات، والخصوصية في تطبيقات الويب. والمحور الرابع: يتحدث عن البنى الداعمة لأمن المعلومات كالتشفير، وتخويل الصلاحيات، والتوقيع الإلكتروني، وعلامات حفظ حقوق الملكية الفكرية، والشبكات الافتراضية، والجدران النارية. وفي المحور الخامس؛ يناقش المؤتمر التطبيقات الحديثة لأمن المعلومات، كأمن الحكومة الإلكترونية، وأمن تعاملات التجارة الالكترونية، وأمن التعاملات البنكية، وإدارة أمن وحماية نظم المعلومات. وأمن وحماية المعلومات في تطبيقات الويب. أما المحور السادس فيعنى بالاتجاهات الحديثة لأمن المعلومات. والقياسات الحيوية (Biometric) والتشفير الكمي (Quantum Cryptography). والتنقيب عن البيانات (Data Mining). ويتحدث المحور السابع عن الحرب المعلوماتية مثل الجريمة الإلكترونية، والاختراقات والقرصنة، والإرهاب الإلكتروني، والتجسس الإلكتروني. وأخيراً المحور الثامن، حيث ناقش المؤتمر عرض تجارب وخبرات الآخرين.

• اللقاء العلمي الثاني بعنوان يوم المهنة

انطلاقا من مهمة جمعية المكتبات والمعلومات السعودية تجاه المهنة والمهنيين من خريجي أقسام المكتبات والمعلومات، في مختلف مناطق المملكة؛ فان الجمعية ترغب في تبني عقد نشاط سنوي يتمثل في (يوم المهنة) في بعض المناطق الرئيسة في المملكة، وذلك تحقيقا للأهداف الآتية:

- إتاحة فرص عمل مناسبة لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.
- إتاحة فرص تدريبية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات من قبل الشركات والمؤسسات المختلفة.
- فتح آفاق جديدة لعمل خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في مختلف المجالات المتصلة بقطاع المعلومات.

- تعريف جهات العمل بقدرات خريجي أقسام المكتبات والمعلومات ومؤهلاتهم ومواصفاتهم.
- التعرف على متطلبات سوق العمل؛ لتطوير خريجي أقسام المكتبات والمعلومات، وتأهيلهم وفقاً لاحتياجات تلك السوق.
- تعريف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بجهات العمل المختلفة، التي يمكن أن تتيح لهم فرص عمل مناسبة لمؤهلاتهم.
- إنشاء قاعدة بيانات تضم معلومات عن فرص العمل المتاحة، ومعلومات عن خريجي أقسام المكتبات والمعلومات؛ لتكون بمثابة حلقة وصل بين الجانبين.

• تنظيم مجموعة من الدروات التدريبية وهي

- تنظيم المعلومات.
- مراكز ومصادر التعلم.
- القيادة والإبداع في مؤسسات المعلومات.

• إصدار سلسلة كتب المعلومات

تم إصدار كتابين ضمن مشروع سلسلة كتب المعلومات.

- كتاب أساسيات علم المعلومات.
- كتاب web 2.

١٣. الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات

قامت الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات ومن خلال الرؤية المستقبلية للجمعية بما يلي:

- خدمة مجتمع الاتصالات في المملكة، تقنياً واجتماعياً.
- الإسهام في تنمية أداء قطاع الاتصالات.
- التعاون المستمر، والتنسيق مع الجهات الحكومية؛ كمراكز الأبحاث والوزارات والهيئات المتخصصة، وشركات تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، والشركات والمؤسسات التجارية العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.
- العمل على مشاركة الجهات المختلفة في رسم سياسة الجمعية، وتوجهها بما يخدم تطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.
- عقد مجلس إدارة الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات سبعة وثلاثين اجتماعاً، اتخذ فيها العديد من القرارات والتوصيات، التي تهدف دعم نشاطات الجمعية وتطويرها، وكل ما من شأنه خدمة أعضائها.

• تنظيم وعقد (المؤتمر الدولي لتقنيات الاتصالات الأول)

- بعنوان (نحو صناعة اتصالات وطنية متقدمة).

وقد تطلب عقد مؤتمر دولي بهذا الحجم؛ إعداداً دقيقاً ومجهوداً كبيراً مرتبطاً بجدول زمني، ومن المعالم الرئيسة لتنظيم هذا المؤتمر مايلي:

- الحصول على موافقة المقام السامي بالرقم ١٠٠٠/م والتاريخ ١٤٣٠/٣/٥هـ، على قيام الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات بعقد المؤتمر الدولي لتقنيات الاتصالات.

- الحصـول على موافقة صاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن عبدالعزيز ولي العهـد، نائـب رئيس مجلس الـوزراء، وزير الدفاع والطـيران والمفتش العام، لرعاية المؤتمر.
- تكوين لجان متعددة تحضيرية وعلمية وتنظيمية وإعلامية وغيرها.
- إعداد وإرسال نشرات ودعـوات بالبريد الإلكتروني والعادي، وفي الصحف المحلية والأجنبية؛ إلى الأفراد والقطاع الحكومي والخاص.
- المراجعة العلمية للبحوث العملية المقدمة وقبول (٣٢) بحثاً.
- عقد المؤتمر في جامعة الملك سعود البهو الرئيسي قاعة الشيخ حمد الجاسر، خلال الفترة من الاثنين إلى الأربعاء ٣-٥ صفر /١٤٣١هـ الموافق ١٨-٢٠/ يناير/٢٠١٠م.
- إنشاء موقع إلكتروني للمؤتمر http://Icct2010.com
- عدد الخبراء المتحدثين من خارج المملكة كانوا خمسة متحدثين.
- عدد المتحدثين من الخبراء المحليين كانوا خمسة.
- كان عـدد الحضور (٢٥٠) فرداً من المهندسـين، وقطاع الأعمال، وأساتذة الجامعات.
- نشـر بحوث ومقالات المؤتمر الدولي لتقنيـات الاتصالات على موقع البوابة الإلكترونية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
http://www.mcit.gov.sa/arabic/downlod#hdm

وكان هـذا المؤتمـر فرصـة لتبـادل المعلومـات والخـبرات مـع أبـرز الخـبراء والمتخصصـين في مجال الاتصالات داخل المملكة وخارجهـا، والوقوف عند آخر التطورات والمستجدات. ويأتي هذا المؤتمر امتداداً لاهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفـين وسمـو ولي عهـده الأمـين -حفظهمـا الله- بمجـال تقنيـة المعلومات والاتصـالات، إيمانا منهـا أن الاعتماد علـى التقنية في هذا العصـر يُعد أساسا للتطـور والرقي، ومواصلـة التقدم والنهوض بالاقتصاد وتقـدم المجتمع؛ لضمان استمـرار نجاح برامـج التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية، وتحقيـق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، لخدمة القطاعات التنموية المُختلفة في المملكة.

١٤. إنجازات مجلس الغرف التجارية الصناعية

١ - التجارة الإلكترونية

- **سوق التجارة الإلكترونية** (www.tijarah.com.sa)

سوق إلكتروني على شبكة الإنترنت يجمع البائعين، وهم الأعضاء المشتركين في الغرفة التجارية والصناعية بجدة، وخصوصا أصحاب المنشآت التجارية الصغيرة، والمتوسطة الحجم بالمشترين، وهم شرائح المجتمع كافة.

ويمكن هذا السوق البائعين من عرض منتجاتهم وخدماتهم على شبكة الانترنت بشكل سلس ومريح، ودون الحاجة إلى الاستثمار المباشر، بتطوير بوابات، أو منافذ بيع إلكترونية خاصة بهم.

كما يوفر هذا السوق راحة البال للمشترين والأمان والموثوقية المطلوبة من المشترين على شبكة الإنترنت من خلال الغرفة التجارية الصناعية، وهي تكمن في ضمان وجود بائع حقيقي في الطرف الآخر من عملية الشراء.

٢ - المشاريع الإلكترونية الداخلية

- **مشروع البوابة الوطنية لمعلومات المشتركين بالغرف التجارية والصناعية**

قام مجلس الغرف السعودية بتنفيذ مشروع البوابة الوطنية لمعلومات المشتركين؛ لتبادل معلومات المشتركين بثمانية وعشرين (٢٨) غرفة تجارية وصناعية مختلفة تقع في ثلاث عشرة (١٣) منطقة إدارية في المملكة العربية السعودية. ويهدف هذا المشروع إلى توفير معلومات مشتركي الغرف التجارية والصناعية السعودية لـ:

- الجهات الحكومية، وخاصة وزارة التجارة والصناعة، عبر القناة التكاملية الحكومية، التي تدار من قبل برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).
- الغرف التجارية والصناعية الإقليمية والدولية.
- الملحقيات التجارية بسفارات خادم الحرمين الشريفين في أنحاء العالم.
- الجهات ذات العلاقة.

كما يهدف مشروع البوابة الوطنية لمعلومات المشتركين إلى مد جسور التعاون بين رجال وسيدات الأعمال بالمملكة، ونظرائهم، محليا واقليميا ودوليا.

- **نظام العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة ودول العالم**

هو عبارة عن بوابة الكترونية لمجلس الغرف السعودية، تتيح لجميع مستخدمي الإنترنت حول العالم معلومات العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية ودول العالم، وذلك من خلال عرض تقارير تحتوي على جداول ورسومات بيانية.

المشاريع الالكترونية المشتركة

- **مشروع نظام اصدار الاشتراك بالغرفة التجارية والصناعية الالكتروني للمؤسسات الفردية**

يجري حاليا العمل مع وزارة التجارة والصناعة للبدء في تنفيذ مشروع نظام إصدار الاشتراك بالغرفة التجارية والصناعية الالكتروني للمؤسسات الفردية، ليكمل نظام السجل التجاري الإلكتروني للمؤسسات الفردية الذي تم تدشينه من الوزارة مؤخرا. ويهدف هذا المشروع إلى تسهيل المعاملات الحكومية على المواطنين، وقطاع الأعمال من شركات ومستثمرين، من خلال تحويل إجراءات تسجيل المؤسسات الفردية بنظام السجل التجاري، ونظام الاشتراك بالغرفة إلى خدمات إلكترونية؛ لتسهيل الخدمات المقدمة للمستثمرين والمواطنين وتطويرها.

- **مشروع إنشاء مكاتب برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) للتسجيل، وإصدار الهويات الإلكترونية والشهادات الرقمية للمنشآت التجارية بمقار الغرف التجارية والصناعية الـ (٢٨) في (١٣) منطقة إدارية في المملكة العربية السعودية**

أطلق برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) خدمة التسجيل للمنشآت وممثليها، الذي يهدف إلى تمكين المنشآت التجارية بالمملكة إلى الاستفادة من الخدمات الإلكترونية الحكومية التي تطرحها عدد من الجهات الحكومة. إذ تحصل كل منشأة على هوية إلكترونية موحدة تمكنها من تنفيذ مختلف الخدمات الإلكترونية الحكومية، وذلك عبر البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي) (www.saudi.gov.sa). وبعد عملية التسجيل يبدأ برنامج يسر مرحلة التحقق من الهوية الإلكترونية للمنشآت، من خلال تدشين مكاتب تستضيفها وزارة العمل السعودية بمناطق الرياض وجدة والشرقية.

ونظرا للانتشار الجغرافي للغرف التجارية والصناعية الثمانية والعشرين (٢٨) بثلاث عشرة (١٣) منطقة إدارية حول المملكة. ولما تمثله الغرف التجارية والصناعية من حلقة وصل بين الجهات الحكومية ومنشآت القطاع الخاص؛ قام برنامج يسر بالاتفاق مع مجلس الغرف السعودية، وهي الجهة التي تمثل القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية بالبدء بمشروع افتتاح مكاتب الإصدار والتحقق من الهوية الإلكترونية للمنشآت التجارية بالغرف التجارية والصناعية الثمانية والعشرين (٢٨) المنتشرة في أرجاء المملكة العربية السعودية. وقد بدأت المرحلة الأولى من المشروع بدءا بالغرف التجارية والصناعية المتواجدة بمناطق الرياض وجدة والشرقية؛ على أن تستكمل المنظومة عبر افتتاح المكاتب بالغرف التجارية والصناعية الأخرى.

٣- الدراسات والبحوث ومراكز المعلومات

- **إصدارات، وأوراق عمل، وتقارير، ومذكرات مجلس الغرف السعودية**
  - **الإصدارات**
    - التقرير السنوي للمجلس، العدد الثاني والعشرون.
    - إصدار التقرير السنوي للمجلس، العدد الثالث والعشرون.
    - إصدار التقرير الاقتصادي الدوري للمجلس (العدد الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر).
    - إصدار التقرير الاقتصادي الدوري للمجلس (العدد السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرون).
    - إصدار مطوية الاقتصاد السعودي (الإصدار التاسع ٢٠١٠م).
    - إصدار الدليل العقاري السعودي ٢٠١٠م.
    - إصدار الدليل الاسترشادي لشباب الأعمال.
    - إصدار دليل خدمات سيدات الأعمال ٢٠١٠م.
    - إصدار دليل خدمات المملكة للمجموعة المكتبية (الإصدار السابع ٢٠١٠م).
    - إصدار الدليل العمراني السعودي ٢٠١٠م.
    - إصدار مجلة قطاع النقل.
    - إصدار مجلة الجودة.
    - إصدار مجلة المقاولين.
    - إصدار مجلة الصناعات.
    - إصدار الشركات المساهمة.
    - مجلة العقار والبناء.
    - إصدار كتيب سياحة الصحة والاستشفاء، باكورة إصدارات اللجنة الوطنية الصحية.

- **أوراق العمل والمذكرات**
  - إعداد ورقة عمل عن الفرص الاستثمارية في منطقة جازان.
  - إعداد ورقة عمل بالنقاط المحورية لتنشيط الحوار والنقاش حول: التوجهات المستقبلية للتربية والتعليم في المملكة (من منظور القطاع الخاص).
  - إعداد ورقة عمل حول خطة مجلس الغرف السعودية للتعامل مع إجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذتها الصين ضد بعض المنتجات البتروكيماوية السعودية.
  - إعداد ورقة عمل عن التضخم في المملكة العربية السعودية (الفرص والتحديات).
  - ورقة نقاط رئيسية حول: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ودور مجلس الغرف السعودية في تعزيزها.
  - ورقة عمل حول مكافحة الغش التجاري.
  - ورقة حول القطاع الخاص ومجلس الغرف في خطة التنمية التاسعة.
  - ورقة حول العلاقات السعودية الفرنسية: نحو شراكة اقتصادية متكاملة.
  - ورقة حول مستقبل التخطيط في البنية التحتية (الماء والكهرباء والاتصالات) في المملكة العربية السعودي والمقدمة في منتدى مستقبل التخطيط في البنية التحتية في العالم.
  - البعد الاقتصادي في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وأمريكا.
  - ورقة المرئيات التي أعدها اتحاد الغرف الخليجية عن سبل معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.
  - ورقة المعوقات والتحديات التي تواجه الاستثمار في المملكة من وجهة نظر المجلس.
  - ورقة تطوير وتفعيل دور اتحاد الغرف الخليجية في السوق الخليجية المشتركة في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

- **العروض**
  - إعداد عرض مرئي حول تعديل إستراتيجية الموارد البشرية والمقدمة في منتدى جدة الثاني للموارد البشرية.
  - إعداد عرض مرئي حول آليات تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية (رؤية القطاع الخاص) مقدمة في مؤتمر الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الإسلامية.
  - إعداد عرض مرئي حول آليات تشجيع تدفقات التجارة والاستثمار بين المملكة وسوريا (رؤية القطاع الخاص السعودي) مقدمة في المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في دمشق.
  - إعداد عرض مرئي حول آفاق الاستثمار في المملكة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمة (رؤية القطاع الخاص) مقدمة في ندوة استثمار رأس المال الوطني والأجنبي في المملكة.
  - إعداد عرض مرئي حول العلاقات الاقتصادية السعودية التونسي مداخل تحقيق المشاركة الاقتصادية الكاملة مقدمة في الاجتماع الخامس لمجلس الأعمال السعودي التونسي.
  - إعداد عرض مرئي حول آفاق الشراكة بين القطاع الخاص ومصلحة الجمارك لتسهيل التجارة (رؤية القطاع الخاص) مقدمة في ورشة

العمـل التـي تنظمهـا مصلحـة الجمـارك حـول (الجمـارك وقطاع الأعمال: تحسين الأداء من خلال الشراكة).

- إعداد عرض مرئي حول العلاقـات التجارية والاستثمارية بين المملكة وجنوب أفريقيا (التحديات ووسائل التطوير).
- إعـداد عرض مرئي حـول آفاق الاستثمار في المملكـة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية (رؤية القطاع الخاص).
- إعـداد عرض مرئـي حـول الأزمـة الماليـة العالميـة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني.
- إعـداد عرض مرئي حول الأزمـة المالية العالميـة وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي.
- إعـداد عرض مرئي حـول استثمار رأس المال الوطنـي والأجنبي في المملكة – الواقع والتحديات.
- إعداد عرض مرئي حول العلاقـات التجارية والاستثمارية بين المملكة وجمهورية الصين.
- إعداد عرض مرئي حول قطاع المقاولات السعودي (الواقع والتحديات).
- إعداد عرض مرئي حول مرئيـات القطاع الخاص بشأن سبل معالجة تداعيـات الأزمة الماليـة العالمية على اقتصـادات دول مجلس التعاون الخليجي.
- إعداد عرض مرئي حول المحاور الرئيسة للرؤية الإستراتيجية للقطاع الخاص السعودي حتى عام ٢٠٢٥ م.
- إعـداد عرض مرئي حول سبـل تجاوز آثار الأزمـة المالية العالمية على التجـارة والاستثمار بين المملكـة العربية السعوديـة ومملكة بريطانيا (رؤية القطاع الخاص السعودي).
- إعداد عرض مرئي حول توجه المملكة اقتصاديًا نحو أفريقيا (الفرص وآليات التغلب على المعوقات.
- إعـداد عرض مرئي حول تحرير تدفقـات السلع والخدمـات ورؤوس الأمـوال بين البلدان العربيـة لمواجهة تداعيات الأزمـة المالية العالمية (رؤية القطاع الخاص السعودي).
- إعـداد عرض مرئي حـول تفعيل العلاقـات الاقتصادية بـين المملكة والدول الأفريقية – بحث آليات تفعيل التجارة والاستثمارات السعودية مع الدول الأفريقية.
- إعداد عرض مرئـي حول الصادرات والاستثمارات العربية، ومواجهة تنامي السياسات الحمائية في ظل الأزمة المالية العالمية.
- إعـداد عرض مرئـي حول العلاقـات السعودية اليمنيـة (من الجيرة الجغرافية إلى الشراكة الاقتصادية).
- إعـداد عرض مرئـي حول دور القطاع الخاص وأجهزته المؤسسية في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- إعداد عرض مرئي حول العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية.
- إعـداد عرض مرئي حول معـدل نمو التجـارة البينية لـدول منظمة المؤتمر الإسلامي.

• **التقارير**

- تقرير بالتحديات الاستثمارية التي تواجه سيدات الأعمال.
- تقرير فرص ومزايا وتحديات التجارة والاستثمارات السعودية في دول القارة الأفريقية.
- تقرير معوقات عمل المرأة في القطاع الخاص.
- تقرير التطورات الاقتصادية الأخيرة في دبي (الحقائق – الانعكاسات – الدرس المستفاد).
- المقالات الصحفية:

٤- توعية المجتمع

• **برامج التوعية**

- تنظيم ورشة عمل عن مكافحة الغش التجاري.
- تنظيم ورشة عمل عن (مواجهة الغش التجاري والتقليد والتعدي على حقوق الملكية الفكرية)
- تنظيم ندوة عن (الوقاية من مرض (H1N1) أنفلونزا الخنازير) في عدد من المناطق بالتعاون مع وزارة الصحة.
- مشاركة اللجنة الوطنية الفرعية للصناعات الدوائية بالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والدواء في حملة ثقافة الدواء.
- مشاركة اللجنة الوطنية الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة في تشغيل بعض الأطباء والاستشاريين خلال شهري رمضان، وذي الحجة.
- مشاركة اللجنة الوطنية الصحية في مؤتمر الرعاية الصحية للطب البديل، والصحة والاستشفاء بدبي.
- مشاركة اللجنة الوطنية لمنتجي الألبان الطازجة، في برنامج اليوم الوطني لشرب الحليب.
- مشاركة اللجنة الوطنية لمنتجي الألبان الطازجة، في برنامج مكافحة مرض الحمى القلاعية.
- عقد ثلاث ندوات عن مركز الترقيم.
- تنظيم أربع ندوات عن توطين الوظائف.
- تنظيم أربع دورات تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- إقامة ندوات تعريفية عن برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة، التابع لصندوق التنمية الصناعية.

اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات
National Committee for Information Society

E-Mail : info@ncis.org.sa www.ncis.org.sa